

956.1
H2966A



معهد البحوث والدراسات العربية

الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب

١٨٤٠ - ١٩٠٩

تأليف

الكنز

السيد حبيب حراز

أستاذ التاريخ الحديث المساعد

كلية الآداب — جامعة القاهرة

١٩٧٠

الطبعة العالية ١٧٠١٦ شارع صلاح الدين بالقاهرة

تصدير

تتناول هذه الدراسة تاريخ محاولات التوسع العثماني في شبه جزيرة العرب إبان العصر العثماني الثاني ، وعلى وجه التحديد منذ عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) إلى عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) .

وكانت شبه جزيرة العرب ، شأنها شأن بقية أجزاء المشرق العربي ، قد خضعت للحكم العثماني منذ القرن السادس عشر ، إلا أن الوجود العثماني في شبه الجزيرة لم يلبث أن تعرض لهزات عنيفة إبان العصر العثماني الأول . فقد اندلعت الثورات ضد الحكم العثماني في اليمن ، واضطرت القوات التركية أن ترحل من اليمن عام ١٦٣٥ ، وأصبح اليمن مستقلاً تحت حكم الأئمة الزيدية . وفضلاً عن ذلك ، فقد انهارت السيطرة التركية في الأحساء وشرق شبه الجزيرة العربية عام ١٦٧٠ ، كما تحولت تدريجياً السيادة العثمانية في الحجاز إلى سيادة اسمية بحتة ، وانتقل النفوذ إلى شريف مكة .

زد على ذلك أن الدولة العثمانية لم تسيطر خلال العصر العثماني الأول على وسط شبه الجزيرة العربية ، واكتفى الباب العالي بممارسة سيادة اسمية على قبائل نجد وشمّر وذلك منذ أن فشلت الحملة التي أرسلها السلطان سليمان الأول أو القانوني حوالى عام ١٥٥٠ في إخضاع هذه القبائل . والواقع أن الدولة العثمانية حتى في أوج عظمتها لم تسيطر سيطرة فعلية على قلب شبه الجزيرة العربية ، ولم تمتد سيطرتها إلى بعض مشيخات أو إمارات الخليج العربي .

على أن الدولة العثمانية لم تلبث أن انتهزت فرصة انسحاب القوات

المصرية من الحجاز ونجد واليمن و انتهاء الوجود ، المصري من شبه الجزيرة العربية عام ١٨٤٠ ، فحاولت غزو المناطق التي لم تخضع لها إبان العصر العثماني الأول ، أو التي خضعت لها ثم استقلت عنها . ومن ثم : فقد شهد العصر العثماني الثاني محاولات متوالية من جانب الأتراك لسد الفراغ ، الذي نجم عن انحسار ظل الحكم المصري في شبه الجزيرة ، وهي محاولات كانت تصطدم بالقوى المحلية النامية من جهة ، وبالنفوذ والاستعمار البريطاني الزاحف على الأطراف الشرقية والجنوبية من شبه الجزيرة من جهة أخرى .

ولما كان من المتعذر تجاهل أثر المسألة الشرقية وسياسة الدول الأوروبية - وخصوصاً بريطانيا - إزاء الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر من ناحية ، وأثر حركة التنظيمات أو حركة الإصلاح والتجديد العثمانية إبان هذا القرن من ناحية أخرى ، وأثر الحركة القومية التركية من ناحية ثالثة ، في تشكيل وتحديد طابع النشاط العثماني في أقطار المشرق العربي ، ومن بينها أقطار شبه الجزيرة العربية ، فقد أفردنا الفصل الأول من هذه الدراسة لبحث الخطوط العريضة للمسألة الشرقية ولحركة التنظيمات العثمانية ، كما خصصنا الفصل الثاني لبحث الحركة القومية والإصلاح الدستوري في الدولة العثمانية حتى عزل السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩ .

ثم أفردنا الفصول الأربعة التالية لبحث وتتبع المحاولات التي قام بها الأتراك للتوسع وتشديد قبضتهم في اليمن والحجاز ونجد وإمارات الخليج العربي ، وأوردنا في نهاية الدراسة قائمة بأهم المصادر العربية والأوروبية التي رجعنا إليها . والله ولي التوفيق .

المؤلف

الفصل الأول

الدولة العثمانية بين البقاء أو الزوال

من المعروف أن الأتراك العثمانيين قد نزحوا بالطرف الغربي من شبه جزيرة آسيا الصغرى في القرن الثالث عشر . وقد حدد هذا الموقع الجغرافي للعثمانيين من البداية ميدان نشاطهم وتوسعهم ، وهو أملاك الدولة البيزنطية المجاورة للإمارة العثمانية في آسيا الصغرى وفيما بين أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن السادس عشر ، انصب التوسع العثماني في منطقة جنوب شرق أوروبا .

غير أنه منذ أوائل القرن السادس عشر ، وبالذات في عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠) حدث انقلاب في استراتيجية الدولة العثمانية ، فتوقف زحفها أو كاد نحو الغرب ، واتجهت الدولة اتجاهاً شرقياً في قلب المشرق العربي مهبط الدين الإسلامي وحيث توجد الأراضي المقدسة الإسلامية . وقد استمر العثمانيون يسيطون سلطانهم على منطقة المشرق العربي ما يقرب من أربعة قرون ، وذلك منذ أن أخضعوا المنطقة في القرن السادس عشر إلى وقت زوال سلطانهم منها كلية في أوائل القرن العشرين ، عند انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) .

وفيما يختص بتأسيس النفوذ العثماني وامتداده وتطوره في المشرق العربي ، فإن هناك ثمة ملاحظات يجب ذكرها :

أولاً - إن الفتح العثماني في القرن السادس عشر قد أوجد وحدة سياسية في المنطقة بعد تفككها بسقوط الدولة العباسية حوالى منتصف القرن الثالث عشر ، وهي الوحدة التي يتخذها المؤرخون نقطة البداية في تاريخ المشرق العربي الحديث .

ثانياً -- إن الدولة العثمانية حتى في أوج عظمتها لم تمتد سيطرتها إلى بعض مشيخات أو إمارات الخليج العربي أو خليج عمان ، ولم تسيطر سيطرة فعلية على قلب شبه الجزيرة العربية .

ومع ذلك ، فقد ظل العثمانيون يدعون حقوقاً في السيادة على كل شبه الجزيرة أو المربع العربي Arab Quadrance ، الذي يحده الهلال الخصيب Fertile Crescent من الشمال الشرقي والشمال الغربي ، ثم البحر الأحمر من الغرب وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي من الجنوب ، ثم خليج عمان من الجنوب الشرقي والخليج العربي من الشرق .

الفارسي

ثالثاً -- من الممكن تقسيم تاريخ المشرق العربي تحت الحكم العثماني إلى عصرين : العصر العثماني الأول ويبدأ بالفتح العثماني في القرن السادس عشر وينتهي أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، والعصر العثماني الثاني ويشمل القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

والعصر العثماني الأول عبارة عن تاريخ الأنظمة العثمانية غير المباشرة وما أصابها من تدهور واختلال وما حدث من هزات في المشرق العربي نتيجة لهذا التدهور والاختلال . أما العصر العثماني الثاني ، فهو عبارة عن تاريخ الاتجاهات الجديدة التي قامت على أنقاض الأنظمة العثمانية القديمة ، والتي انبعثت من الولايات العربية كحركة محمد علي في مصر والحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، أو الاتجاهات القومية العربية أو التركية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وإما أنها زحفت من خارج المشرق العربي كزحف الاستعمار الغربي ونموه في منطقة الشرق الأدنى (١) .

رابعاً -- ترتب على تبعية البلاد العربية للدولة العثمانية نتيجة هامة ،

(١) محمد أنيس : الدولة العثمانية والمشرق العربي ١٥١٤ - ١٩١٤ م ١٣٨ .

هي أن مصير هذه البلاد بات من مبدأ الأمر مرتباً ببقاء الدولة العثمانية أو انهيارها ، فإذا كانت الدولة قوية ، قوى إشرافها ونفوذها بين شعوب المنطقة ، وامتنع عن المنطقة بالتالي خطر الغزو الأجنبي . أما إذا ضعفت الدولة ، فقد تعرضت أملاكها لخطر الضياع ، إما بتحرر الوحدات السياسية المختلفة تحت زعامة ولايتها أو أمرائها ومشايخها وسلاطينها المحليين ، سواء داخل نطاق الدولة ، أو بالانفصال عنها ، وإما نتيجة لتعرض هذه الوحدات السياسية لخطر الغزو الخارجي ، أو لتوغل النفوذ الاقتصادي والسياسي الأجنبي بها .

المسألة الشرقية :

ومنذ أن بدأت الدولة العثمانية تضعف وتدهور ، من أواخر القرن الثامن عشر ، شغل أذهان الساسة في أوروبا التفكير في مصير هذه الدولة ووراثتها أملاكها . ومن ذلك الوقت المبكر ، وخلال القرن التاسع عشر ، كانت الدول الأكثر اهتماماً بمصير الدولة العثمانية ومصير أملاكها ، هي :

١ - بريطانيا التي أرادت تأمين طرق مواصلاتها إلى الشرق الأقصى والهند خصوصاً ، وتأمين تجارتها معها ، سواء عن طريق السويس والبحر الأحمر ، أو عن طريق الخليج العربي والدجلة والفرات .

٢ - روسيا القيصرية التي أرادت أن تجد لها منفذاً من البحر الأسود إلى المياه الدفينة (البحر المتوسط) بالاستيلاء على القسطنطينية ومضائق البسفور والدردينيل ، والتي أرادت أن يكون لها النفوذ الأكبر في شبه جزيرة البلقان لتؤسس بها دولة سلافية كبرى .

٣ - فرنسا التي أخذت على عاتقها من زمن مبكر حماية مصالح رعايا الدولة المسيحيين الكاثوليك في الليفانت (١) والمارونيين على الأخص في

(١) أطلق الغربيون مصطلح الليفانت Levant على الحوض الشرقي للبحر المتوسط والمناطق الساحلية فيه بصفة خاصة ، أي سواحل اليونان وتركيا وبلاد الشام ومصر .

لبنان ، والتي أرادت رعاية مصالحها في هذه المنطقة ، ثم استعلاء نفوذها في أملاك الدولة الأخرى في الساحل الشمالى الإفريقى : في بلاد المغرب (تونس والجزائر ومراكش) .

وفيما عدا الدول الثلاث الرئيسية التي ذكرناها ، فإن دولاً أخرى مثل النمسا وبروسيا . اهتمت بمصير الدولة العثمانية ، التي باتت من المتوقع هلاكها ، فسميت لذلك « رجل أوروبا المريض » .

ولقد أخذت الدول الأوروبية عند النظر في مصير الدولة العثمانية بعين الاعتبار دائماً ضرورة المحافظة على توازن القوى ، أى عدم الإخلال بالتوازن الدولى في أوروبا . وترتب على محاولة التوصل إلى حل لمشكلة مصير الدولة العثمانية وأملاكها في القرن التاسع عشر - وحتى أوائل القرن التالى - أن برز إلى عالم الوجود ما صار يعرف باسم « المسألة الشرقية » ، التي تضافرت على خلقها عوامل معينة ، مبعثها :

١ - إن أنهاراً أوروبية كبيرة وصالحة للملاحة لمسافات بعيدة تصب في البحر الأسود ، وهى أنهار الطونه (الدانوب) والدنيستر والدينير والدون - ويجرى نهر الدون والدنيستر في الأراضي الروسية ، في حين يفصل الدنيستر بين روسيا وبسارابيا التي أخذت من تركيا وضمت إلى روسيا في عام ١٨١٢ (١) .

٢ - إن الطريق الذى تستطيع روسيا بواسطته الوصول إلى المياه الدافئة ، هو الطريق الذى يصل البحر الأسود ببحر مرمرة ، ثم ببحر ايجة وأخيراً بالبحر المتوسط ، أى بالمرور من مضيق البسفور والدردنيل ، وهما في حوزة الإمبراطورية العثمانية .

٣ - إن الدولة العظمى التي يكون لها قواعد قوية في البحر الأسود ، ويتسنى لها السيطرة على المضائق ، تصبح ذات مركز ممتاز تتمكن بفضلها من

(١) Marriott, Sir J.A.R. : The Eastern Question. An Historical Study in European Diplomacy, p. 189.

بسط سلطانها على كل بلاد المشرق (الليفانت) وعلى طرق المواصلات والتجارة من البحر المتوسط إلى الهند والشرق الأقصى .

٤ - إن الدولة التي تمد نفوذها إلى البلقان ، تفرض سيطرتها على الشعوب البلقانية بعد انحسار سلطان العثمانيين عن هذه المنطقة ، وتصبح كذلك ذات مركز ممتاز يمكنها من الاستيلاء على القسطنطينية نفسها ، ويهدد باختلال التوازن الدولى في أوروبا .

أصول مبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية :

وفي خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر ، كانت سياسة الدول باستثناء روسيا وفرنسا - تدور حول المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية The Integrity of the Ottoman Empire ، لأسباب ناشئة من وجود العوامل التي ذكرناها . وكانت بريطانيا في مقدمة الدول المتمسكة بمبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية وقتئذ . ووضع الساسة الأوروبيون هذا المبدأ في صورته النهائية أثناء العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، حين كانت روسيا تهدد بوضع الدولة العثمانية ومضائق البسفور والدردنيل تحت حمايتها ، إذا ثبت أنها عاجزة عن تسديد ضربة قاضية إليها ، وحين كانت فرنسا تتوهم أن في مقدورها الفصل بين مسألة القسطنطينية بمحاولة منع روسيا من تنفيذ آرائها . وبين مسألة الإسكندرية ، وذلك بمعاونة محمد على باشا مصر على الانفصال عن تركيا (١) .

وكان المسئولون من الإنجليز عن تقرير مبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية . هم على الخصوص ، جورج كاننج George Canning وزير الخارجية (١٨٢٢ - ١٨٢٧) ثم ستراتفورد كاننج دى ردكليف Stratford Canning de Redcliffe السفير البريطانى في القسطنطينية (وهو من أقرباء كاننج الوزير) ، وقد شغل منصب السفير في تركيا سنوات

(١) محمد فوزى شكرى : الصراع بين البورجوازية والإقطاع ١٧٨٩ - ١٨٤٨ المجلد الثانى ص ٤٠١ - ٤٨٢ .

طويلة ، ولو أن ستراتفورد كاننج كان أحد الذين تداخلوا أثناء ثورة المورة لتأييد استقلال اليونان وانفصالها عن الدولة ، وذلك أثناء سفارته الأولى من ١٨٢٦ إلى ١٨٣٢ .

غير أنه من المعروف عن ستراتفورد كاننج أثناء سفارته الثانية (١٨٤٢ - ١٨٥٨) أنه صار من أنصار سياسة المحافظة على كيان الدولة ، وراح يفسر فيما بعد ما كان هنالك من تناقض بين سياسته الأولى في المسألة اليونانية ، وبين تأييده لهذا المبدأ بقوله في كتاب صدر له عام ١٨٨١ عن المسألة الشرقية : « إن الحوادث التي صحبت حرب الاستقلال اليونانية ، ولو أنها كثيراً ما كانت تبدو في مظهرها وأثرها معادية لتركيا ، فإن إنجلترا لم تكن قطعاً تعتبرها معادية في روحها لتركيا ، ذلك بأن تدخلنا وإن كان مبنياً على العطف والود نحو اليونانيين ، فإنه كان منبعثاً من شعور أكثر بالعطف والود نحو الأتراك ، من حيث أن هذا التدخل كان موجهاً لإقرار تهدئة كان الغرض منها الحد من مقدار التضحيات التي يتحملونها ، والتي لم يكن هناك سبيل لتجنبها جميعاً » (١) .

كذلك كان من أقطاب سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية بلهرستون Palmerston وزير الخارجية البريطانية (١٨٣٠ - ١٨٤١) وكذلك السفير البريطاني في القسطنطينية لورد بونسونبي Ponsonby (١٨٣٢ - ١٨٤٢) . فقد كان عليهما أن يتخذا قراراً حاسماً فيما يجب اتباعه إزاء مشروعات روسيا وفرنسا التي تهددان الدولة العثمانية في العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، فكان أن نشأ من ذلك المبدأ الذي نادى باستقلال الدولة والمحافظة على كيانها .

وفي اعتبار بلهرستون كان معنى هذا المبدأ : تأمين مصالح إنجلترا ،

(١) Stratford de Redcliffe : The Eastern Question, p. 76 ;
Quoted in Kedourie, E. : England and the Middle East, p. 10.

وتأييد مركزها في البحر المتوسط ، وسلامة مواصلاتها مع الهند ، وإيجاد الأداة أو الوسيلة « المناسبة » لوقف مطامع روسيا وفرنسا . وإلى جانب هذا كله ، فقد كان من مزايا أو منافع هذا المبدأ وقف المنازعات المتوقع حصولها بين الدول حين وفاة رجل أوروبا المريض ، والنظر في توزيع « تركته » ، وأملأه والاستيلاء على القسطنطينية .

ولقد كان من أثر الرغبة في تجنب هذه المنازعات خصوصاً أن بقيت الحكومة البريطانية متمسكة بمبدأ المحافظة على كيان الدولة حتى في الوقت الذي كانت تعتقد فيه أن من الخير حقيقة زوالها ، أو من المتيسر التوصل إلى اتفاق أو تفاهم بشأنها مع روسيا وفرنسا (١) .

تلك إذن كانت أصول مبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، وهو مبدأ ظلت بريطانيا متمسكة به طوال القرن التاسع عشر تقريباً .

كذلك انحاز لهذا المبدأ في فترات متفاوتة عدد من الدول الأخرى ، طالما كان التمسك به سارياً على الدولة وأملأها في البلقان ، حتى إذا تخلت بريطانيا وسائر الدول عن هذا المبدأ ، وبات ممكناً ملء الفراغ الذي ينجم من تقلص النفوذ العثماني وانحساره عن البلقان بصورة لا تخل بالتوازن الدولي . استطاعت الدول أن نجد حلاً للمسألة الشرقية . ففي مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ استطاعت الدول بالفعل تصفية القسم الأكبر من هذه المسألة ، باستقلال دول البلقان (٢) . وكان من بين الدول البلقانية المستقلة حتى نهاية القرن التاسع عشر : اليونان ورومانيا وبلغاريا والصرب والجبل الأسود .

Kedourie, E. : op. cit., p. 10.

(١)

Marriott, Sir J.A. : The Eastern Question, pp. 341-345.

(٢)

النظام الجبري :

غير أنه كان واضحاً أن مجرد التمسك بمبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية لا يعنى نجاحها وسلامتها أو ضمان حياتها وبقائها . ولذلك فقد واجه الساسة البريطانيون أصحاب هذا المبدأ مشكلة مستعصية ، مبعثها عجز الدولة العثمانية عن الدفاع عن نفسها ضد أوروبا ، التي ازدادت قوتها بسبب تقدم العلوم والمعارف وحدث بها الانقلاب الصناعي واعتقد الساسة البريطانيون أن من الممكن حل هذه المشكلة بإنشاء جيش عثماني على النظام الأوروبي الحديث ، وهو اعتقاد كان يشاركهم إياه رجال الإصلاح في الدولة العثمانية ذاتها .

وكان طبيعياً أن تتجه الرغبة في إصلاح الدولة العثمانية بادية ذى بدء نحو الجيش ؛ فالحكم العثماني في طبيعته حكم عسكري ، والجيش هو أداة للحكم والحرب معاً . إذ كانت الحكومة العثمانية جيشاً قبل أى شيء آخر ، وكان كبار موظفي الدولة هم في نفس الوقت قادة الجيش ، ومن هنا جاء القول الذائع بأن الحكومة العثمانية والجيش العثماني وجهان لعملة واحدة . وفضلاً عن ذلك ، فإن مظهر الضعف العثماني كان حريباً ، كما أن الأخطار التي أحاطت بالدولة والهزائم المتتالية التي نزلت بها كانت تتطلب البدء بإصلاح الجيش .

وكان طبيعياً كذلك أن يتضمن إصلاح الجيش تغيير نظام الانكشارية (١) . حقيقة إن الانكشارية لم يلعبوا دوراً كبيراً في عصر الإمبراطورية الذهبية ، وهو عصر بناء الدولة وتوسعها ، إلا أنه قدر لهم أن يلعبوا دور المحافظة

(١) عن نظام الانكشارية ونشأته ، انظر :

Gibb, H. and Bowen, H. : Islamic Society and the West, vol. 1, pp. 56-66.

على الدولة والإبقاء عليها وقت ضعفها وتدهورها ، أى خلال القرن الثامن عشر (١) . ولذا فقد أخذ عدد الانكشارية يزداد شيئاً فشيئاً حتى أصبحوا في مطلع القرن التاسع عشر - وبالذات في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) قوة حربية ذات وزن .

على أنه في الوقت الذي كان يزداد فيه عدد الانكشارية ، كان الفساد يدب بين صفوفهم . وكان من العوامل التي ساعدت على هذا الفساد أن الدولة سمحت لأفراد الانكشارية بالزواج ، وهي خطوة ترتب عليها أن أصبح الانتماء إلى الانكشارية وراثياً بصرف النظر عن المقدرة العسكرية ، كما تلا هذه الخطوة خطوة أخرى ، هي السماح لأفراد الانكشارية بالاشتغال بالتجارة (٢) . وكان من نتيجة ذلك أن أخذ ارتباط الانكشارية بشكنتهم يتضاءل ، فصار عديدون منهم لا يذهبون إلى الشككات إلا لتسلم المرتبات ، التي كانت تسمى « العلوفات » . وكان بما زاد الطين بلة أن الانكشارية ما كانوا يعترفون بضرورة « التعليم العسكري » ، بل كانوا ينكرون قائدته قائلين : « إن ولي الله الحاج بكيتاش كان قد بارك جماعة الانكشارية عند تأسيسها - ودعا لها بالنصر الدائم » (٣) .

وعلى كل حال ، فإن حركة إصلاح الجيش على النظام الأوروبي الحديث بدأت في عهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ - ١٧٧٣) . ولكن هذا السلطان تجنب الانكشارية واتجه إلى تنظيم وتنسيق أمور البحرية والمدفعية . واستعان في هذا الصدد بطائفة من الضباط والخبراء

(١) محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤ - ١٩١٤ ص ٢٩ - ٣٠

(٢) Marriott, Sir J.A. : The Eastern Question, pp. 102-103.

(٣) عن الحاج بكيتاش وعلاقته بالانكشارية ، انظر : Hasluck, F.W. : Christianity and Islam under the Sultans, vol. 2, pp. 483-493.

الأوروبيين ، كان في مقدمتهم البارون دي توت De Tott الفرنسي (١) . ولم تشمر إصلاحات مصطفى الثالث الثمرة المرجوة ، لأنها لم تتناول القوى الرئيسية في الجيش وهي المشاة (الانكشارية) .

ومع أن محاولات إصلاح الجيش سارت سيراً حثيثاً في عهد السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٣ - ١٧٨٩) ، إلا أنها لم تلبث أن دخلت في طور جديد في عهد خليفته السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) الذي كان يؤمن منذ حدوثه بضرورة إصلاح الجيش على أساس النظام الأوروبي الحديث . وعلى ذلك ، فما كاد يعتلي سليم الثالث عرش السلطنة حتى راح يعمل في هذا الاتجاه ، إلا أنه عندما أدرك صعوبات إصلاح الانكشارية ، عمد إلى إنشاء فرق جديدة من المشاة دون أن يمس الانكشارية ، وسمح لهؤلاء الآخرين بأن ينضموا إلى الفرق الجديدة إذا شاءوا .

والواقع أن سليم الثالث قد اهتم بالجيش الجديد كل الاهتمام ، فاتخذ له الزى الأوروبي ، وشيد ثكنة خاصة به ، واستقدم من أجل تدريبه وتعليمه بعض الضباط والمعلمين الأوروبيين . ولم يكتف السلطان ورجاله بإنشاء النظام الجديد ، في عاصمة السلطنة وحدها ، بل سعى إلى إدخاله في الولايات العربية . فيذكر المؤرخون أن والي بغداد سليمان باشا الكبير أخذ بفكرة السلطان ، فاستقدم ضابطاً إنجليزياً من الهند وعهد إليه بتعليم وتنظيم الجيش الجديد ، كما يذكرون أن والي مصر خسرو باشا أخذ أيضاً بفكرة السلطان ، وشرع في إنشاء ثكنة خاصة بجيش النظام الجديد ، وأخذ كذلك بهذه الفكرة أحمد باشا الجزائر والي عكا (٢) .

غير أن سليم الثالث لم يلبث أن صادف متاعب وعقبات كثيرة في

(١) انظر مذكراته بعنوان :

Mémoires de Baron de Tott sur les Turcs et les Tartares (1785).

(٢) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٧٦ - ٧٨ .

بلاده ، إذ انضم العلماء ورجال الدين إلى جماعة الانكشارية في معارضة « بدعة » النظام الجديد ، وصاروا يرددون الحديث الشريف : « كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » ، وكل ضلالة في النار » ، كما أخذوا يقولون : « إن من مبادئ الإسلام أن من تشبه بقوم ، فهو منهم » .

وأثرت هذه الأقوال وغيرها على عقول البسطاء ، وانفسح المجال لدسائس ومؤامرات النفعيين والوصوليين من رجال الدولة ، وانتهى الأمر بأن ثار الانكشارية عام ١٨٠٦ وحاصروا قصر السلطان وأرغموه على إلغاء النظام الجديد ، وإعدام مؤيديه من رجال الدولة ، كما أرغموا الفرق الجديدة على الانسحاب إلى آسيا الصغرى . ولم يكتف الانكشارية بذلك ، بل استصدروا فتوى من شيخ الإسلام بوجوب عزل السلطان ، وعزلوه بالفعل في عام ١٨٠٧ حتى لا يتركوا له فرصة إحياء النظام الجديد .

ولم يكن من غير المنتظر أن تعود الفوضى أدراجها إلى الجيش في عهد السلطان مصطفى الرابع (١٨٠٧ - ١٨٠٨) الذي نصبه الانكشارية محل السلطان سليم الثالث المخلوع ، ولم يكن من غير المنتظر كذلك أن تتوالى هزائم الدولة أمام أعدائها ، فلما تولى السلطان محمود الثاني عرش السلطنة عام ١٨٠٨ ، أدرك أنه لن يتمكن من إصلاح الجيش إلا بالتخلص من الانكشارية ، ولكنه تريت في الأمر وراح يستعد لهذه المهمة الخطيرة ، خصوصاً وأن الانكشارية كانوا يستمدون نفوذهم وسطوتهم من البسكتاشية ، وهم من أكبر فرق الطرق الصوفية في البلاد .

وفي بادئ الأمر ، حارل محمود الثاني إقناع الانكشارية بقبول التعليم العسكري على النظام الأوروبي والانضمام إلى فرق « العسكر الجديد » التي أنشأها ، وعرض معاشاً على كل من يرفض منهم الانضمام إلى هذه الفرق ، ولكن دون جدوى . وفيما بين سنتي ١٨١٤ و ١٨١٦ استطاع السلطان أن

يتخلص سراً من جماعات صغيرة من الانكشارية (١). ثم انتهر فرصة اندلاع ثورة المورة وفشل الانكشارية في إخمادها لكي يوجه إليهم الضربة القاضية.

وكانت هذه الثورة قد اندلعت في بتراس patras في أبريل عام ١٨٢١. وأوقع الثوار بالأتراك مذبحاً كبيرة، ثم زحفت الثورة عبر مضيق كورنيث إلى الشمال، فامتدت في مقدونيا وتساليا، واستولى الثوار على تريبوليتزا Tripolitza مقر الحكومة العثمانية ومثلوا بالأتراك أفضع تمثيل. وأرسل محمود الثاني إلى المورة قوات كبيرة من الانكشارية بقيادة خورشيد باشا، إلا أنها فشلت في إخضاع الثوار، مما جعل السلطان يستعين بمحمد علي والي مصر لإخضاع اليونانيين كما أخضع الوهابيين بشبه جزيرة العرب من قبل. ولجى محمد علي طلب السلطان وأرسل ابنه إبراهيم باشا على رأس القوات المصرية، التي نزلت بأقصى طرف المورة الجنوبي، ثم تقدمت عبر المورة، واستطاعت أن تشل حركة الثوار وتوجه لهم ضربات انتقامية.

وعلى هذا النحو ساقطت المقادير للسلطان محمود الثاني فرصة ذهبية للتخلص من الانكشارية. فعلى حين عجز هؤلاء عن إخماد ثورة المورة، مما جعلهم موضع احتقار وكرهية الشعب التركي، استطاعت القوات المصرية أن تستعيد تريبوليتزا من أيدي الثوار في يونيو عام ١٨٢٥. وفي هذه الظروف، انتهر السلطان فرصة تمرد الانكشارية، فاستصدر فتوى شرعية بوجوب إبادة هذه الفئة الضالة، وأسرع بمحاصرة ثكنات الانكشارية في ١٥ يونيو عام ١٨٢٦، واستعان بالمدفعية في ذلك ثكناتهم، وتمكن بذلك من إبادة أكثرهم وتشيت فلولهم وإنهاء هذه الفئة كلية. ويسمى الأتراك هذه الحادثة «بالواقعة الخيرية»، لأنهم تظاهروا بها خيراً.

Hasluck, (F.W.) : Ibid., vol. 2, p. 619.

وكان بعد التخلص من الانكشارية أن أخذ السلطان محمود الثاني يسير في طريق الإصلاح العسكري سيراً مطرداً، فاستعان بالضباط الانجليز لتدريب القوات البحرية وبالضباط الألمان - وفي مقدمتهم فون مولتكه Von Moltke لتدريب القوات البرية. وإلى جانب ذلك، أنشأ السلطان أكاديمية للعلوم العسكرية وعدداً من المدارس العسكرية العالية والثانوية والإعدادية. وكان بسبب كثرة المدارس العسكرية وتنوعها أن أنشئ جهاز تنظيمي خاص عرف باسم «نظارة المسكاتب العسكرية».

والواقع أن إصلاحات محمود الثاني لم تقتصر على الجانب العسكري فحسب، بل أنشأ كذلك مدرسة للطب في استانبول، وأرسل البعثات العلمية إلى أوروبا، وأوجد نظاماً جديداً للبريد، ووسع نطاق الشرطة الوطنية، ووزع على الأهالي نشرات ومطبوعات تحوى معلومات عن الأمراض المعدية وطرق الوقاية منها، وأمر بإبطال العادة القديمة في سد عجز الخزانة بمصادرة أموال الموظفين وأملاكهم. كذلك عمل محمود الثاني في سبيل صيغ الدولة العثمانية بالصيغة العلمانية وفرض الزي الأوروبي على رعاياه وإزالة الفوارق بينهم. وبهذه المناسبة يعزى إليه قوله : «من الآن فصاعداً، لن أعترف بالمسلمين إلا في المسجد، وبالمسيحيين إلا في الكنيسة، وباليهود إلا في المعبد. أما خارج هذه الأماكن، التي يعبد الله فيها جميعاً، فأننى أرغب أن تتمتع كل هذه الطوائف بحقوق سياسية متساوية وبجباية الأبوية» (١).

ومع أن المؤرخين يشبهون الدور الذى قام به محمود الثاني والإصلاحات التي أدخلها في تركيا بدور وإصلاحات بطرس الأكبر في روسيا القيصرية (٢)،

(١) Driault, E. : La Question d'Orient, depuis ses origines jusqu'à la paix de Sèvres, p. 136.

(٢) Lewis, B. : The Emergence of Modern Turkey, pp. 75, 101 ; Phillips, W.A. : Modern Europe, 1815-1899, p. 210.

إلا أنه من المؤكد أن إصلاحات محمود الثاني غير العسكرية كانت بصفة عامة عديمة الجدوى، لأنه لم يكن خلاصاً فيها، بل كان ينبغي أن يصطنع أمام الدول الأوروبية مظهراً يخفي تحته ضعف الدولة العثمانية وتأخرها، بل لم يكن يؤمن بما يفعل أو يحرص على اتباعه. فبعد أسبوعين فقط من إلفائه عادة المصادرة، صادر أموال رجل يهودي اسمه شبتشي، وأعقب ذلك بمصادرة أملاك الرئيس أفندي الذي أعلن إليه قانون إلغاء المصادرة منذ أيام^(١). وفضلاً عن ذلك، فإن أوامر السلطان بارتداء الزي الأوروبي قوبلت بمعارضة من جانب سواد الشعب، ولم يستطع السلطان فرض هذا الزي إلا على رجال البلاط والحكومة فحسب. زد على ذلك أن تصرفات محمود الثاني أثارت مخاوف الناس وسخطهم، وبلغ غضب الناس أن سبه درويش على قارعة الطريق واتهمه بمالأة أهل الذمة على المسلمين وأنزله بسوء المصير. ومع أن هذا الدرويش ألقى القبض عليه وأعدم، إلا أن قبره غدا سريعاً مزاراً لعامة المسلمين^(٢). على أن نجاح محمود الثاني في القضاء على الانكشارية وإنشاء النظام الجديد، كان كافياً وحده لاعتباره من أعلام الإصلاح في الدولة العثمانية.

النتائج العثمانية:

ومع ذلك، فقد تبين أن من المتعذر إنشاء جيش على النظام الحديث في دولة تفتقر إلى الإدارات المنظمة لإمداد هذا الجيش بحاجاته، كما تبين أن الدفاع عن الدولة ودرء خطر الانحلال عنها كذلك أمران متعذران طالما بقيت هذه الدولة مقسمة إلى باشويات يحكمها حكام شبه إقطاعيين، يكتفون بإرسال الجزية السنوية، وإرسال الفرق العسكرية عند الطوارئ، وطالما بقيت كل طائفة من الطوائف الدينية. ولذا فقد كان ضرورياً إذا أريد

(١) حسين مؤنس؛ الشرق الاسلامي في العصر الحديث ص ٢٥١.

Phillips, W.A. : op. cit., p. 211.

(٢)

إنقاذ الدولة العثمانية، ألا يقتصر الإصلاح على الجيش وحده، بل يجب أن يشمل الدولة بأكملها، وأن يبدأ هذا الإصلاح الشامل في التو والساعة، وأن يجرى على قواعد أوروبية.

تلك عقيدة ستراتفورد كاننج دي رد كليف السفير الإنجليزي الذي جاء إلى القسطنطينية في سفارته الثانية لدى الباب العالي في سنة ١٨٤٢ مزوداً بتعليمات من لورد أبردين Aberdeen وزير الخارجية (١٨٤١ - ١٨٤٦) بأن يبذل قصارى جهده لتأييد الإصلاحات الحكيمة التي درست دراسة كافية، وذلك حتى تجد حكومة السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) الاستقرار والثبات اللازمين لها^(١).

وكان معنى الإصلاح المطلوب إقامة الحكومة الرشيدة التي تحترم القانون، والتي تعامل رعاياها على قدم المساواة، وباعتبار أن لهم - مهما اختلفت دياناتهم وعناصرهم ولغاتهم - حقوقاً متساوية - وكان معنى الإصلاح المنشود إزالة الفوارق والمزايا التي تسود فريقاً من رعايا الدولة على فريق آخر، ثم في نهاية الأمر، إنشاء الحكومة الذاتية المسؤولة التي تجب أن يشترك بها كل المجتمعات والقوميات المختلفة في أنحاء الإمبراطورية. وعمدت الحكومة الإنجليزية، وعمد سفراؤها لدى الباب العالي (خصوصاً ستراتفورد كاننج دي رد كليف) إلى الإصرار على ضرورة هذا الإصلاح، وهو إصلاح كان متعارضاً في أساسه مع نظم الحكم والإدارة التي درجت عليها الدولة منذ نشأتها وقيامها، واستندت عليها الإمبراطورية العثمانية في فرض سيطرتها على الشعوب التي دانت لها بعد أن أخضعتها بحد السيف وحده. وتلك نظم للحكم والإدارة كفلت لرعايا الدولة المسلمين من الحقوق والامتيازات ما جعلهم متفوقين على غيرهم من الشعوب غير الإسلامية، أي أهل الذمة أو الذميين.

(١) Lane-Poole, S. : Life of Stratford Canning, vol. 2, p. 79. Quoted in Kedourie, E. : England and the Middle East, p. 11.

حقيقة كانت الدولة العثمانية تعامل غير المسلمين معاملة تختلف عن معاملتها للمسلمين ، فكانت تحتم على غير المسلمين لبس ملابس خاص أو الانتشاح بزوار خاص لتمييزهم عن المسلمين ، كما كانت تفرض على غير المسلمين حمل شارة خاصة عند دخولهم الحمام . وكان من الأمور المعتادة أن تكون الدور التي يشيدها غير المسلمين أقل ارتفاعاً من دور المسلمين . زد على ذلك أن شهادة غير المسلم على المسلم لم تكن تقبل بأى حال من الأحوال (١) . وعلى الرغم من هذا كله فإن أهل الذمة أو الذميين كانوا يتمتعون بحريتهم الدينية إلى أقصى حد ، وتلك حقيقة اعترف بها انجلمهارد المؤرخ الفرنسى الأشهر لحركة التنظيمات العثمانية (٢) .

وكان مبعث الضغط على الدولة العثمانية لتأخذ بأسباب الإصلاح على المبادئ الأوروبية أن أكثر المعاصرين من طراز سترانفورد كانتنج كانوا يرون أن الإمبراطورية العثمانية : مخلوق ممسوخ وكائن غير طبيعي تغفل في جثمانه الفساد حتى نهش قلبه، *a living perversity, an unnatural growth and rotten to its core* ومن هنا كانوا يرون أن الوقت قد حان ليستبدل بهذا « المخلوق الممسوخ » شئ جديد وجدير بالحياة والبقاء ، وأن السبيل إلى ذلك هو الإصلاح ، أى الارتقاء بالدولة لتبلغ بقدر المستطاع مرتبة الدول الأوروبية ، بمعنى أن يكون لها إدارة مركزية ، لا تنفرد بسلطة استبدادية ، بل أن يكون للمحكومين - أى الشعوب والقوميات التى تتألف منهم الدولة - حق الإشراف على هذه الإدارة المركزية ومرافبتها ، حتى تمارس هذه شئون الحكم بالعدل والقسطاس فى كل ما يتصل بعلاقتها مع الشعوب والقوميات الخاضعة لها ، دون تفرقة أو تمييز فى المجلس واللغة والدين .

(١) ساطم الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٨٩ .

(٢) Engelhardt, E. : La Turquie et le Tanzimat, vol. 1, p. 226.

وكان من رأى هؤلاء المعاصرين - من الإنجليز خصوصاً - أن من الخير كل الخير اختفاء الإمبراطورية العثمانية من الوجود كلية إذا تبين أنها لا تريد السير فى طريق الإصلاح « الموصوف » لها .

وعلى كل حال ، فإن المعالم الرئيسية لحركة الإصلاح والتجديد العثمانية تدور حول نقاط ثلاث هامة :

أولاً - الاقتباس من الغرب فيما يتعلق بتنظيم الجيش وتسليحه وفى نظم الإدارة والحكم .

ثانياً - الاتجاه بالمجتمع العثمانى نحو التشكيل العلمانى .

ثالثاً - الاتجاه نحو مركزية السلطة فى القسطنطينية والولايات .

وتستند حركة الإصلاح والتجديد العثمانية أو حركة « التنظيمات » (١) إلى مرسومين سلطانيين أساسيين ، كان لهما الفضل فى إنقاذ الدولة العثمانية من أزميتين تعرضت لهما ، بعد أن اشتد بها الضعف وتوقع الكثيرون هلاكها وزوالها . وقد صدر المرسوم الأول فى ٣ نوفمبر عام ١٨٣٩ فى بداية عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) ، وصدر المرسوم الثانى فى ١٨ فبراير عام ١٨٥٦ ، أى فى عهد السلطان عبد المجيد كذلك .

أما المرسوم الأول فقد صدر فى شكل خط شريف همايونى ، وقرئ فى حفل رسمى كبير فى قصر السككخانة « فعرف لذلك بمشور السككخانة . وكان المهندس الحقيقى لهذا المشور هو مصطفي رشيد باشا (١٨٠٠ - ١٨٥٨) أحد الأتراك المستنيرين ، الذى عرف بسعة اطلاعه وبإجادته اللغة الفرنسية ، والذى عمل كسفير لدولته فى باريس ، حيث تعرف هناك بالمستشرق سلفستردى ساسى Silvestre de Sacy ، الذى ساعده فى تعلم اللغة الفرنسية

(١) عرفت حركة الإصلاح والتجديد العثمانية فى عهدهى عبد المجيد وعبد العزيز بهذا الاسم ، لأنها اتجهت أساساً إلى تنظيم أمور الدولة على أسس جديدة فى جميع الميادين الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية .

وفي التعرف على كبار الشخصيات الفرنسية . وبعد أن تولى عدة مناصب دبلوماسية أخرى ، عين رشيد باشا وزيراً للخارجية ، وتصادف وجوده بلندن في مهمة خاصة عندما جاءت الأنباء عام ١٨٣٩ بوفاة محمود الثاني وارتقاء عبد المجيد عرش السلطنة . وكان خسرو باشا قد تولى منصب الصدارة العظمى بعد أن ارتقى السلطان الجديد العرش . أما رشيد باشا الذي عاد على جناح السرعة من لندن ليتولى مهام وزارة الخارجية في الوزارة الجديدة ، فقد انكب على وضع مسودة أول مشورات الإصلاح الكبرى التي عرفت في التاريخ التركي باسم التنظيمات (١) ، ألا وهو منشور السككخانة . ولقد كان هذا المنشور هو أول عهد دستوري في تاريخ الدولة العثمانية وضع قواعد الإصلاح على المبادئ الأوروبية ، من حيث أنه كفّل تأمين شعوب الإمبراطورية على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم مهما تنوعت دياناتهم وجنسياتهم ، ومن حيث كذلك أنه قرر نظاماً جديدة لتقدير الضرائب وجبايتها وللخدمة العسكرية (التجنيد) وتحديد مدتها ، وأنشأ إدارة مركزية قوية يكون لها إشراف وثيق على الإدارات الإقليمية في أنحاء الإمبراطورية .

ولا شك أن التعهد بإعطاء « الذميين » من رعايا الدولة نفس الحقوق التي كانت للمسلمين ، كان ثورة خطيرة ، من حيث أن هذا المبدأ قد كفّل لأول مرة في تاريخ الإمبراطورية العثمانية المساواة أمام القانون بين المسلمين والذميين في الدولة .

ومع ذلك ، فإن الحكومة العثمانية لم تستطع أن تطبق هذا المبدأ بحذافيره . فظلت الخدمة العسكرية مقصورة - فعلاً وقانوناً - على المسلمين وحدهم ، وظل الذميون يدفعون ضريبة « البديل العسكري » ، كما ظلت وظائف الدولة العامة - وخصوصاً الوظائف الإدارية أو القضائية - شبه مقصورة على المسلمين فعلاً وإن لم يكن قانوناً .

وما يستلقت النظر أن استصدار خط شريف كاخانة كان « الثن » الذي تقاضته بريطانيا والدول الأوروبية من السلطان العثماني في نظير تسوية النزاع بينه وبين والي مصر (محمد علي) الذي كان يريد الاستقلال والانفصال عن الدولة ، أثناء أزمة العلاقات المصرية العثمانية المعروفة (١٨٣٩ - ١٨٤١) ، وهي تسوية تقوم على أساس المحافظة على كيان الدولة العثمانية .

ويذهب ألافهم من ذلك أن الضغط الأوروبي بوجه عام والإنجليزي بوجه خاص ، كان هو وحده مدشاً حركة التنظيمات أو حركة التجديد والإصلاح العثمانية إبان القرن التاسع عشر ، فقد أسهم في هذه الحركة عامل آخر ، هو إقتناع رجال الدولة المستنيرين بضرورة إصلاح جهاز الدولة وتجديده على أساس اقتباس النظم الأوروبية أو استلهامها من غير مساس بالأحكام الشرعية .

ويضرب الأستاذ ساطع الحصري مثالا عن مدى تأثير هذين العاملين : الضغط الإنجليزي وإقتناع رجال الدولة بضرورة الإصلاح ، فيقول إن مصطفى رشيد باشا جمع « مجلس العلماء » ليعرض عليه مسألة خطيرة تتعلق بمدى قبول شهادة الذمي ، ووجه رشيد باشا كلامه إلى المجلس قائلاً : « إن سفير إنكلترا قال لنا في مناسبات عديدة . إن دولتنا تسعى إلى الدفاع عن الدولة العثمانية ضد روسيا ، بكل ما لديها من قوة ، إلا أنها تلاحظ أن عندكم بعض الأحوال التي تفسح مجالا واسعاً للتحرّكات الروسية ، ولا تترك لنا مجالا للدفاع عنكم . مثلاً إنكم لا تقبلون شهادة الذمي على المسلم مع أنكم تحكمون بلاداً كثيرة جميع سكانها مسيحيون . فالمستغلبة من المسلمين يتعدون على هؤلاء ، من غير أن يخافوا العقاب ، بسبب عدم وجود شهود مسلمين غير أتباعهم المأجورين ، وبسبب عدم الالتفات إلى شهادة غير المسلمين مهما كان عددهم . »

وبعد أن عرض رشيد باشا على المجلس تفاصيل وافية بهذا الصدد، وجه إلى العلماء السؤال التالي: ألا يمكن قبول شهادة غير المسلمين، على الأقل في الأماكن التي لا يوجد فيها سكان مسلمون؟

واسكن مجلس العلماء قال — باجماع آراء الحاضرين —: « لا مسأغ شرعياً لذلك على الإطلاق ». ومع هذا توصل إلى طريقة عملية لمعالجة هذه المشكلة الشائكة، حيث قال: « إلا أنه يجوز للحكومة أن تتخذ ما تراه من التدابير الإدارية في أمثال هذه الحالات، إذا صدر أمر سلطاني بذلك، لأن الأوامر السلطانية المبنية على المصلحة العامة، تكون مطاعة وواجبة التنفيذ ».

وقد استند رجال التنظيمات إلى هذا الرأي الشرعي، وأخذوا يصدرون الأنظمة والقوانين، على شكل أوامر سلطانية، يأمر بها « ولي الأمر » (١).

وأما المرسوم الثاني الذي تستند إليه حركة التنظيمات العثمانية، فقد صدر عقب حرب القرم (١٨٥٤ — ١٨٥٦) التي بدأتها روسيا للقضاء على الدولة العثمانية وقد وجدت بريطانيا أن سلامة إمبراطوريتها في الهند مرتبطة بسلامة الدولة العثمانية، فأنحازت إلى جانب تركيا، ومعها فرنسا، في هذه الحرب، ضد روسيا. وكان « الثمن » الذي تقاضته بريطانيا من الدولة في هذه المرة كذلك، إستصدار خط شريف همايوني بتاريخ ١٨ فبراير عام ١٨٥٦، وهو الخط الذي عرف « بملشور التنظيمات الخيرية ».

وقد أكد السلطان في هذا الملشور الأخير المبادئ الإصلاحية التي

قام عليها منشور الكخانة عام ١٨٣٩، أي مجموعة القوانين والأنظمة التي تأسست على هذا الملشور، لتأمين رعاية الدولة على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم دون تفرقة طائفية أو دينية، وذلك بتقرير المساواة أمام القانون، واحترام حق النملك، وتقرير المساواة في دفع الضرائب، إلى غير ذلك من المبادئ والقواعد المستمدة من الأنظمة الأوروبية والتي تسكفل لإصلاح شئون الدولة على المبادئ الأوروبية. وكان من أهم ضروب الإصلاح التي وعد بها منشور التنظيمات الخيرية، تمثيل المجتمعات أو الطوائف غير الإسلامية في المجالس المحلية في القرى والأقاليم، وفي مجلس القضاء الأعلى، ثم التعهد بالقضاء على مساوئ الإدارة ومحاربة الرشوة وأسباب الفساد الأخرى (٢).

وعلى ذلك، فقد تضمنت معاهدة الصلح في باريس (٣٠ مارس ١٨٥٦) إعلان مندوبى الدول تسميهم بمبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية، فنصت المادة السابعة على أنه: « قد صدر إعلان وتصريح من لدن إمبراطور النمسا وإمبراطور أستراليا وملك بريطانيا العظمى وأيرلندا وملك فرنسا وإمبراطور جميع الروميا وملك سردينيا، بأن للباب العالي اشتراكاً في الحقوق الأوروبية العامة، وفي منافع اتفاق أوروبا، وقد تعهدوا بأن يحترموا استقلال السلطنة التركية وإبقائها تامة، وتعهدوا جميعاً بالمحافظة على هذا التعهد... » (٣).

وعلى هذا النحو استطاعت بريطانيا أن تنقذ الدولة العثمانية من الأخطار المحيطة بها، ولما استمرت تضغط عليها لكي تواصل الإصلاح على المبادئ الأوروبية، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء الحكومة المشولة التي

(١) Miller, W. : The Ottoman Empire and its Successors, 1801-1927, pp. 298-99.

(٢) محمد فريد : تاريخ الدولة العلية ص ٢٧٧ — ٢٧٨ .

(١) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٩١ — ٩٢ .

يشارك بها كل المجتمعات والقوميات المختلفة في أنحاء الإمبراطورية . ولا شك أن إنشاء مثل هذه الحكومة التي نفسح مجالاً للذميين، حتى يمارسوا سلطات الحكم والإدارة ، وإن حدث ذلك على الأقل في داخل مجتمعاتهم، إنما كان معناه :

أولاً - إضعاف سلطة الحكومة بوضع عدد من القيود عليها - أى تقييدها - وذلك في نظام يقوم على طاعة المحكومين التامة للسلطات الحاكمة وعلى اعتراف المحكومين دائماً بمشروعية أو قانونية هذه السلطة الحاكمة .

ثانياً - إشاعة الاضطرابات والفوضى التي تنجم من تصادم مختلف الطوائف في داخل الدولة ، مع بعضها بعضاً ، ثم مع الحكومة المركزية العثمانية ، في القسطنطينية ، لدرجة أن استشرى هذه الفوضى ، ونجاح مطالب القوميات المختلفة ، سوف يؤديان حتماً إلى انحلال الإمبراطورية العثمانية .

وهكذا فإن الإصلاح على المبادئ الأوروبية الحديثة الذي نادى به السياسيون الانجليز لمعالجة الموقف ، من أجل إنقاذ الدولة ، كان من المنتظر أن يخلق موقفاً متأزماً لا علاج له . ولذلك فإن الحكومة الانجليزية وهي التي اهتمت أكثر من غيرها من الحكومات الأوروبية ، بإنقاذ الدولة العثمانية وتمسكت بمبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، كانت بسبب إصرارها على ضرورة إدخال الإصلاح ، على المبادئ الأوروبية في هذه الدولة ، من العوامل الفعالة التي ساعدت على هلاك الدولة وانحلال إمبراطوريتها .

فلم تكن الأسباب التي قضت على الدولة العثمانية ، هي الفساد والرشوة وسوء الحكم ، لأن كل تلك المثالب والعيوب كانت قائمة أى موجودة فعلاً وقت اتساع الإمبراطورية العثمانية ونموها وبلوغها أوج المجد والرفعة ،

بل ولا زالت موجودة حتى ذلك الوقت . ومع ذلك ، فقد استمرت هذه الإمبراطورية قائمة . وكان في رأى كثيرين إذن أن السبب الحقيقي لزال الإمبراطورية ، إنما هو الضغط الذي وقع على الدولة لتأخذ بأسباب الإصلاح على المبادئ الأوروبية من ناحية وأطباع الدول التي أرادت اقتسام أملاكها من ناحية أخرى .

فصل التنظيمات :

ومع أن الدولة العثمانية اتخذت خطوات معينة في عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) لتنفيذ الإصلاح على المبادئ الأوروبية ، مثل القانون الصادر في عام ١٨٦٤ لتنظيم حكومة الولايات (١) ، ثم إنشاء محكمة عليا قضائية (ديوان الأحكام العدلية) ومجلس للدولة على النمط الفرنسي في عام ١٨٦٨ ، وغير ذلك من ضروب الإصلاح كإنشاء مدرسة ثانوية في غلطة سراي Galatasaray للتعليم بالفرنسية لغير الرعايا الأتراك الخالص (٢) ، إلا أن هذه الإصلاحات لم تسكن كافية في نظر الدول الأوروبية لتنهض دليلاً على أن الدولة إنما تريد الإصلاح حقاً ، وتعمل لتحسين أحوال رعاياها المسيحيين ، ولإزالة المفاصل التي استشرت في نظام الإدارة والحكومة والتي لازالت كذلك ، وفي نظر الكثيرين من المعاصرين ، تهدد بانهايار الدولة في النهاية .

واعتقد فريق كبير من البريطانيين وغيرهم من المعاصرين ، أن زوال الدولة العثمانية قد بات ضرورياً ، حيث أنها قد فشلت في الأخذ بأسباب الإصلاح ، الأوروبي ، فقال لورد كلارندون Clarendon وزير الخارجية البريطانية (١٨٦٥ - ١٨٦٦) في عام ١٨٦٥ : « إن الطريقة الوحيدة لإصلاح

(١) Temperley, H.W. : England and the Near East, p. 237.

(٢) Lewis, B. : The Emergence of Modern Turkey, p. 119.

أحوال العثمانيين (أو الإمبراطورية العثمانية) هي بإزالتهم من على سطح الأرض كلية،^(١)

The only way to improve them, is improve them off the face of the earth

وعلى العموم، فإن السؤال الذى يطرح نفسه: لماذا فشلت الدولة العثمانية فى الأخذ بأسباب الإصلاح الأوروبى؟ فى اعتقادنا أن السبب الرئيسى والحقيقى لذلك، إنما هو انعدام كل صلة بين المبادئ الأوربية، التى أريد أن يستند الإصلاح عليها، وبين المبادئ العثمانية التى قامت عليها الإمبراطورية. وفضلاً عن ذلك، فهناك عوامل أخرى جانبية، لعل أهمها مايلي:

أولاً - ندرة المتعلمين النابهين فى الدولة، فلم يكن المصلحون يجدون من يعتمدون عليه فى التنفيذ الذى هو أساس الإصلاح، لهذا كان السلطان يقرر ثم لا يجد من ينفذ، بل إن الشعب التركى لم يكتف بهذا الموقف السلبي، وإنما حرص على أن يأتى من الأمور ما يعارض أوامر الحكومة الجديدة ظلاً منه أن هذه «التنظيمات» رجس من عمل النصرانية فلا بد من اجتنابه.

ثانياً - افتقار الدولة للمال وللإسكانيات التى تستطيع الهيمنة على مواردها وتحسن التصرف فيها على نحو يهيئ لها المال اللازم للمشاريع الإصلاحية. هذا إلى جانب حيرة الدولة فى أساليب جمع الضرائب وإعطائها للملتزمين تارة، وتكليف رؤساء العشائر والأقاليم بجمعها تارة أخرى، والاعتماد على القادة العسكريين فى جبايتها تارة ثالثة، مما جعل الدولة تعانى أزمة مالية مستمرة، فلا هى واجدة المال، ولا هى قادرة على تهريفه إذا

Kedourie, E. : England and the Middle East, p. 15.

وجدته. وكان مما ساعد على استمرار الأزمة المالية: فساد ذمة الموظفين الأتراك وقبولهم الرشا وميلهم إلى اختلاس أموال الدولة، حتى إن مصطفى رشيد باشا لم يسلم من هذه النعمة، فأدين وثبتت عليه تهمة السرقة والارشاء فى قضية خطيرة.

ثالثاً - لم تكن الدول الأوروبية خالصة النية فيما كانت تعلن من الحذب على مصلحة الدولة العثمانية والأخذ بيدها فى طريق الإصلاح، إذ لم تزودها بمستشارين وخبراء من ذوى الكفاية والإخلاص. ولا شك أن سماح هؤلاء للدولة بإصدار أوراق مالية دون رصيد معدنى، إنما يدل على كلا الأمرين، كما أن بخلهم على الدولة بالنصح فى مسائل النظام المالى والميزانية يؤكد أنهم كانوا يخادعون، لأن تلك الأمور من أوليات التنظيم الأوروبى المالى، يعرفها رجل الشارع لا المستشار الذى يندب لتنظيم أموال دولة بأسرها^(١).

رابعاً - اتجه الدول الأوروبية إلى عرقلة وتعطيل حركة الإصلاح فى الدولة العثمانية. فقد كان الوزير النمساوى مترنيخ لا ينظر بارتياح إلى هذه الحركة، ولم يتردد فى إعلان استيائه منها وعودة تركيا إلى ما كانت عليه. كذلك لم تكف روسيا عن إفلاق تركيا والتدخل فى شئونها ومحاربة رجال الإصلاح صراحة والعمل على إفساد ما بينهم وبين السلاطنة. ويرى فيلسكس فالى فى كتابه «أوروبا فى آسيا الصغرى»^(٢) أن هذا «التدخل الأوروبى المعطل أو المربك» muddled foreign interference كان من العوامل الرئيسية لفشل حركة التنظيمات العثمانية، ويقول إن روسيا عندما وجدت نفسها عاجزة عن القضاء بضربة واحدة على قوة الإسلام السياسية

(١) حسين مؤنس: الشرق الإسلامى فى العصر الحديث ص ٢٥٨ - ٢٦١.

Valyi, F. : Europe in Asia Minor, pp. 21-22.

أى الدولة العثمانية ، ابتدعت بعد مؤتمر باريس (١٨٥٦) وسيلة كانت تعنى ببساطة التخلص من تركيا بالموت البطيء ، أو حسب تعبيره « بالانتحار عن طريق تقطيع أطرافها طرفاً طرفاً Suicide limb by limb وذلك بإثارة المسيحيين في ولايات الدولة الأوروبية ، مما نجم عنه قيام سلسلة من الاضطرابات وصلت إلى ذروتها في الحرب الروسية التركية (١٨٧٧ - ١٨٧٨) التي انتهت بهزيمة تركيا وإبرام معاهدة سان ستيفانو San Stefano في مارس ١٨٧٨ ، وهي المعاهدة التي نالت بلغاريا فيها استقلالاً إدارياً وتوسعت حدودها تحت السيادة العثمانية ، فضمنت المعاهدة بذلك استعلاء نفوذ روسيا في البلقان . وإلى جانب ذلك ، استولت روسيا بفضل هذه المعاهدة على باطوم وارزن وقارص من أملاك الدولة العثمانية .

خامساً - هناك عوامل أخرى يمكن أن يعزى إليها فشل حركة التنظيمات ، وهي عوامل يتحمل مسئوليتها قطاع المثقفين الأتراك ، الذين حملوا لواء حركة الإصلاح والتجديد في القرن التاسع عشر ، والذين يطلق عليهم « إنتلجنسيا التنظيمات » Tanzimat Intelligentsia . ففي دراسته عن « أسس القومية التركية » يقول الدكتور أوريل هايد إن زعماء التنظيمات قد سلموا بأن إنفاذ الإمبراطورية العثمانية من أعدائها الخارجيين يستلزم إصلاح جهازها العسكرى ونظامها القضائى وبنائها الاقتصادى ووسائل التعليم بها ، ولكنهم لم يحارلوا أن يتبينوا ما يجب أن يقبل من أوروبا وما يجب أن يؤخذ من المأثورات والتقاليد الوطنية . وكان من نقائص رجال التنظيمات الخطيرة أنهم لم يفهموا الحضارة الغربية فهماً صحيحاً وتاماً . إذ استقى معظمهم معلوماتهم عن تلك الحضارة من مخالطتهم لسكان حى الليقاندين في القسطنطينية . ولذا فقد قلدوا بصفة رئيسية المظاهر الخارجية أو الشكلية - والوضعية غالباً - للحضارة الغربية ، دون أن يتعمقوا في فهم أسسها الفلسفية والعلمية . وفي الميدان الاقتصادى ، أدخلوا

عدداً من الأنماط الجديدة في الملبس والمأكل والمباني والأثاث وغيرها من المواد الاستهلاكية ، إلا أنهم لم يتبعوا وسائل الإنتاج الغربية . وكانت النتيجة أن اضمحلت الحرف والصناعات القديمة والتقليدية دون أن تتسكون على الأقل نواة الصناعة الحديثة .

ويمضى الدكتور أوريل هايد في نقده لزعماء التنظيمات ، فيقول إن هؤلاء قد وقعوا في خطأ مزدوج ، فحيثما أدخلوا اضطروب الإصلاح ، لم يكونوا راديكاليين بالدرجة الكافية ، فوقفوا بذلك في منتصف الطريق . وحيثما اقتبسوا أو استلموا من الغرب ساروا بهذا الصدد شوطاً بعيداً وحاولوا أن يدخلوا بدعاً لم يكن من المنتظر أن تقبلها جماهير الشعب ، لأنها كانت غريبة عنهم تماماً . وعلى حين أدخل نظام التعليم الأوروبى في عدة معاهد ، بقيت المدارس - وهي المعاهد الدينية - وغيرها من المؤسسات التعليمية التقليدية دون أن تمتد إليها يد الإصلاح . وكانت النتيجة أن وجدت ازدواجية خطيرة في الحياة العامة والفكرية . وعاشت جنباً إلى جنب مؤسسات تعليمية أو معاهد تنتمى إلى حضارتين مختلفتين : حضارة العصور الوسطى الشرقية والحضارة الأوروبية الحديثة . ولا يستثنى من ذلك سوى معلمي طب فيهما نظام التعليم الأوروبى ونجحاً بذلك نجاحاً كبيراً ، وهما أكاديمية العلوم العسكرية (الكلية الحربية) وكلية الطب في القسطنطينية . أما بقية المدارس ، فقد عانت كثيراً من الاصطدام بين النظامين التقليدى والحديث . زد على ذلك أن رجال التنظيمات بقبولهم الأفكار والقيم الأوروبية ، ودون أن يراعوا حالة الشعب التركى ، قد فشلوا في حل مشكلة الثقافة التركية . فقد ظلت الطبقة المثقفة التركية الجديدة تمثل الصفوة الناجية elite التي تفصلها عن جماهير الشعب وعن طبقة العلماء أو رجال الدين هوة سحيقة . فبينما كانت طبقة العلماء تعيش على التراث العربى والفارسى ، كانت جماهير الشعب التركى تعيش على أساليب وقيم تركية بدائية ، وفي

نفس الوقت كانت الطبقة المثقفة الجديدة ، أى الطبقة الحاكمة من رجال الإصلاح ، تعيش على أفسكار وقيم أوروبية باهتة . والواقع أنه في جميع مجالات الثقافة (الأدب والموسيقى والقيم الأخلاقية وحتى المعتقدات الدينية) كان التباين واضحاً بين الطبقتين الحاكمة والمحكومة (١) .

تذكر الانفاق على مل المئات الشرقية :

ولقد كان في العقد السادس من القرن التاسع عشر أن كادت تتفق كلمة السياسيين جميعهم على أن الدولة العثمانية صارت مريضة ، وأن من الواجب أن تنتهي هذه الدولة ، وكان بهذا المعنى المجدد إذن ، أن برزت في هذا الحين « المسألة الشرقية » . وواضح أن مبعث هذا الحل الذي صار الاتفاق عليه ، لإنهاء هذه المسألة ، كان اليأس الذي استبد برجال السياسة في أوروبا . وخصوصاً في إنجلترا . من إمكان نجاح الإصلاح في تركيا .

ومع ذلك ، فقد كان هذا اليأس نفسه من نجاح الإصلاح في تركيا ، مبعث ما ظهر من تردد بشأن تقرير النتيجة السالفة الذكر ، أى وجوب انتهاء هذه الدولة ، وذلك من جانب طائفة أخرى من رجال السياسة البريطانيين ، والذين حذوا حذوهم ، فكان من رأى لورد بوفيل Beauvale (السفير الانجليزي في فينا) من وقت مبكر ، أى منذ عام ١٨٤١ ، أنه حتى يتسنى نجاح الإصلاح في الدولة العثمانية يجب توافر العوامل التي كفلت نجاح المصلحين في إنجلترا ، وهي وجود الشرطة المنظمة والمحاكم الرتيبة في درجات متتابعة والمتحررة من الفساد ، ثم هيئة قضائية أمينة ، على أن تستند كل هذه الهيئات على تأييد جيش منظم يحصل أفرادها على مرتباتهم ، ويدينون بالطاعة التامة لرؤسائهم ، ويسود بينهم النظام الكامل وتلك كلها شرائط قال (بوفيل) أن لا وجود لها في « الشرق » (٢) .

(١) Heyd, U. : Foundations of Turkish Nationalism. The Life and Teachings of Ziya Gökalp, pp. 74-77.

(٢) Webster, C.K. : The Foreign Policy of Palmerston, p. 768, Quoted in Kedourie, E. : op. cit., pp. 15-16.

ولقد كان من ناقشوا سياسة إجبار الدولة العثمانية على الأخذ بأسباب الإصلاح الأوروبي ، السفير الانجليزي في القسطنطينية لورد بونسونبي ، الذي شغل منصب السفير بها في الفترة التي تخللت سفارتي ستراتفورد كافنج دي رد كليف ، فشر بونسونبي بعد تقاعده — وقت اشتداد المناقشة حول الإصلاح في كل من إنجلترا وفرنسا أثناء حرب القرم — كتاباً في عام ١٨٥٤ بعنوان « رسائل خاصة في المسألة الشرقية » (١) . وفي هذا الكتاب ناقش بونسونبي حكمة السياسة التي تريد أن تفرض الإصلاح فرضاً على الدولة العثمانية ، فأوضح أن الإصلاح لن يشمل مجرد إعادة النظر في الجهاز الإداري في الدولة ، بل إن معناه هو توزيع السلطة السياسية بالكيفية التي تجب أن يكون لرعايا الدولة المسيحيين نصيب فيها ، فإذا نال المسيحيون هذه السلطة ، فلن يستطيع أحد أن يمنعهم من استخدامها لتأسيس نفوذهم وللتطويع بنفوذ المسلمين وسلطتهم .

وكان من رأى بونسونبي أن الدولة العثمانية لا تعدو أن تكون نوعاً من « البابوية » popedom على رأسها الخليفة ، هو السلطان العثماني ، وتتألف قوانينها من تعاليم القرآن (الكريم) والشروح التي وضعت لتفسير هذا الكتاب ، ولذلك فإذا حدث أن زالت سلطة الخليفة وأحكام الشريعة الإسلامية ، ثم اختفى كذلك سلطان فقهاء الشرع أو العلماء ، وحلت محل هؤلاء « دولة » أخرى ، فإن الإمبراطورية العثمانية سوف ينتهي أجلها بحكم الضرورة .

على أن محاولة إصلاح الدولة العثمانية على المبادئ الأوروبية ، ثم محاولة المحافظة على كيان هذه الدولة في الوقت نفسه ، إنما كانا في حد ذاتهما أمرين متناقضين كل التناقض . وتلك حقيقة أراد كل من بوفيل وبونسونبي إبرازها .

Ponsonby : Private Letters on the Eastern Question.

ولقد دارت المناقشات التي استمرت من أيام أزمة العلاقات العثمانية المصرية (١٨٣٩ - ١٨٤١) إلى وقت أن قضى على الإمبراطورية العثمانية، حول إمكان نجاح الإصلاح من عدمه. ولم يكن موضوع هذه المناقشة التساؤل عما إذا كان الإصلاح مرغوباً فيه، أو أن أحداً لا يريده. وفي إنجلترا كان كل من بلرستون وستراتفورد كاننج من القائلين بأن النجاح سوف يكون من نصيب «الإصلاح» في تركيا، في حين عارض هذا الرأي كل من سولسبري Salisbury وجلادستون Gladstone (١).

وفي رأى الكثيرين، كان ستراتفورد كاننج هو المسئول الأول عن وضع القاعدة التي استرشدت بها بريطانيا في سياستها «العثمانية» زمناً طويلاً، وهي أن الإصلاح ضروري «لشرق» - أي للدولة العثمانية - لتحقيق الرفاهية لشعبه، ولتأمين مصالح بريطانيا، وأن من واجب بريطانيا المعاونة على تنفيذ الإصلاح في «الشرق» ورعايته.

وعلى أيام ستراتفورد كاننج تعثر الإصلاح في تركيا، وعزا السفير الانجليزي نفسه، والذي شاطروه هذا الرأي، سبب الفشل، إلى الصعوبات الجسيمة التي أحاطت بمهمة الإصلاح ذاتها، وعدم دراية الباب العالي، وافتقار أو حاجة المسؤولين الإتراك إلى الخبرة اللازمة لتنفيذ الإصلاح تنفيذاً سليماً صحيحاً، وموقف الرجعيين والمتعصبين العثمانيين العدائي من الإصلاح على المبادئ الأوروبية، ووضعهم العراقيل في طريقه.

وعهد ستراتفورد كاننج إلى الضغط على الباب العالي واستحثائه للسير في طريق الإصلاح المنشود، متناسياً أن السبب الحقيقي في فشل الإصلاح، إنما هو انعدام كل صلة بين المبادئ «الأوروبية» التي أريد أن يستند الإصلاح عليها، وبين المبادئ العثمانية التي قامت عليها الإمبراطورية، ومتناسياً أن الأخذ بهذه المبادئ المصلحية، حتى وإن لم تكن أجنبية عن الدولة، لا بد

أن يفرض على إثارة العراقيل والاضطرابات بها، باعتبار أن الإصلاح المطلوب، مبعثه مقترحات ورغبات جاء بها أجنب ومسيحيون، لم يكن غرضهم الرئيسي منها سوى تأمين مصالح دولهم، وكانوا لهذا السبب نفسه موضع اشتباه العثمانيين في أنهم أعداء للإسلام والإمبراطورية العثمانية. ولقد كان طبيعياً أن يعتبر العثمانيون أي تدخل من جانب هؤلاء، بمثابة محاولة غرضها القضاء على دولتهم.

ومع ذلك، فقد كان من المتوقع أن تسفر المثابرة على محاولة الإصلاح عن أحد أمرين: إما أن يقضى على الإمبراطورية العثمانية نتيجة فرض مبادئ غربية عنها وعن نظامها السياسي، وإما أن تصبح هذه الإمبراطورية «محمية» أوروبية. وفي هذه الحالة لأخيرة، لن تكون تحت حماية دولة واحدة فحسب، لأن الدول الأوروبية لن توافق على ذلك، وعندئذ يكون من المنتظر، إما أن تتنازع الدول فيما بينها على اقتسام الدولة العثمانية، وإما أن تصل إلى اتفاق بشأن تقسيم أملاك الدولة وتوزيعها فيما بينها ودياً وسلمياً. وكان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أن تحدد معنى «المسألة الشرقية» في الاحتمالات التي ذكرناها.

ففيما يتعلق بوضع الدولة العثمانية تحت الحماية الأوروبية، نتيجة لفرض سياسة الإصلاح على المبادئ الأوروبية، والمثابرة على مطالبة الدولة بالمضي في طريق الإصلاح، كان ستراتفورد كاننج من الذين صاروا يعترفون أخيراً بهذه الحقيقة. ففي ٣١ ديسمبر عام ١٨٧٥ كتب رسالة إلى جريدة التيمز Times قال فيها: «إن الإصلاح الذي لا يزال يطالب الدولة به، لا شك أنه يضع هذه الدولة تحت الوصاية tutelage، ثم استطراداً: «ولسكن الإمبراطورية العثمانية كانت تحتل هذا الوضع من الناحية الفعلية منذ زمن طويل».

وسرعان ما صار كثيرون من الانجليز يعترفون بضرورة فرض

« الحماية ، والرقابة على الدولة العثمانية . فالمحافظون منهم اعتقدوا أن هذه الدولة أصبحت تسير نحو الهاوية بسرعة كبيرة ، وأن من الضروري وقف هذا التدهور ، باستخدام كل وسائل الضغط والقوة ، وذلك ليس لأن المحافظة على الدولة أمر يستدعي الاهتمام في حد ذاته ، ولكن باعتبار أن دفع الضغط الخارجى عنها - سواء من جانب الإنجليز أو من جانب غيرهم - سوف يمنع تحطيم توازن الدولة المعرض للخطر ، والذي كان يخشى أن يؤدي تحطيمه إلى إثارة المنازعات والمناضلات المميتة .

أما الأحرار من جانب الإنجليز فقد كانوا يبنون تأكيد مبادئ العدالة والاستقامة ، وذلك بإرغام الدولة العثمانية أو الضغط عليها لقبول الإصلاح . واعتبروا أن الواجب على بريطانيا - وهي دولة متحضرة - أن توفى بالتزاماتها نحو دولة شبه بربرية (أى تركيا) يتحمل الإنجليز مسئولية استمرار هذه الدولة وبقائها ، ويرون أن من واجبه التداخل في كل ما يتصل بعلاقات الدولة مع شعوبها .

وهكذا كان من الواضح أن كلا من المحافظين والأحرار يتفقون جميعاً في رأى مع بورشير Bouchier مراسل « التيمز » في البلقان ، من حيث : أن رجل أوروبا المريض يحتاج إلى طبيب لا يقتصر واجبه على وصف العلاج اللازم ، بل يشمل واجبه الإشراف على تطبيق هذا العلاج وتنفيذه (١) .

The Sick Man needs a physician who will not only prescribe for the malady but superintend the application of the remedy.

وكان لورد سولسبرى الذى تولى وزارة الخارجية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٠ في وزارة بديامين دزرائيلى Disraeli (١٨٧٤ - ١٨٨٠) هو أول الذين

تلمحوا إلى هذا الاتجاه الذى اتخذته التفكير في مصير الإمبراطورية العثمانية ، فأراد أن يضع سياسة جديدة نحو هذه الإمبراطورية تتفق مع الاتجاه الذى لاحظته . وكان سولسبرى قبل تسلمه أعباء وزارة الخارجية قد رسخ في ذهنه أن الإمبراطورية العثمانية - أو بالأحرى ما تبقى منها - إنما هي على أفضل الفروض ، أسوأ تدبير أو ترتيب وجد أو وضع لقضاء مأرب ولسد حاجة معينة (a pis aller) وأنه بدلا من محاولة ترميم هذا البناء المتهدم ، يجدر هدمه كلية ، ثم تقسيم الانقاض وتوزيعها على الأطراف (الدول) الذين يهمهم الأمر . وعلى ذلك ، فقد أحققه كثيراً أن ترفض الدول الغربية في الماضى مقترحات القيصر نيقولا الأول بشأن تقسيم الدولة ، وأن تشتبك في حرب القرم (١٨٥٤ - ١٨٥٦) .

وما يجدر ذكره أن سولسبرى بقى متمسكاً بأرائه في وجوب التعجيل بالقضاء على الدولة العثمانية وتقسيم أملاكها حتى آخر حياته . وفي مارس عام ١٨٧٧ كتب في إحدى رسائله إلى لورد ليتون Lytton نائب الملك في الهند يقول : « إننى مقتنع تماماً بأن السياسة القديمة التى توخت الدفاع عن المصالح الإنجليزية ، من تأييدها للأسرة الحاكمة العثمانية ، لم تعد سياسة عملية ، مع أنها في حينها كانت معتبرة على درجة كافية من الحكمة والسداد ، وأن الوقت قد حاد لتدبير الدفاع عن المصالح الإنجليزية بطريق أقرب لتحقيق هذا الغرض مباشرة ، وذلك بالتوصل إلى تسويات أو ترتيبات إقليمية . وأنه يخشى إذا لم تفعل إنجلترا ذلك الآن ، فإنها سوف ترى نفسها مضطرة حينئذ لمواجهة الموقف نفسه بعد بضعة أعوام ، يكون قد حدث خلالها أحد أمرين : إما أن تكون فرنسا قد استرجعت المركز الذى كان لها ، وتنتظر بعين الغيرة لآى امتداد لقوة البريطانيين في البحر المتوسط ، وإما أن تكون (فرنسا) قد صارت يدولة بحرية كبرى . وحدث أحد هذين الأمرين الطارئين ، يجعل متعذراً على بريطانيا أن تجد موضعاً

تستعيز به عن المكان الذي لها بالقسطنطينية ، والذي تكون قطعاً وبكل تأكيد قد خسرت كليه ، والتسويات والترتيبات الإقليمية التي يكون سهلاً إجرائها الآن ، تصبح مستحيلة بعد خمس سنوات من هذا التاريخ ،^(١)

وعلى ذلك ، فقد كان تقسيم الإمبراطورية العثمانية (وأملاتها) هو الحل ، الذي ارتآه سولسبري لإنهاء المسألة الشرقية ، وكان أيضاً نفس الحل الذي صار ينادى به عام ١٨٧٨ وقت انعقاد مؤتمر برلين ، الذي حصلت فيه تصفية أملاك الإمبراطورية العثمانية ، ثم إنه كان الحل ، الذي نادى به كذلك إبان وزارته الثالثة (١٨٩٥ - ١٩٠٢) وبالذات في سنتي ١٨٩٥ و ١٨٩٨ ، بسبب حوادث مذابح الأرمن ، والعصيان والثورة في كريت ضد الدولة العثمانية ، وتدخل اليونان لمناصرة سكان الجزيرة اليونانيين ، ثم قيام الحرب بين تركيا واليونان (١٨٩٧) وهي الحرب التي توسطت الدول لوقفها^(٢) ، فاقترح سولسبري على روسيا تقسيم الإمبراطورية العثمانية .

غير أن هذا الاقتراح لم يقابل وقتئذ بالخماس المنتظر ، لأنه كان لا مفر من إدخال موقف الإمبراطورية الألمانية الفتية في الحساب . وكانت ألمانيا قد بدأت تمد نفوذها إلى تركيا منذ عام ١٨٨٨ ، وهو النفوذ الذي أخذ يشتد ويقوى بعد ذلك حتى حصلت ألمانيا بعد عشر سنوات أي عام ١٨٩٩ على امتياز سكة حديد تربط عاصمة الدولة (الآستانة) ببغداد ، وتهدد ببسط السيطرة العثمانية الألمانية على الخليج العربي ، وتهدد بزوال السيطرة الإنجليزية من تلك الجهات ، وذلك إلى جانب تهديد مواصلات الإمبراطورية

Cecil, Lady G. : The Life of Robert, Marquis of Salisbury, (١) vol. 2, p. 79 ; Kedourie, E. : op. cit., p. 21.

Miller, W. : The Ottoman Empire and its Successors, 1801- (٢) 1927, pp. 427-38 ; Marriott, Sir J.A. : The Eastern Question, pp. 395-404, 380-385.

البريطانية عن طريق قناة السويس والبحر الأحمر . فلم تسكن ألمانيا إذن ترضى بزوال لدولة العثمانية وتقسيم أملاكها .

وهكذا كان من المتعذر حتى نهاية القرن التاسع الاتفاق على حل المسألة الشرقية ، بإنهاء الإمبراطورية العثمانية وإزالتها من الوجود كليه بتقسيم أملاكها . وعلى ذلك ، فقد بقي الحل الذي ذكرنا أن كثيرين من الإنجليز خصوصاً صاروا يأخذون به ، وهو فرض رقابة على الدولة العثمانية تضعها تحت حماية أوروبا . ولقد كان ذلك هو الحل الذي أنجبه إليه سولسبري عقب مؤتمر برلين مباشرة ، فأعد مشروعاً لتقديم قرض مالى إلى الدولة العثمانية لقاء تعهد الباب العالي بقبول الإصلاح ، وبأن يعهد بتنفيذ الإصلاح إلى خبراء من الإنجليز .

على أن هذا المشروع ، ومثله في ذلك أية مشروعات لتقسيم أملاك الدولة العثمانية ، كان لا يمكن تحقيقه إلا بموافقة الدول الأوروبية . وناشد سولسبري الدول أن تعمل بالاتحاد فيما بينها في علاقاتها مع الباب العالي ، ولكنه كان للدول مصالح مختلفة في الدولة العثمانية ، جعلت مثل هذا الاتحاد في العمل متعذراً إلا إذا سبقه اتفاق يؤلف بين مصالحها وأغراضها المتنافرة . ولقد كانت الصعوبات التي تعترض حصول مثل هذا الاتفاق كبيرة ، ولم يكن التوصل إلى اتحاد كلمة الدول بشأن المسألة الشرقية متيسراً حتى وقت قيام الحرب العالمية الأولى .

نشأة حركة تركيا الفتاة :

والحركة القومية التركية ، شأنها شأن الحركات القومية الأخرى في منطقة الشرق الأدنى ، حركة علمانية تستند أساساً على وعى الطبقة المتوسطة ، وقطاع المثقفين بالذات من هذه الطبقة ، وهو القطاع المتأثر بالآراء والمعتقدات الأوروبية ، والذي تولى أفرادها مناصب الحكم والإدارة في الإمبراطورية . وكانت هذه الحركة تعمل من أجل تحقيق أربعة مبادئ ، هي : الحرية الفردية ، والنظام الدستوري ، وهدم الإقطاع ، والتحرر الوطني من السيطرة الأجنبية .

وعلى ذلك ، فإن الطبقة الحاكمة أو الصفوة الناهية elite من قطاع المثقفين الأتراك عندما بدأت تحس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بتزايد استبداد السلاطين وفساد رجال الحاشية ، راحت تكافح بلا هوادة في سبيل تقييد سلطة السلاطين وإقامة الحياة الدستورية . ولا شك أن حركة التنظيمات قد ساعدت على ذلك كثيراً ، ألا بهدم الإقطاع في أشكاله القديمة ، وثانياً باستخدام الأنظمة الغربية في كافة الإدارات العثمانية والجيش بالذات ، وثالثاً بالاتجاه نحو إقامة حكم مركزي في تركيا نفسها ، وفي الولايات التابعة للدولة العثمانية .

ومع أن تاريخ حركة الكفاح التركية ضد استبداد السلاطين بدأ عام ١٨٥٩ ، عندما اكتشفت في هذا العام مؤامرة كانت تستهدف عزل السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ — ١٨٦١) أو اغتياله إذا لزم الأمر ، وهي المؤامرة التي ألقى القبض على زعمائها وزج بهم في السجون ، فقد كانت الآراء « التحررية » والدستورية معروفة من قبل في الإمبراطورية العثمانية . وتظهر هذه الآراء — ولو بشكل ضعيف خافت — في كتابات صادق رفعت باشا ، التي كان لها تأثيرها على إصلاحات السلطان عبد المجيد ومصطفى

الفصل الثاني

الحركة القومية التركية والإصلاح الدستوري

وبينما كان سولسبرى وغيره من المعاصرين الإنجليز قد استبد بهم اليأس من نجاح الإصلاح في تركيا ، وصار سولسبرى على وجه الخصوص يعمل منذ مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ من أجل هدم الدولة العثمانية وتوزيع أملاكها بين الدول ، كانت الحركة القومية التركية تحرص على أن يستمر الإصلاح على المبادئ الأوروبية في الدولة . وفضلاً عن ذلك ، كانت هذه الحركة تربط بين الإصلاح وإزالة الحكم الاستبدادي ، فأصبح هدفها إذن إقامة الحكم الدستوري وبقاء السلطنة العثمانية وتقويتها ، وذلك حتى تتمكن من إرضاء القوميات النائرة داخلها وصدا اعتداءات الغرب (١) .

إن هذا الهدف المزدوج يعتبر من الحقائق الهامة في تاريخ الحركة القومية التركية . فهذه الحركة لم تستهدف على الإطلاق في كافة مراحل نموها قبل الحرب العالمية الأولى تصفية الإمبراطورية العثمانية ، بل على العكس كانت تستهدف تقوية قبضة السلطة الحاكمة في القسطنطينية على شتى ولايات الدولة ، وهو موقف يفسر اصطدام القومية التركية التي تمسكت بسيطرتها في داخل الإمبراطورية مع القوميات الأخرى ، وخصوصاً العربية والأرمينية (٢) .

(١) Ramsaur, E.E. : The Young Turks. Prelude to the Revolution of 1908, p. 4.

(٢) محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربي ص ٢٤٦ — ٢٤٧ .

رشيد باشا . زد على ذلك أن محمداً علياً — والى مصر — رغم ما عرف عنه من نزعة أوتوقراطية — قد خطا خطوة هامة في سبيل إقرار نظام الشورى ، فأنشأ عام ١٨٢٤ (أو ١٨٢٩) مجلس المشورة أو الشورى ، وكان يتألف من ١٥٦ عضواً من كبار موظفي الحكومة والعلماء والذوات أو الأعيان ، وينعقد في السنة مرة واحدة قد تستمر بضعة أيام ، لاستشارته في شئون الإدارة والتعليم والأشغال العمومية (١) .

كذلك أفضأ السلطان عبد المجيد نفسه في عام ١٨٤٥ مجلساً في الآستانة يضم أعيان الولايات أو مندوبيها بواقع اثنين عن كل ولاية ، وذلك بهدف التعرف على أحوال الولايات وما تحتاج إليه من ضروب الإصلاح (٢) . وفي عام ١٨٥٨ أصدر باي تونس (محمداً باشا) دستوراً سمي «عهد الأمان» . وفي عهد الصادق باي وبفضل جهود الوزير خير الدين باشا تم تعديل هذا الدستور عام ١٨٦١ وفقاً لمبدأ فصل السلطات ، وأسس مجلس تشريعي معين (٦٠ عضواً) له سلطات واسعة ، منها حق خلع الباي إذا خالف بتصرفاته أحكام الدستور (٣) . ويرى بعض المؤرخين أن دستور ١٨٦١ في تونس كان أول دستور على النمط الأوروبي في بلد إسلامي (٤) .

وفي عام ١٨٦٦ قام اسماعيل باشا في مصر بأول تجربة لتأسيس مجلس نيابي منتخب ، وهو مجلس شورى النواب ، ولو أن هذا المجلس كان محدود العدد (٧٥ عضواً) والتكوين ، محدود السلطان . ولم تكن قراراته تعدو أن تكون رغبات ترفع إلى الوالي وله فيها القول الفصل ،

(١) محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة ، مصر محمد علي ص ١٧ .

(٢) Landau, J. : Parties and Parliaments in Egypt, p. 7.
Lewis, B. : The Emergence of Modern Turkey, pp. 110-111.

(٣) الحبيب نامر : هذه تونس ص ٢٣ .

(٤) Lewis, B. : Ibid., p. 149.

والحكومة لا ترفع إليه إلا ما ترى أنه من اختصاصه . ولم يكن المجلس يجتمع إلا شهرين في كل سنة ، واجتماعه وفوضه وحله منوط بالوالي (١) . وعلى كل حال ، فإننا نجد لأول مرة في تركيا إبان الستينات من القرن التاسع عشر نقداً «ليبرالياً» لأعمال الحكومة وبرنامجاً للإصلاح الدستوري . وقد ظهر ذلك أولاً في دوائر الأدباء والشعراء والمستنيرين الأتراك بصفة عامة ، وخصوصاً في دائرة ابراهيم شناسي (١٨٢٦ - ١٨٧١) وضيا باشا (١٨٢٥ - ١٨٨٠) ونامق كمال (١٨٤٠ - ١٨٨٨) ووجدت إلى حد ما تعبيراً عنها في صحافة هذه الحقبة .

والواقع أن نامق كمال وزملاءه من متتوري الأتراك كانوا من وراء الحركة المطالبة بالإصلاح الدستوري في عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) . حقيقة أن السلطان عبد العزيز قد فعل شيئاً لصبغ الدولة العثمانية بالصبغة العلمانية ، وبدأ تنفيذ بعض المشروعات العامة النافعة ، وأدخل بعض التحسينات على وسائل المواصلات ، واهتم باستثمار الموارد الطبيعية في إمبراطوريته ، وأوجد نظاماً تعليمياً علمانياً يتألف من المدارس الابتدائية والثانوية ، وهي مدارس كانت مفتوحة لكل التلاميذ على اختلاف دياناتهم . فضلاً عن ذلك ، فقد أصدر عام ١٨٦٤ قانوناً لتنظيم حكومة الولايات ، كما أنشأ عام ١٨٦٨ محكمة عليا قضائية (ديوان الأحكام السلطانية) كانت تتكون من عدد متساو من الأعضاء المسلمين والمسيحيين ، وأنشأ في العام نفسه مجلساً للدولة على الطراز الفرنسي ، كانت له اختصاصات تشريعية وإدارية ، ويتكون أعضاؤه من المسلمين والمسيحيين (٢)

(١) أحمد عزت عبد الكريم : مصر (دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ص ٥٤٤ - ٥٤٥) .

(٢) Marriott, Sir J.A. : The Eastern Question, pp. 311-312 ;
Miller, W. : The Ottoman Empire and its Successors, p. 342.

ومع ذلك كله ، فقد كان السلطان عبد العزيز مستبداً وغير جاد في إصلاحاته .

ويرى بعض المؤرخين أن إصلاحات السلطان عبد العزيز وغيره من السلاطين كان المقصود منها إقناع الدول الأوروبية بأن ثمة إصلاحاً على المبادئ الأوروبية يجرى في الدولة العثمانية ، لعل هذا يؤدي إلى اقتناع هذه الدول بصلاحيات الدولة العثمانية في البقاء ، فتزفع من ثم يدها عن التدخل في شئونها ، ولعله يؤدي أيضاً إلى ارتفاع سمعة الدولة المتنازعة لدى الرأي العام الأوروبي ، وإلى حرمان الدول الأوروبية من بدعة التدخل تحت شعار حماية العناصر المسيحية المضطهدة داخل الدولة الإسلامية^(١) .

ومهما يكن من أمر ، فإن الحركة القومية التركية وبالتالي المطالبة بالإصلاح الدستوري ، إنما ترتبط في مبدأ نشأتها بحركة تركيا الفتاة The Young Turk Movement . ويرى بعض الكتّاب أن تعبير تركيا الفتاة Young Turk المضاد لتعبير تركيا القديمة Old Turk أو تركيا المحافظة Conservative Turk ، لا يعني سوى تركيا الحرة أو الليبرالية Liberal Turk^(٢) . وقد عمد القائلون بهذه الحركة إلى تأسيس جمعية سرية لكي تضع دستور الحركة وبرامجها . ففي يونيو عام ١٨٦٥ قامت مجموعة صغيرة من العناصر التركية الوطنية ذوي الميول الليبرالية ، والتي كان يبلغ عددها ستة من بينهم نامق كمال ، بعقد اجتماع سرى اتفق فيه على تأسيس جمعية سرية . ومع أننا لا نعرف سوى القليل عن البرنامج الأصلي لهذه الجمعية ، إلا أنه من المتواتر أن أحد مؤسسي الجمعية — وهو آية الله بك —

(١) عماد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربي ص ٢١٢ .

(٢) Mears, E.G. and others : Modern Turkey. A Politico-Economic Interpretation, 1908-1923, p. 477.

قد حضر اجتماعها الأول ومعه « كتابان هامين عن جمعية الكاربوناري Carbonari وجمعية سرية أخرى في بولنده » . وما يستلفت النظر أن جمعية تركيا الفتاة قد اتخذت لنفسها فيما بعد برنامجاً على غرار جمعية الكاربوناري الإيطالية^(١) ، كما أنها نمت بسرعة ، وأصبح عدد أعضائها في وقت من الأوقات ٢٤٥ عضواً .

ومن الجدير بالذكر أن اثنين من أعضاء الأسرة الحاكمة في استانبول وهما مراد وعبد الحميد قد أبديا اهتماماً بالجمعية وبحركة تركيا الفتاة ، ولو أنه انضج فيما بعد أن نوايا عبد الحميد إزاء الحركة كانت عدائية منذ البداية . كذلك لعب الأمير مصطفى فاضل من أسرة محمد علي وشقيق الخديوي اسماعيل دوراً في هذه الحركة ، بل إنه كان يعد من أقطابها . ومن المعروف أن مصطفى فاضل كان الوريث لاسماعيل حتى يونيو عام ١٨٦٦ ، حين صدر فرمان الوراثة الصليبية الذي حصل عليه اسماعيل من السلطان عبد العزيز ، فخرم مصطفى فاضل بذلك من وراثة الباشوية المصرية . ومع أن مصطفى فاضل صني أملاكه في مصر وغادرها للإقامة في فرنسا ، إلا أنه كان ناقماً على السلطان الذي حرّمه من حق الوراثة ، فانضم بالتالي إلى صفوف أحرار الأتراك الذين أحرقهم استبداد السلطان عبد العزيز وميله إلى الحكم المطلق . وكان مصطفى فاضل يتطلع إلى تولي منصب الصدارة العظمى في الآستانة بعد إقامة الحكومة الدستورية ، وكان هو الذي كشف اللثام عام ١٨٦٧ عن وجود أنصار له في تركيا ، وأشار إليهم باسم Jeunes Turcks^(٢) .

(١) يبدو أن هذه الجمعية قد تأسست حوالي عام ١٨٠٧ في جبال مملكة نابولي ، وتألّفت من المشتغلين بحرق الخشب لإنتاج الفحم في غابات كالابريا Calabria . وكان الفرض من تشكيلها طرد الفرنسيين من إيطاليا ، ثم صار غرضها بعد انتهاء السيطرة الفرنسية من إيطاليا طرد النمساويين من شبه الجزيرة والعمل من أجل توحيد إيطاليا وتأسيس الحكومة الدستورية بها .

Lewis, B. : op. cit., pp. 149-150.

والواقع أن قيام حركة تركيا الفتاة كان يعني من ناحية أن الطبقة التركية المثقفة قد شعرت بأن الحاجة باتت ماسة لوجود قوة من العناصر الوطنية تتولى فرض الإصلاح فرضاً على السلاطين العثمانيين ، بحيث لا يترك مصير حركة الإصلاح في أيديهم أو أن تخضع هذه الحركة لمشيتهم ونزواتهم ، كما أن قيام حركة تركيا الفتاة كان يشير من ناحية أخرى إلى بداية إحساس الطبقة المثقفة التركية بقوتها الذاتية وحاجتها إلى التعبير عن نفسها .

وجاء تعبير هذه الحركة عن نفسها بادية ذى بدء عن طريق الأدب ، فتركت النماذج الفارسية والعربية جانباً وظهرت محاولات لتقليد النماذج الأوروبية بوجه عام والفرنسية بوجه خاص ، مما نجم عنه ظهور الحركة الرومانسية في الأدب التركي . ومع أن الحركة الرومانسية هذه لم تنتشر انتشاراً كبيراً ، إلا أن أهميتها تأتي من أنها كانت انعكاساً للثقافة الغربية . هذا إلى جانب أنها أسهمت في تقوية الاتصال بالحياة الثقافية الغربية . فظهرت في كتابات الأتراك تعبيرات جديدة على الفكر التركي ، مثل « الحرية الفردية » و « الوطن » و « الدستور » و « البرلمان » وغيرها (١) . ولما كان من المتعذر أن تعيش حركة تركيا الفتاة في استانبول أو ولايات الدولة بسبب سياسة السلطان عبد العزيز الاستبدادية وكرهيته لكافة الاتجاهات التحررية ، فقد اضطرت الحركة للعيش في المهجر . إذ دعا الأمير مصطفى قاضل — وكان يملك ثروة كبيرة — زعماء « تركيا الفتاة » للإقامة في فرنسا . وعلى ذلك ، ففي منتصف مايو عام ١٨٦٧ غادر هؤلاء استانبول على ظهر باخرة فرنسية ، واتجه بعضهم للإقامة في باريس ، في حين اتجه البعض الآخر للإقامة في لندن .

وتتفق هجرة زعماء تركيا الفتاة إلى أوروبا الغربية مع بداية تحول

Ramsaur, E.E. : The Young Turks, p. 3.

الحركة القومية التركية من مجال الأدب إلى مجال السياسة . ففي عام ١٨٦٨ ظهرت في لندن أول جريدة تعبر عن اتجاه الأتراك الأحرار ، وهي جريدة « الحرية » ، وكان رئيس تحريرها رفعت بك . وقد صدر العدد الأول منها في ٢٩ يونيو عام ١٨٦٨ ، وكان يحتوى على مقالين رئيسيين ، من المحتمل أن كاتبهما هو نامق كمال . وكان المقال الأول بعنوان « حب الوطن من الإيمان » ، وهو يتحدث عن الوطنية patriotism ويروج لفكرة « الوطنية العثمانية » ويعرض لها من زاوية مشابهة لفكرة الوطنية والقومية في الدول الأوروبية . أما المقال الثاني ، فكان بعنوان « وشاورهم في الأمر » ، وهو يركز على ضرورة قيام حكومة عثمانية دستورية مسئولة أمام الشعب . . وظلت معظم الأعداد التالية لهذه الجريدة تنشر مقالات تدور حول الفكرتين السالفتين ، أي الوطنية العثمانية والحكومة الدستورية المسئولة . ورغم الرقابة الشديدة التي كان يفرضها السلطان وحكومته ، كانت هذه الجريدة وغيرها من صحف الأتراك الأحرار في المهجر مثل « المنبر » و « العلم » تنسرب إلى تركيا (١) .

عزل السلطان عبد العزيز :

وكان في حوالي منتصف العقد السابع من القرن التاسع عشر أن ظهر مدحت باشا كقائد لحركة تركيا الفتاة في تركيا نفسها ، ولو أنه لم يكن له صلة مباشرة بالنشاط الدائر في لندن وباريس . ويعتبر مدحت باشا نموذجاً طيباً للطبقة التركية المثقفة الجديدة أو « للصفوة النابهة » التي تولت المناصب الإدارية والحكومية في الإمبراطورية العثمانية .

فقد ولد مدحت في استانبول عام ١٨٢٢ لأب يعمل قاضياً . وبينما كان

Lewis, B. : op. cit., pp. 151-152.

لا يزال في صباه لم يتعد العشرين من عمره ، حصل على وظيفة في الصدرة العظمى ، ثم ترقى سريعاً بعد ذلك في خدمة الباب العالي . وفي عام ١٨٥٨ حصل على إجازة دراسية لمدة ستة شهور قضاه في أوروبا ، فزار لندن وباريس وفيينا وبروكسل . وبعد عودته شغل عدة وظائف حكومية . وفي عام ١٨٦٤ استدعى إلى العاصمة لاستشارته فيما يختص بقانون الولايات الجديد الصادر في هذا العام ، ثم عين حاكماً في عام ١٨٦٥ على ولاية الدانوب الجديدة ، وأسندت إليه في عام ١٨٦٨ رئاسة مجلس الدولة الذي أنشئ في هذا العام ، ثم عين حاكماً على ولاية بغداد (١٨٦٩ - ١٨٧٢) . وفي جميع هذه المناصب التي تولاها ، أظهر مدحت باشا دراية ومقدرة وكفاءة ، مما أدى إلى ازدياد شهرته (١) .

وكان بعد إقالة الصدر الأعظم محمود نديم باشا أن عين مدحت باشا في أغسطس عام ١٨٧٢ صدرأ أعظم . ولكن مدحت باشا لم يكن الرجل الذي يمكن أن يسير السلطان عبد العزيز في استبداده ، أو أن يرضى عن الاضطراب والفوضى في الباب العالي ، فأعفى من منصبه بعد شهرين ونصف . وفي السنوات القليلة التالية ، أسندت إلى مدحت باشا عدة مناصب وزارية لم يكن يستمر فيها طويلاً .

وفي أثناء ذلك كان مدحت باشا وزملاؤه من أحرار الأتراك قد قرأهم على ضرورة وضع حد لاستبداد السلطان عبد العزيز ، وذلك بإنشاء قانون أساسي أو دستور يفهم السلطان بأن سلطته ليست مطلقة بل « مشروطة » بقيود وحدود يعينها ويقررها الدستور . وفي شتاء عام ١٨٧٥ أوضح مدحت باشا للسفير هنري إليوت Henry Elliot السفير

(١) انظر سيرة مدحت باشا بقلم ابنه علي حيدر في الكتاب التالي :

Midhat, Ali Haydar : The Life of Midhat Pasha : A Record of his Services, Political Reforms, Banishment, and Judicial Murder (London 1903).

البريطاني في استانبول ، أن غرض جماعته هو الحصول على دستور ، حيث أن الإمبراطورية - كما قال - تتدهور سريعاً ، وأن العلاج الوحيد لإيقاف هذا التدهور يكمن أولاً في فرض رقابة على السلطان ، وذلك بجعل الوزراء وخصوصاً فيما يتعلق بالمسائل المالية مسئولين أمام مجلس شعبي وطني ، وثانياً بجعل هذا المجلس الوطني مجلساً وطنياً حقاً ، أي بإزالة الفوارق والامتيازات الطبقية والدينية التي قد تميز أعضاء المجلس بعضهم عن بعض ، وثالثاً بالإنحياز نحو اللامركزية مع إقامة رقابة على حكام الولايات (١) .

ويبدو أن العمل في وضع الدستور المطلوب قد بدأ على الفور بعد أن انضم مدحت باشا في مايو عام ١٨٧٦ إلى وزارة رشدي باشا ، التي تشكلت بعد يومين من عزل الصدر الأعظم محمود نديم باشا وشيخ الإسلام أو المفتي الأكبر حسن فهمي أفندي ، وذلك على أثر الشغب الذي حصل خارج الباب العالي في ١٠ مايو عام ١٨٧٦ وقام به طلبة المدارس الدينية : الفاتح وبايزيد وسليمان . وفي ٢٥ مايو أرسل السفير البريطاني سير هنري إليوت إلى حكومته يقول : « إن كلمة الدستور أصبحت تجري على كل لسان في العاصمة » .

لذا أنه بمجرد أن تألفت وزارة رشدي باشا حتى تشكلت لجنة من السياسيين والعلماء لوضع مواد الدستور ، وانتهت من عملها أواخر عام ١٨٧٦ . وكعديد غيره من دساتير القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، جاء هذا الدستور مشابهاً إلى حد كبير للدستور البلجيكي الصادر عام ١٨٣١ .

وبينما كانت لجنة الدستور لا تزال في بداية عملها ، كان مدحت باشا

ليستعد لكي يضرب ضربته ، وكان مما ساعده على ذلك أن الدولة كانت تواجه وقتئذ أزميتين عنيفتين ، ارتبطت الأزمة الأولى منهما بالحركات الثورية في البلقان التي كانت على أشدها تهدد بانفصال بلغاريا والصرب عن جثمان الإمبراطورية العثمانية وبتدخل الدول الأوروبية في شئون الدولة (١) . أما الأزمة الثانية فكانت تتمثل في عجز ميزانية الدولة بسبب إسراف السلطان عبد العزيز والتجائه إلى عقد القروض الأجنبية من البيوت المالية في لندن وباريس ، مما نجم عنه ازدياد الديون التركية سريعاً حتى بلغت حوالى مائتى مليون جنيه إنجليزي (٢) . وكانت صحف القسطنطينية قد أخذت تتحدث منذ أكتوبر عام ١٨٧٥ عن عجز ميزانية الدولة وتعذر تسديد الأقساط المستحقة على الديون ، ولم يلبث أن أعلن في العام نفسه إفلاس الدولة (٣) .

وعلى ذلك ، فسرعان ما تحرك مدحت باشا وزملاؤه الوزراء وحصلوا في ٢٩ مايو عام ١٨٧٦ على فتوى من شيخ الإسلام الجديد بوجوب عزل السلطان عبد العزيز على أساس إسرافه وعجزه عن تهريف شئون الدولة (٤) . وكان بناء على هذه الفتوى وتأييد قطاعات كبيرة من الجيش ، أن عزل السلطان عبد العزيز رسمياً في اليوم التالي ، وعين مكانه ابن أخيه مراد باسم السلطان مراد الخامس . ولم تمض خمسة أيام على عزل عبد العزيز حتى قضى الأخير نحيبه منتحراً .

ويبدو أن ارتقاء مراد الخامس المفاجيء للعرش قد أثر على قواه

- (١) Ramsaur, E.E. : The Young Turks, p. 6 ; Mears, E.G. and others : Modern Turkey, p. 478.
(٢) Mears, E.G. and others : Modern Turkey, p. 389.
(٣) Blaisdell, D.C. : European Financial Control in the Ottoman Empire : A Study of the Establishment, Activities, and Significance of the Administration of the Ottoman Public Debt, p. 80.
(٤) Miller, W. : op. cit., p. 368.

العقلية ، فلم يلبث أن اكتشف مدحت باشا وزملاؤه الوزراء أن مراد ليس بالرجل الذي بوسعه تهريف أمور الدولة ، فقرروا عزله . وحصلوا من شيخ الإسلام على فتوى تبيح عزل السلطان مراد الخامس على أساس اختلال قواه العقلية . وفي ٣١ أغسطس عزل مراد التتيس وعين أخوه الأصغر عبد الحميد سلطاناً باسم عبد الحميد الثاني ، وذلك بعد أن قبل فكرة الحكم الدستوري . ويقال إن نامق كمال الذي كان قد استدعى من المنفى (قبرص) قد توسل إلى مدحت باشا - والدموع تترقق في عينيه - بأن يؤجل عزل مراد ، ولكن دون جدوى (١) .

الاستبداد الحميري :

وأسرع السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) بتعيين مدحت باشا صديقاً أعظم ، ثم أعلن في ٢٢ ديسمبر عام ١٨٧٦ المشروطة أو الدستور ، الذي كان يضمن الحريات المدنية وينص على مبدأ الحكومة البرلمانية المستندة على التمثيل العام (٢) . وبموجب هذا الدستور ، كان البرلمان يتكون من مجلسين : مجلس النواب أو المبعوثان باعتبار النائب مبعوثاً من أهالى دوائر الانتخابية ، ثم مجلس الأعيان أو الشيوخ .

غير أنه سرعان ما اتضح أنه قد أسى اختيار السلطان الجديد . فقد كان عبد الحميد الثاني مستبداً كل الاستبداد ، فعزل مدحت باشا من الصدارة العظمى في ٥ فبراير عام ١٨٧٧ وأمر بنفيه خارج البلاد (٣) .

- (١) Lewis, B. : op. cit., p. 159.
(٢) Lenczowski, G. : The Middle East in World Affairs, p. 26.
(٣) Ramsaur, E.E. : op. cit., p. 8.
ومما يذكر أن السلطان عبد الحميد الثاني قد سمح لمدحت باشا بعد مدة بالعودة إلى البلاد وعينه والياً على سوريا فأزمير ، ولكنه في آخر الأمر اتهمه بقتل السلطان عبد العزيز وثفاه إلى الطائف . وهناك أمر بقتله بعد مدة .

وما يذكر أن السلطان عندما أبلغ الدول بعزل مدحت باشا وإبعاده من البلاد، برر هذا التصرف بالاستناد إلى المادة ١١٣ من الدستور الجديد، وهي المادة التي تعطي السلطان الحق في أن يطرد من أراضى الإمبراطورية كل أولئك الذين يثبت من المعلومات الموثوق بصحتها والتي يجمعها رجال الشرطة أنهم خطرون على أمن الدولة.

ولاريب أنه قد أحسن اختيار الوقت الذي عزل فيه مدحت باشا ونفى إلى خارج البلاد. فقد كان مدحت يتعرض وقتئذ لهجوم من ناحيتين: من المحافظين الأتراك الذين كرهوا كل برنامج الإصلاح، ومن أحرار الأتراك أو الليبراليين بقيادة نامق كمال وضيا باشا الذين اعتقدوا أن وسائل مدحت لتنفيذ الإصلاح قاصرة أو غير كافية على الإطلاق.

ولما كان الدستور قد أعلن من قبل على الشعب وسط مظاهر الفرح والحماس، وخفقت للعود التي تضمنها قلوب قطاعات من سكان استانبول لدرجة أنه كان من غير الملائم وربما من الخطورة الإقدام على إيقافه على الفور، فقد أمر السلطان بأن يوضع هذا الدستور موضع التنفيذ، وبأن تجرى انتخابات عامة. كانت الأولى من نوعها في التاريخ العثماني. وقد اشترك في هذه الانتخابات أهالي الولايات العربية.

واجتمع أول برلمان عثماني في ١٩ مارس عام ١٨٧٧^(١). وكان مجلس الشيوخ أو الأعيان يتسكون من خمسة وعشرين عضواً بالتعيين، في حين كان مجلس النواب أو المبعوثان يتسكون من مائة وعشرين عضواً تم اختيارهم بالانتخاب. وقد قام بعض نواب العرب بدور هام خلال المناقشات. غير أن مجلس المبعوثان لم يعمر طويلاً. فقبل أن يتم هذا المجلس دورة انعقاده

Mears, E.G. and others : op. cit., p. 480.

الثانية، طلب النواب في ١٣ فبراير عام ١٨٧٨ أن يمثل ثلاثة من الوزراء أمام المجلس للدفاع عن أنفسهم من الاتهامات الموجهة إليهم، فما كان من السلطان عبد الحميد إلا أن أمر في اليوم التالي بفض المجلس وعودة النواب إلى بلادهم، وقام بنفي وإبعاد البارزين منهم.

وبذلك بلغت مدة انعقاد المجلس خلال دورته الأولى والثانية عشرة شهور وخمسة وعشرين يوماً^(١). ولم يدع هذا المجلس للاجتماع ثانية لمدة ثلاثين عاماً، لم يفتح خلالها قاعة المجلس ولا مرة واحدة « حتى لأجل تصليح زجاجات الشبائيك التي كانت تتكسر الواحدة بعد الأخرى، بتأثير الرياح والعواصف في أوقات مختلفة »^(٢).

ومن الجدير بالذكر أن بعض الدول الأوروبية قد ساهمت بطريق غير مباشر في الانقلاب الحميدي الرجعي. ففي ٢٤ أبريل عام ١٨٧٧ أعلنت روسيا الحرب على تركيا، ودخلت القوات الروسية في هذا اليوم نفسه حدود تركيا الأوروبية الآسيوية، وتوالت الهزائم بالقوات التركية حتى انتهت الحرب بتوقيع معاهدة سان ستيفانو في مارس عام ١٨٧٨. وقبل التوقيع على هذه المعاهدة، انتهز السلطان عبد الحميد الثاني فرصة توقيع الهدنة في أدرنة في ٣١ يناير عام ١٨٧٨^(٣) ثم عبور الأسطول البريطاني الدردنيل في ١٣ فبراير^(٤)، فقام بضربته في اليوم التالي بفض مجلس المبعوثان وإيقاف الحياة الدستورية. ومن الملاحظ أن السلطان لم يجرؤ على إلغاء الدستور رسمياً، بل اكتفى بتعطيل أحكامه.

Lewis, B. : op. cit., pp. 164-5.

(٢) ساطم الحمصي : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٩٩ .

Miller, W. : Ibid., pp. 373-77.

Mears, E.G. and others : Modern Turkey, p. 480.

وهكذا مهد السلطان عبد الحميد الثاني الطريق لى يحكم البلاد حكماً مطلقاً . ولما كان يدرك أن الصحافة هي أكثر القوى خطورة على حكمه المطلق ، فقد لجأ إلى إبعاد الكتاب والصحفيين عن العاصمة بإغداق المناصب عليهم وتعيينهم كحكام في الولايات أو سفراء في الدول الأجنبية . ومما يذكر أنه في عام ١٨٧٦ حين تولى عبد الحميد الثاني العرش كانت تصدر في الآستانة ٤٧ صحيفة وجريدة ، منها ثلاث عشرة صحيفة بالتركية ، وتسع باليونانية ، وتسع بالأرمينية ، وسبع بالفرنسية ، وثلاث بالبلغارية ، وصحيفتين بالإنجليزية ، وصحيفتين بالعبرية ، وصحيفة بالألمانية ، وصحيفة بالعربية (١) .

والواقع أنه كان بعد تعطيل الدستور وإيقاف الحياة الدستورية أن حكم السلطان عبد الحميد الثاني البلاد حكماً استبدادياً مطلقاً ، وقاوم كافة الانجاعات المتحررة في ولايات الدولة عن طريق اصطناع شبكة واسعة النطاق من العملاء والجواسيس من ناحية ، واضطهاد الأحرار الذين نادوا بالمنازع الحرة وطلبوا الشورى والديموقراطية ، من ناحية أخرى ، وعن طريق استغلال فكرة الجامعة الإسلامية التي دلى السلطان وجهه شطرها واتخذها لبقلة ولسياسته أساساً يقوم عليه ذلك البناء الذي جهد في تشييده (٢) من ناحية ثالثة . ثم من ناحية رابعة عن طريق إيجاد مجتمع ديني يعلو على القوميات والتأثير في العناصر غير التركية ولا سيما الشعوب العربية ، بانتهاج سياسة التودد إليهم والاهتمام بمؤسساتهم الدينية والعلمية وبذل الأموال الكثيرة لإصلاح الحرمين الشريفين وزخرفة المساجد وتشكيل فرقة من العرب وضمها إلى حرسه الخاص .

Mears, E.G. and others : op. cit., p. 454.

(١)

(٢) لوثرروب ستودارد : حاضر العالم الإسلامى ج ٢ ص ٥٥ و ٩٥ (ترجمة عجاج

نويهض) .

ويصف الأستاذ ساطع الحصرى ما كان يقوم به جواسيس عبد الحميد الثاني فيقول : « إنهم كانوا يندسون بين الناس في الشوارع والميادين ، في القهاوى والملاهى ، في الترموايات والمنتزهات ، ويتجولون في الشوارع المحيطة بالمدارس العالية ، وبقصور الأمراء ، وبيوت بعض الرجال ، ويقدمون التقارير السرية عما يسمعون أو يلاحظونه من أقوال وأفعال ، وكثيراً ما كانت هذه التقارير تعتبر كافية لاعتقال الأشخاص » .

ويمضى الأستاذ ساطع في وصف آثار سياسة عبد الحميد الثاني الاستبدادية على جهاز الدولة ، فيقول : « وأما جهاز الدولة العام فما كان يمكن أن يبقى سليماً ، بين هذه الجهود والانجاعات الاستبدادية ، بل كان من الطبيعى أن يتأثر بها تأثراً شديداً فينحدر نحو مهاوى الخلل والفساد ، لأن خصال العفة والاستقامة ، كالمعرفة والمقدرة وحسن الخدمة لم تعد تعتبر من مؤهلات التوظيف والترقية ، بل إن القدرة على التنفيس في مدح السلطان وفي تملق الحاشية واسترضاء أولى الأمر ، والمهارة في التجسس وفى جمع الأخبار أو تلفيقها ، صارت تتقدم على كل شيء في هذا المضمار . ولذلك انتقلت معظم المراكز الرئيسية في عاصمة الدولة إلى أيدي المرتشين الجشعين ، وتحولت بعض الدوائر والوزارات إلى أسواق سوداء تباع وتشترى فيها الوظائف والرتب والأوسمة والامتيازات على أيدي السماسرة والوسطاء . ومن الطبيعى أن هذا الفساد لم يبق مقتصرأ على العاصمة وحدها ، بل سرى إلى الولايات أيضاً ، (١) .

نشاط الوزراء الأحرار في المهجر :

ولم يكن من غير المنتظر أن يتعرض زعماء حركة تركيا الفتاة للعقاب والسجن والموت . فنامق كمال — وهو من أبرز زعماء الحركة النابيين —

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ١٠٠ — ١٠٢ .

قدسجن كجرح عادى لحوالى ستة شهور فى استانبول ، ثم نفى إلى جزيرة خيوس Chios وظل معتقلا هناك لمدة عامين . وكان بعد مدة أن عفى عنه وعين فى بعض الوظائف الحكومية الصغيرة فى جزر بحر إيجه ، حيث قضى بقية حياته حتى توفى فى ٢ ديسمبر عام ١٨٨٨ .

وكان طبيعياً والحالة هذه أن تتحول حركة تركيا الفتاة إلى حركة سرية . فى عام ١٨٨٩ أسس الطالب الألبانى إبراهيم تمو Temo أو أدهم مع ثلاثة أو أربعة من زملائه من طلبة الطب العسكرية (الطبية العسكرية) باستانبول جمعية سرية ، هى جمعية « الاتحاد العثمانى » . وكانت غايتها محاربة الاستبداد الحميدى والعمل من أجل إعادة الحياة الدستورية فى البلاد : ونمت الجمعية الجديدة سريعاً ، فانضم إليها عدد من طلبة المدارس المدنية والعسكرية والبحرية والطبية وغيرها من المدارس العليا فى العاصمة . وكما فعلت جمعية « تركيا الفتاة » القديمة التى تأسست عام ١٨٦٥ ، فقد نظمت جمعية « الاتحاد العثمانى » الجديدة نفسها على غرار جمعية الكاربونارى الإيطالية ، واتخذت نظام الخلايا السرية ، فكان لكل خلية رقم ، ولكل عضو فى الخلية رقم كذلك . وعلى سبيل المثال ، فإن إبراهيم تمو ، وهو أول عضو فى أول خلية ، كان رقمه ١/١ (١) .

وعن طريق مكتب البريد الفرنسى فى غلطة Galata ، استطاع أعضاء جمعية « الاتحاد العثمانى » أن يحافظوا على اتصالهم بباريس ، حيث كانت تعيش هناك من مدة مجموعة صغيرة من أحرار الأتراك . وكان فى مقدمة أحرار المهجر هؤلاء ثلاث شخصيات : أولهم خليل غانم ، وهو لبنانى مارونى ونائب سابق فى مجلس المبعوثان العثمانى . ولما عطل السلطان عبد الحميد الثانى البرلمان فى فبراير عام ١٨٧٨ ، فر خليل غانم إلى فرنسا ، وأصدر هناك

(١) Ramsaur, E.E. : op. cit., pp. 14-16 ; Lewis, B. : op. cit., p. 193.

جريدة أطلق عليها « تركيا الفتاة » La Jeune Turquie . وكان قد أصدر من قبل فى جنيف جريدة أطلق عليها « الهلال » . أما الشخصية الثانية فى أحرار المهجر ، فكان أحمد رضا بك (١٨٥٩ - ١٨٣٠) الذى كان مديراً للمعارف فى بروسه ، وحصل عام ١٨٨٩ على ترخيص بزيارة باريس من أجل مشاهدة معرضها الدولى . ولكنه بمجرد أن وصل إلى العاصمة الفرنسية ، قرر أن ينضم إلى أحرار المهجر ، وسرعان ما انعقدت له زعامة حركتهم . وفى عام ١٨٩٥ ، بدأ أحمد رضا - بالاشتراك مع خليل غانم وغيره من أحرار المهجر - يصدر جريدة نصف شهرية أسماها « مشورت » أى « المشورة » . وفى أثناء ذلك كان قد حصل اتصال بين أحمد رضا وجماعته فى باريس وبين أعضاء جمعية « الاتحاد العثمانى » فى استانبول ، وقررت الجماعتان أن تعملتا متآزرتين تحت اسم « جمعية الاتحاد والترقى العثمانية » .

وفى ٣ ديسمبر عام ١٨٩٥ نشرت جريدة « المشورة » مقالا بعنوان « برنامجنا » حدد أهداف جمعية « الاتحاد والترقى العثمانية » على النحو التالى : ليس غرض الجمعية الإطاحة بالأسرة الحاكمة فى استانبول أو تصفية الإمبراطورية العثمانية ، بل إن هدفها هو تقوية هذه الإمبراطورية عن طريق الإصلاح على المبادئ الأوروبية . كذلك ليس غرض الجمعية إثارة النزعات القومية الداخلة فى نطاق الإمبراطورية العثمانية ، بل على العكس إطفاء هذه النزعات بعثمة تلك القوميات المتباينة . فالسكل عثمانيون ، لا فرق بين عرب وأتراك وألبان وأرمن ، ولا فرق بين مسلم أو مسيحي أو يهودى . وفضلا عن ذلك ، فإن من أهداف الجمعية معارضة التدخل المباشر للدول الأجنبية فى شئون الدولة العثمانية ، وليس ذلك نابعا من تعصب دينى ، ولكن نتيجة الإحساس بالعزة والكرامة الوطنية (١) .

(١) محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى ٢٤٩ - ٢٥٠ وانظر كذلك : Ramsaur, E.E. op. cit., pp. 24-25.

وأما الشخصية الثالثة في أحرار المهجر ، فكان مراد بك (١٨٥٣ — ١٩١٢) الذي كان يعمل مدرسا للتاريخ في المدرسة الملكية (المدرسة المدنية لتخرج موظفي الدولة) ، والذي كان له بشهادة بعض تلاميذه تأثير عميق على الجيل الصاعد من الشباب التركي ، واستطاع عن طريق مؤلفاته التاريخية والقصصية أن يمد هذا التأثير إلى خارج جدران غرف الدراسة . ولكنه اضطر أن يفر بدوره من وجه الاستبداد الجديد ، ولجأ إلى مصر التي كانت قد خضعت منذ عام ١٨٨٢ لسلطات الاحتلال البريطاني . وفي مصر أصدر مراد بك جريدة « الميزان » التي راحت توجه نقداً مفتوحاً للسلطان عبد الحميد الثاني ونظام حكمه (١) .

وفي الوقت الذي كانت جريدة « المنشورة » - لسان حال جمعية الاتحاد والترقي في باريس - بدأت تنسب خفية إلى العاصمة العثمانية ويقبل الشباب التركي على قراءتها مما ساعد على زيادة عدد أعضاء الجمعية ، كانت اللجنة المركزية للجمعية في استانبول برئاسة الحاج أحمد أفندي تدبر انقلاباً للإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني . وحسب الخطة الموضوعة ، كان من المقرر أن ينفذ الانقلاب في غضون شهر أغسطس عام ١٨٩٦ ، بأن يقوم الجيش العثماني الأول المرابط في استانبول بقيادة كاظم باشا باحتلال الباب العالي أثناء اجتماع مجلس الوزراء وخلع عبد الحميد الثاني والحصول على فتوى من شيخ الإسلام بشرعية الخلع . ولكن رجال الشرطة اكتشفوا المؤامرة قبل تنفيذها ، فألق القبض على المتآمرين ، وبدلاً من إعدامهم بتهمة العصيان أو الخيانة العظمى ، تقرر نفيهم - طبقاً للإجراء العثماني القديم - إلى ولايات الإمبراطورية الجنوبية والشرقية وسواحل الأناضول ، وأبعد أكثرهم خطورة إلى إقليم فزان بليبيا .

وعلى الرغم من فشل هذه المحاولة الأولى لعزل السلطان عبد الحميد

(١) Lewis, M. : Ibid., p. 194 ; Ramsaur, E.E. : op. cit., pp. 27-28.

الثاني ، فقد استمرت حركة تركيا الفتاة تنمو في استانبول ، وخصوصاً بين الطلبة . وكان مما ساعد على نمو هذه الحركة تشجيع المنفيين الأتراك في مصر وأوروبا ، الذين كانت مطبوعاتهم تنتشر في تركيا ، والذين حرصوا على أن يظلوا - عن طريق مكاتب البريد الأجنبية خصوصاً - على اتصال مع أصدقائهم في الوطن .

ومع ذلك ، فإن الموقف بين المنفيين لم يكن على مايرام . إذ كانوا موزعين على عدد من المراكز ، كان أهمها في باريس وجنيف والقاهرة ، كما كانت توجد مجموعات صغيرة منهم في نابولي ولندن وغيرهما . وكانت الخلافات الشخصية والأيدولوجية قد بدأت تطل برأسها بينهم ، وهي خلافات زادت حدتها عندما حدث حوالي أواخر عام ١٨٩٦ أن رحل مراد بك من مصر إلى أوروبا ، حيث لم يلبث أن نافس أحمد رضا على زعامة حركة تركيا الفتاة في المهجر . وأصبح مراد بك زعيم فرع جمعية الاتحاد والترقي في جنيف ، كما أن جريدته « الميزان » التي بدأت تصدر الآن في جنيف ، نافست جريدة « المنشورة » التي كان يصدرها أحمد رضا في باريس وتفوقت عليها .

وكان في هذه الظروف أن لجأ السلطان عبد الحميد الثاني إلى محاولة مهالحة المنفيين من الأحرار الأتراك ، الذين أدرك أن كتاباتهم التي تحارب الاستبداد وتدعو إلى الثورة في سبيل الحرية والدستور ، إنما هي مبعث نمو حركة تركيا الفتاة داخل السلطنة . وأوفد السلطان لهذا الغرض أحد عملائه وهو أحمد جلال الدين باشا إلى جنيف ، حيث استطاع في أغسطس عام ١٨٩٧ أن يقنع مراد بك بالتخلي عن نشاطه الثوري والعودة إلى وطنه . ولما كان مراد بك قد مل السكفاح وتعب منه ، فقد رجع بالفعل إلى استانبول وعين عضواً في مجلس الدولة (١) .

ولاريب أن تخلي مراد بك عن نشاطه الثوري كان ضربة قاصمة لحركة

(١) Lewis, B. : op. cit., pp. 194-6 ; Ramsaur, E.E. : op. cit., pp. 47-9.

تركيًا الفتاة ، إلا أن أحمد رضا وزملاءه في باريس استمروا مع ذلك يصعدون ويوزعون جريدة « المشورة » التي أصبحت الجريدة الوحيدة تقريباً التي تدافع عن قضية الأحرار الأتراك . وفي ديسمبر عام ١٨٩٩ عندما بدا أن السلطان عبد الحميد الثاني قد نجح في تصفية حركة تركيا الفتاة في تركيا وأوروبا ، دبت الحياة فجأة من جديد في الحركة ، عندما فر من استانبول إلى فرنسا بعض أفراد الأسرة المالكة النازحين على عبد الحميد وانضموا إلى الأتراك المنفيين .

وفيما بين سنتي ١٩٠٢ و ١٩٠٦ استمرت حركة تركيا الفتاة في الانتشار والتشعب فظهرت شعب أو مجموعات جديدة للحركة في جنيف والقاهرة . وحتى في استانبول ، بدأت تظهر مرة أخرى مجموعات ثورية بين طلبة المدارس العسكرية والمدنية العليا والثانوية . فقد أسست مجموعة من طلبة هذه المدارس في سبتمبر عام ١٩٠٤ جمعية سرية أطلق عليها « الجمعية الانقلاية » أي الثورية .

ثورة ١٩٠٨ وإعلان الدستور :

ولقد كان في عام ١٩٠٦ أن حدث التطور الحقيقي والهام في حركة تركيا الفتاة ، عندما أسست خلايا ثورية بين الضباط العاملين في تشكيلات الميدان . ولا شك أن هناك عوامل ساعدت على أن يصبح العسكريون الأتراك طبقة ساخطة . وترتبط هذه العوامل بحالة الجيش نفسه : ضباطه وجنوده . فلم تكن الترقية تمنح على أساس الكفاءة والمقدرة العسكرية ، وكثيراً ما كانت الرواتب تتأخر . وكان الجنود والضباط ساخطين على إرسالهم إلى البقاع النائية النائرة من الإمبراطورية ، ولا سيما لين التي كانت بمثابة مقبرة للأتراك .

ويبدو أن أول التنظيمات العسكرية بين ضباط الجيش كانت « جمعية الوطن والحرية » التي أسسها في خريف عام ١٩٠٦ مجموعة صغيرة من الضباط في دمشق ، كان من بينهم مصطفى كمال . ومن دمشق أخذت الجمعية تنتشر في الشام ، فظهرت لها فروع في يافا والقدس ، وكان أعضاؤها من ضباط الجيش العثماني الخامس المرابط في بلاد الشام . وفي نفس الوقت تقريباً ، أنشئت في سالونيك - إحدى ولايات مقدونيا - لجنة ثورية من بعض ضباط الجيش العثماني الثالث المرابط هناك . ومع أن نشأة لجنة سالونيك الثورية يكتنفه الغموض ، إلا أنه من المحتمل أن مصطفى كمال وزملاءه الضباط في دمشق من أعضاء « جمعية الوطن والحرية » كانوا من وراء تأسيس هذه اللجنة . وعلى كل حال ، فإن الدور الحاسم والفعال لحركة الضباط في سالونيك يبدأ في سبتمبر عام ١٩٠٦ ، بتكوين « جمعية الحرية العثمانية » ، التي لم تلبث أن اندمجت في سبتمبر من العام التالي مع تنظيم الاتحاد والترقي القديم في باريس^(١).

وعلى هذا النحو وجدت جمعية الاتحاد والترقي مجالا واسعاً لعملها في مقدونيا التي كانت تتألف من ثلاث ولايات : مناستير Manastir وقوصوه Kossovo وسالونيك Salonika . وكانت هذه الولايات يسكنها البلغار والصرب واليونانيون ، وتموج بقوات عسكرية كبيرة اضطرت الدولة إلى حشدتها هناك لمواجهة الثورات البلغارية والصربية واليونانية . ولما كان السلطان عبد الحميد الثاني يخشى ضباط الجيش وموظفي الحكومة المتعقبن بالثقافة الأوروبية ويعتبرهم مصدر الخطر الأكبر على حكمه^(٢) ، فقد أبعده

Lewis, B. : op. cit., pp. 201-202.

(١)

Heyd, U. : Foundations of Turkish Nationalism, p. 20.

(٢)

عن قصد عام ١٩٠٣ نخبه من الضباط المعروفين بالاستقلال بالرأى ومناهضة الاستبداد إلى مقدونيا لمواجهة ثوراتها والسكى يلقوا حتفهم أو يبتعدوا عن تركيا في تلك الأيام . فضلاً عن ذلك ، فقد أرسل عبد الحميد الثاني إلى مقدونيا طائفة من الموظفين الأتراك الذين كان يخشى على حكمه منهم . وعلى ذلك ، فقد كانت ولايات مقدونيا الثلاث تزخر بمجموعة كبيرة من ضباط الجيش الأحرار والموظفين الأتراك المثقفين (١) .

ومن المحتمل أن سالونيك كانت وقتئذ أكثر ولايات الدولة العثمانية تقدماً . فكانت ذات طابع عالمي يميزها عن بقية ولايات الدولة ، كما أن يهود المشرق المعروفين « بالسافردى » كانوا يشكلون حوالى نصف عدد سكانها . ومن المؤكد أن مستوى التعليم فيها كان أرقى كثيراً من بقية ولايات الدولة الآسيوية (٢) . ومن ثم ، فإن قبضة عبد الحميد الثاني في سالونيك بصفة خاصة ومقدونيا بصفة عامة كانت ضعيفة نسبياً .

وكانت الخطة المرسومة أن يقوم الضباط الأحرار في مقدونيا بالثورة في عيد جلوس السلطان في ٣١ أغسطس عام ١٩٠٨ . ولكن وقعت بعض الأحداث التي عجلت القيام بالثورة . ومن هذه اللقاء الذي تم في يونيو عام ١٩٠٨ بين ادوارد السابع ملك بريطانيا وبين نيقولا الثاني قيصر روسيا في ريفال Réval لتصفية الخلافات بين الدولتين وبحث المسألة الشرقية (٣) ، وفهم من هذا اللقاء أنه مساومة استعمارية بين الدولتين لتقسيم الدولة العثمانية فيما بينهما ، على غرار الاتفاق الروسي البريطاني في أغسطس عام

(١) ساطم المصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ١٠٧ .

(٢) Ramsaur, E.E. : op. cit., pp. 96-7 ; Miller, W. : op. cit., p. 474.

(٣) Marriott, Sir J.A.R. : The Eastern Question, p. 431.

١٩٠٧ لتقسيم إيران إلى منطقتي نفوذ بريطانية وروسية (١) ، الأمر الذي جعل جماعة الاتحاد والترقي توجس خيفة من التدخل الأجنبي في شئون الدولة العثمانية . وعلاوة على ذلك ، فقد وقعت في هذا الوقت اضطرابات في ألبانيا احتجاجاً على النمسا . وفُسرت هذه الاضطرابات بأنها مؤامرة من النمسا السكى تبرر تدخلها في شئون الدولة وغزوها لألبانيا . وكان لامناص من أن يتحرك الضباط لإيقاف هذه المؤامرات الخارجية حفاظاً على الدولة ، وعلى ممتلكاتها ، فكان أن أرسل فريق منهم برقية إلى السلطان طالبوه فيها بإعادة دستور عام ١٨٧٦ (٢) .

وحاول السلطان أن يتدارك الموقف ، فعين في ٢٢ يولييه ١٩٠٨ سعيد باشا المعروف بميله المتحررة صدرأ أعظم . ولكن هذه الخطوة جاءت متأخرة ، إذ كان الكثير من الضباط وعلى رأسهم أنور باشا قد أعلنوا الدستور في جهات متفرقة في مقدونيا . وهدد الجيش الثاني المربط في Edirne وكذلك الجيش الثالث المربط في سالونيك بالزحف على استانبول . وعلى ذلك ، فقد اضطر السلطان أن يرضخ للأمر الواقع ، وأصدر في ٢٤ يولييه أمراً بإعادة الدستور وإجراء الانتخابات وإلغاء الرقابة على المطبوعات والصحف وكذلك إلغاء نظام الجاسوسية (٣) .

وقبل إعلان الدستور بابتهاج بالغ في جميع أرجاء الإمبراطورية ، فأعلن أنور باشا قائد الثورة وقد غمره الحماس : « إن الحكومة الاستبدادية قد اختفت ، وأصبحنا جميعاً من الآن فصاعداً إخواناً . فلم يعد هناك بلغاريون أو يونانيون أو رومانيون أو يهود أو مسلمون ، فتحت السماء

(١) Mears, E.G. and others : Modern Turkey, p. 486 ; The Cambridge History of the British Empire, vol. 3, p. 549.

(٢) Miller, W. : op. cit., p. 475.

(٣) Lewis, B. : op. cit., p. 205 ; Miller, W. : op. cit., p. 475.

الزرقاء الواحدة كلنا متساوون ، ونفخر بأن نكون عثمانيين . وفي مدينة سيريس Serres تعانق رئيس جمعية الاتحاد والترقي مع رئيس الأساقفة اليوناني ، وفي دراما Drama سجن الضباط الأتراك الثائرون أحد الأتراك لأنه أهان مسيحياً .

وفي إحدى الكنائس الأرمنية اجتمع عدد كبير من الأتراك والأرمن لكي يستمعوا للصلاة التي أقامها القساوسة الأرمن على أرواح ضحايا المذابح الأرمنية . وفي طرابلس ببلاد الشام اشترك الأتراك والعرب في إقامة صلاة للشكر (١).

وفي وسط هذا الجو المفعم بالسرور والابتهاج والأمان والآمال ، أطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، ورفعت القيود التي كانت مفروضة على المنفيين والمبعدين ، وصفيت الإدارة من جميع العناصر التي عرفت بولائها لعبد الحميد ، كما جرت الانتخابات لمجلس المبعوثان . وضم المجلس الجديد ٢٨٠ نائباً من الأتراك والعرب واليونانيين والبلغار والصرب واليهود والأرمن ، وذلك عن طريق الانتخاب غير المباشر ، على أساس أن كل مجموعة ما بين ٢٥٠ إلى ٧٥٠ تنتخب عنها واحداً من الذكور البالغين فوق سن ٢٥ سنة . وفي ١٠ ديسمبر ١٩٠٨ افتتح السلطان المجلس ، وألقى بنفسه خطبة الافتتاح ، التي تعهد فيها بأن يحكم البلاد حكماً دستورياً (٢) .

إنتحار ١٩٠٩ وعزل عبد الحميد :

وسيطرت جمعية الاتحاد والترقي على الموقف في مجلس المبعوثان ، ولكنها لم تلبث أن واجهت حزباً معارضاً هو حزب « الأحرار » الذي

Miller, W. : op. cit., p. 476.

(١)

Miller, W. : op. cit., pp. 475, 479.

(٢)

كان يدعو — مثل حزب « الاتحاد الحر » الذي ظهر عام ١٩١١ — إلى اللامركزية ، وهي دعوة مضادة للمركزية التي كانت جمعية الاتحاد والترقي تتمسك بها . وكان حزب الأحرار قد دفع في انتخابات عام ١٩٠٨ بمرشحيه في دائرة استانبول فقط ، ولكنهم هزموا . وبعد الانتخابات ، بدأت مجموعة من النواب — أغلبهم من المسيحيين — تشكل تجمعا معارضاً للاتحاد والترقي ومؤيداً لحزب « الأحرار » داخل مجلس المبعوثان . وفضلاً عن ذلك ، فقد أسست عدة أحزاب جديدة أخرى ، وجدت أنصاراً لها بين أعضاء مجلس المبعوثان . ومع ذلك ، فلم يكن أى من هذه الأحزاب أو التكتلات البرلمانية من القوة بحيث يستطيع أن يوجه تهديداً حقيقياً لسلطة جمعية الاتحاد والترقي داخل مجلس المبعوثان (١).

وكانت جمعية الاتحاد والترقي منذ أن أعيدت الحياة الدستورية قد أصرت على طرد عزت باشا ، وكان من أشد المقربين للسلطان عبد الحميد الثاني ومن أقوى رجال مملكته ، ثم اتهمت الصدر الأعظم سعيد باشا بأنه قد انتهك الدستور بتمسكه بالاحتفاظ للسلطان بحق تعيين وزيرى البحرية والحربية . واضطر سعيد باشا أن يتنحى عن الصدارة العظمى لكامل باشا المحروف بميله التحررية المتطرفة ، لدرجة أنه أدخل في وزارته وزيراً يونانياً وآخر أرمنياً (٢).

ومن الجدير بالذكر أن سعيد باشا وكامل باشا ، وهما أول من وليا منصب الصدارة العظمى في العهد الدستوري الجديد ، كانا يتمتعان بتأييد حزب « الأحرار » واحترام غالبية الأحزاب الجديدة الأخرى .

Lewis, B. : op. cit., p. 374.

(١)

Miller, W. : op. cit., p. 477.

(٢)

غير أنه مهما كانت مخططات « الاتحاديين » من رجال تركيا الفتاة إزاء القوميات التي تضمنها الدولة العثمانية ، ومهما كان مدى ارتباطهم وإخلاصهم للوعود والبيانات التي أصدروها عن الحرية والمساواة التي يجب أن يتمتع بها رعايا الدولة بصرف النظر عن الجنس والدين ، فإن البلغار أو اليونانيين أو العرب أو الأرمن لم يمثلوا في مجلس المبعوثان إلا بعدد قليل (١) ، مما جعل هذه القوميات تنظر بادية ذي بدء إلى نوايا الاتحاديين الأتراك بعين الشك . ثم لم يلبث أن تعرض العهد الجديد لسلسلة من الضربات من داخل الإمبراطورية وخارجها ، وهي ضربات هزت العهد الجديد هزاً وألقت برجاله في دوامة من الغضب والمرارة والتخبط وخيبة الأمل .

إذ لم تمض بضعة شهور على إعلان الدستور حتى أعلنت بلغاريا في ٥ أكتوبر عام ١٩٠٨ استقلالها رسمياً عن الدولة العثمانية . وانتهزت الزمة الساوقة الفرصة ، فأعلن الإمبراطور فرنسيس جوزيف في ٧ أكتوبر ضم مقاطعتي البوسنة والهرسك رسمياً إلى إمبراطورية الهابسبرج . وفي ١٢ أكتوبر وافق المجلس الكريتي على اتحاد جزيرة كريت مع اليونان (٢) .

وفي حين كانت هذه الضربات الخارجية تتوالى واحدة إثر الأخرى وتندثر بانحلال الإمبراطورية العثمانية وتفككها ، كان رجال الاتحاد والترقي — الذين كانت بأيديهم السلطة الحقيقية في البلاد — عاجزين عن إنقاذ الدولة من الأخطار الخارجية ، كما كان له أسوأ الأثر على الرأي العام في تركيا . حقيقة أن الحكومة المركزية في استانبول كانت تتولى السلطة نظرياً ، إلا أن هذه الحكومة كانت لا تملك من الأمر شيئاً . فقد أسقط رجال الاتحاد والترقي وزارة سعيد باشا ، ثم جاءوا بوزارة كامل

(١) كان عدد النواب (المبعوثين) العرب ٦٠ واليونانيين ١٨ والبلغار ٤ والصرب ٢ والأرمن ٢ واليهود ٢ .
(٢) Marriott, Sir J.A. : op. cit. pp. 418-9.

باشا . وعندما حاول الأخير أن يبدى شيئاً من الذاتية والاستقلال في تصرفاته ، فعزل رجلهم من الوزارة ، وهما وزير الحربية ووزير البحرية ، تبرم « الاتحاديون » ، ولجأوا إلى الانتقام منه ، بأن استغلوا نفوذهم وسيطرتهم في مجلس المبعوثان ، فاستهدروا قراراً من المجلس بسحب الثقة بوزارته ، مما أدى إلى سقوطه (١) ، وخلفه في الهدارة العظمى حسين حلي باشا ، الذي كان كذلك من ساسة العهد القديم .

ولم يمض شهر على سقوط وزارة كامل باشا حتى اغتيل في ٧ أبريل عام ١٩٠٩ حسن فهمي المحرر بإحدى صحف « الأحرار » ، عند كوبري غلطة في استانبول . ولما كان من المعتقد أن رجال الاتحاد والترقي وراء حادث الاغتيال هذا ، فقد وجه إليهم نقد عنيف واتهموا بأنهم يلجأون إلى وسائل الإرهاب والاغتيال في سبيل التخلف من خصومهم السياسيين . وبعد أسبوع من التوتر الشديد ، نشرت جمعية الاتحاد والترقي في ١٢ أبريل بياناً في الصحف أعلنت فيه أنها لم تعد تنظيماً سرياً ، بل أصبحت حزباً سياسياً عادياً . وكان في نفس هذه الليلة ، أن اندلعت في استانبول ثورة «ساحرة مضادة» ، كان من ورائها دون أدنى شك السلطان عبد الحميد الثاني ، وكذلك ما أطلق عليه « الاتحاد الإسلامي » وهو تنظيم ديني متطرف اتخذ قراراً بانشائه في ٥ أبريل أثناء اجتماع عقد في مسجد أيا صوفيا (٢) .

واتخذت هذه الثورة المضادة شكلاً تمرد من جانب حامية استانبول أو جنود الجيش الأول العثماني المراتب في العاصمة ، وكان معظمهم من الألبان . فقد استطاع رجال عبد الحميد الثاني السابقين وبعض الدراويش ورجال الدين من أعضاء « الاتحاد الإسلامي » ، أن يخذعوا الجند الألبان ويلقوا في روعهم أن الدستور أو المشروطية مخالفة للشريعة الإسلامية ،

Miller, W. : op. cit., pp. 479-480.

Lewis, B. : op. cit., pp. 210-211.

وأن السلطان خليفة المسلمين غير راض عن العهد الجديد ، وأنه اضطر إلى إعلان المشروطية تحت الضغط والإكراه . ولذلك فإن الواجب يقتضى إلغاء المشروطية وإعلان الشريعة المحمدية (١) .

وعلى ذلك ، فقد بدأت حركة التمرد (٢) في ليلة ١٢ - ١٣ أبريل عام ١٩٠٩ ، عندما أعلنت بعض فصائل الجند العصيان في ثكناتها ، ثم عبرت كوبرى غلطة في الصباح الباكر وتجمعت في ميدان آيا صوفيا خارج مبنى البرلمان . وأرسل العصاة وفداً إلى قصر السلطان لكي يطالب إسقاط الحكومة القائمة وفض المجلس النيابي وإلغاء المشروطية .

وفي أثناء ذلك كان فريق من العصاة قد احتلوا البرلمان وقتلوا ضابطين ينتميان إلى جمعية الاتحاد والترقي كما قتلوا وزير العدل وأحد نواب العرب ، واعتدوا على وزير البحرية . واضطر الصدر الأعظم حسين حلى باشا أن يقدم استقالته ، وخلفه توفيق باشا . وأصدر السلطان عبد الحميد الثاني فرماناً بالعفو عن العصاة . وجرت في نفس الوقت تقريباً مذايح للأرمن في كليكا ، راح ضحيتها ٣٠٠٠٠ أرمني (٣) بالإضافة إلى بعض المبشرين الأمريكيين (٤)

ولما أبلغت جمعية الاتحاد والترقي أنباء هذا الانقلاب المضاد تلغرافياً إلى سالونيك ، زحف صوب العاصمة الجنرال محمود شوكت على رأس قواته التي عرفت عند الأتراك « بجيش الحركة » وعند الأوروبيين « بجيش التحرير » ، لتأديب العصاة وحماية الدستور . وكان يرافق هذا الجيش نيازي بك وأنور باشا . وكان الأخير قد عمل بعد ثورة ١٩٠٨ كملحق

(١) ساطع المصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ١١٠ - ١١١ .

(٢) تعرف حركة التمرد هذه في الحوليات التركية بمحادث ٣١ مارس ، لأنها وقعت في نهاية شهر مارس عام ١٩٠٩ حسب التقويم اليوناني القديم الذي كان لا يزال يستخدم في التأريخ العثماني .

Mears, E.G. and others : op. cit., p. 69.

(٣)

Miller, W. : Op. cit., p. 480.

(٤)

عسكري في السفارة التركية ببرلين ، ولكنه أسرع بالعودة بمجرد أن سمع بأنباء الانقلاب . ووصل « المحررون » إلى العاصمة في ٢٣ أبريل ، واحتلواها بعد بضعة اصطدامات مع العصاة في اليوم التالي .

وفي ٢٧ أبريل اجتمع أعضاء مجلسي المبعوثان والشيوخ في شكل جمعية وطنية في سان ستيفانو التي أصبحت مقر جيش التحرير . وقرر المجتمعون بالإجماع خلع السلطان عبد الحميد الثاني ، على أساس فتوى من شيخ الاسلام قرئت في الاجتماع ، كما أعلنوا في الوقت نفسه تولية أخيه الأصغر وولي العهد محمد رشاد باسم السلطان محمد الخامس ، الذي ظل العوبة في أيدي جماعة الاتحاد والترقي . ومن الجدير بالذكر أن محمداً الخامس كان جاهلاً تماماً بأمور الدولة والسياسة الخارجية حتى أنه صرح مرة بأنه لم يقرأ الصحف منذ عشرين عاماً . وعلى كل حال ، فمنذ عام ١٩٠٩ وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، كان الاتحاديون بزعامة أنور باشا مسيطرين على الحكم في تركيا .

الثاني، علينا أن نلم أولاً بأوضاع اليمن تحت الحكم العثماني في عصره الأول.

الفتح العثماني لليمن :

شهد القرن السادس عشر زحف الأتراك العثمانيين على بلاد المشرق العربي، فبدأوا بالشام، ثم مصر، فالحجاز، ثم عملوا على بسط سلطانهم على اليمن، كما فتحوا العراق من الدولة الصفوية. ويرتبط فتح العثمانيين لليمن أشد الارتباط بفتحهم لمصر. إذ ما كاد العثمانيون يفرغون من فتح مصر في عام ١٥١٧، حتى وجدوا أنفسهم مضطرين لاتباع نفس الخطط التي كانت تسير عليها الدولة المملوكية في مدافعة الخطر البرتغالي عن البحار الشرقية أو بالأحرى عن الحدود الجنوبية لممتلكاتهم الجديدة في المشرق العربي. فجعلوا من السويس قاعدة بحرية لعملياتهم في البحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي، على نحو ما كانت عليه السويس في أواخر عهد الدولة المملوكية. وفي الوقت نفسه تطلع العثمانيون إلى قاعدة بحرية أمامية تمكنهم من مهاجمة البرتغاليين في المحيط الهندي، ومن السيطرة كذلك على البحر الأحمر وإغلاقه في وجه الدول الأوروبية، فكانت هذه القاعدة الأمامية هي اليمن بصفة عامة وعدن بصفة خاصة.

ومن الجدير بالذكر أن امتداد النفوذ العثماني إلى سواحل البحر الأحمر حتى اليمن جنوباً بعد استيلاء السلطان سليم الأول على مصر في عام ١٥١٧، كان امتداداً سلبياً في بادئ الأمر. فقد تلا سقوط مصر في أيدي العثمانيين أن سقط الحجاز في يدهم سقوطاً تلقائياً. كذلك امتد النفوذ العثماني إلى اليمن بادئ ذي بدء امتداداً سلبياً. إذ أرسل السلطان سليم الأول أمراً سلطانياً إلى أسكندر الجركسي بأن يكون والياً على اليمن من قبل العثمانيين، فامتلأ أسكندر للأمر وأعلن خضوعه للسيادة العثمانية

الفصل الثالث

اليمن تحت الحكم العثماني

استعرضنا في الفصلين الأول والثاني من هذه الدراسة الخطوط العريضة للمسألة الشرقية وسياسة الدول الأوروبية - وخصوصاً إنجلترا - إزاء الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، كما استعرضنا حركة التنظيمات العثمانية والإصلاح الدستوري إبان هذا القرن وحتى عام ١٩٠٩. وعلينا أن ننتقل إلى موضوع آخر من دراستنا، وهو محاولات التوسع العثماني في شبه جزيرة العرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولقد سبق أن أشرنا إلى أن الدولة العثمانية حتى في أوج عظمتها لم تمتد سيطرتها إلى بعض مشيخات أو إمارات الخليج العربي أو خليج عمان، ولم تسيطر سيطرة فعلية على قلب شبه الجزيرة العربية. ولكن العثمانيين ظلوا مع ذلك يدعون حقاً في السيادة على كل شبه جزيرة العرب.

والواقع أن غزو البلاد العربية التي لم تخضع للحكم العثماني في عصره الأول، أو التي خضعت له ثم استقلت عن الدولة العثمانية، كان ضرورياً - من وجهة نظر حكومة الآستانة - لتمكن تطبيق التنظيمات العثمانية الجديدة في هذه البلاد وتشديد قبضة الدولة عليها من جهة ولإبعاد النفوذ والاستعمار الأوروبي عنها من جهة أخرى.

وكانت اليمن هي أول الأقطار العربية التي تخلصت من الحكم العثماني في عصره الأول، وكانت بالتالي من أول أقطار شبه جزيرة العرب التي حاول العثمانيون إعادة قبضتهم إليها عن طريق الغزو العسكري إبان العصر العثماني الثاني، وبالذات منذ حوالي منتصف القرن التاسع عشر. وقبل أن نتكلم عن محاولات التوسع العثماني في اليمن خلال العصر العثماني

الجديدة . وبذا سمي اسكندر بالمخضرم لأنه تولى حكم اليمن في عهدين متلاحقين : عهد الجراكسة المماليك وعهد العثمانيين^(١) . ومع ذلك ، فقد ظل النفوذ العثماني في اليمن اسماً وضعيفاً حتى عام ١٥٣٨ .

ففي هذا العام أرسلت أول حملة كبيرة إلى اليمن بقيادة والي مصر سليمان باشا الخادم . وكانت حملة كبيرة حقاً ، إذ تألفت من ثمانين سفينة بذيت في مصر . وغادرت الحملة ميناء السويس في ١٣ يونيو عام ١٥٣٨ ووصلت إلى عدن في ٣ أغسطس من العام نفسه . فلم تمض خمسة أيام حتى استولى سليمان باشا على عدن غدرًا من صاحبها عامر بن داود الطاهري . وتلا سقوط عدن أن خرج سليمان باشا بحملة إلى الهند بهدف تقديم المساعدة للقوى الإسلامية هناك ضد البرتغاليين ، ولكن الحملة لم تحقق أهدافها ، وعاد سليمان باشا يجر أذيال الخيبة إلى اليمن ، حيث حاول إتمام فتح السواحل اليمنية . فدخل ميناء مخا ، ثم انتقل منه إلى ميناء الصليف ، ثم استولى على مدينة زبيد في الداخل . وحاول سليمان باشا أن يستولى على تعز مقر الإمامة الزيدية ، ولكنه فشل . وتبع ذلك إخضاع ميناء جيزان للسيادة العثمانية وتحصينه ، وذلك أثناء عودة الحملة إلى جدة ثم السويس .

وعلى العموم ، فقد كانت نتائج حملة سليمان باشا الخادم التي تعرف بالفتح العثماني الأول لليمن :

أولاً - اقتصر الفتح العثماني على منطقة السواحل اليمنية فقط من جيزان شمالاً إلى عدن جنوباً . أما جهات اليمن الداخلية فقد ظلت تحت حكم الزيديين بزعامة الإمام شرف الدين .
ثانياً - انزعاد عدن من أيدي الطاهريين وإخضاعها للسيادة العثمانية .

(١) محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربي ص ١٢٩ .

ونقل السلطة في زبيد والمناطق التهامية من أيدي المماليك إلى أيدي موظفين عثمانيين تعيينهم الاستانة مباشرة^(١) .

الفتح العثماني الثاني لليمن :

وكان بعد عودة حملة سليمان باشا الخادم أن اهتمت الدولة العثمانية بتنظيم ممتلكاتها في اليمن ودعم سيطرتها في المناطق التي خضعت لها وقتئذ ، كما عملت على بسط نفوذها على أقاليم اليمن الداخلية . ولم يمض وقت طويل حتى تحولت ممتلكات العثمانيين في اليمن إلى ولاية عثمانية ، أخذت تلتسحب عليها خصائص الحكم العثماني في عصره الأول ، بما يستتبعه هذا الحكم من وجود طائفة من الموظفين العثمانيين التقليديين مثل والي (الباشا) والكتبخدا (وكيل الباشا) والدفتردار (رئيس الشؤون المالية) والسناجق والأغوات وغيرهم . وكان مصطفى باشا النشار هو أول وال عثماني يعينه السلطان سليمان القانوني على اليمن عام ١٥٤٠ ، على أساس التفاهم مع الإمامة الزيدية . ونجح مصطفى باشا في مهمته وتمتع اليمن في عهده (١٥٤٠-١٥٤٥) بالهدوء والاستقرار إلى حد ما .

على أن هذا الهدوء والاستقرار لم يستمر طويلاً ، فلم يلبث أن اصطدم الولاة العثمانيون بالإمامة الزيدية عندما راح هؤلاء الولاة يمارسون سياسة التوسع في أنحاء اليمن المختلفة . والواقع أنه كان على هؤلاء الولاة أن يحاربوا في جهتين في اليمن : جبهة شمالية ضد الإمامة الزيدية ، وجبهة جنوبية ضد القبائل اليمنية التي خرجت على طاعة العثمانيين في جنوب اليمن وطردهم من عدن . ومع أن الجيوش العثمانية واصلت زحفها واحتوت على أغلب الأقاليم اليمنية حتى وصلت إلى صعدة شمالاً ، وذلك أثناء ولاية أزدر

(١) السيد مصطفى سالم : الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨ - ١٦٣٥ ص ١٥٤ .

باشا (١٥٤٩ - ١٥٥٥)، إلا أن سيطرة العثمانيين في اليمن سرعان ما أخذت في الاضمحلال والتدهور، كما أخذت ممتلكاتهم في الانكماش تدريجياً، حتى إنه لم يبق في أيديهم إلا ولاية حسن باشا (١٥٦٧ - ١٥٦٨) سوى زبيد والمناطق التهامية المحيطة بها، والتي تصل بينها وبين ساحل البحر الأحمر (١).

غير أن السلطان سليم الثاني (١٥٦٦ - ١٥٧٤) أسرع بإرسال حملة كبرى بقيادة سنان باشا في عام ١٥٦٩ (٢) لإعادة السيطرة العثمانية في اليمن. وتسمى هذه الحملة بالفتح العثماني الثاني لليمن خلال العصر العثماني الأول. وغادرت الحملة مصر في يناير عام ١٥٦٩ قاصدة ينبع، حيث أنزل معظم أفراد الحملة. ومن الحجاز زحفت الحملة برأ إلى اليمن، وأخضعت في طريقها جيزان، ثم استولت على تعز وقلعتها الحصينة. وفرضت حصاراً برياً وبحرياً على عدن مما أدى إلى سقوطها في أيدي العثمانيين. ولم يلبث أن وجه سنان باشا أنظاره صوب منطقة وسط الهضبة اليمنية. ورغم وعورة هذه المنطقة ومناوشات اليمنيين ومهاجمتهم مؤخرة الجيش العثماني الزاحف، فقد استطاع سنان باشا أن يستولى على ذمار ومعظم جهات وسط الهضبة، ثم دخل صنعاء في ٢٦ يولييه عام ١٥٦٩.

ولم بعد أمام سنان باشا إلا خضاع اليمن للسيطرة العثمانية سوى المنطقة الشمالية الجبلية. ولكن المقاومة البنية العنيفة بزعامة الإمام المطهر بن شرف الدين، واضطرار القائد العثماني إلى توسيع جيوشه على الأقاليم البنية المختلفة، وعدم إرسال إمدادات من مصر إلى اليمن، كل ذلك كان من العوامل التي

(١) السيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨ - ١٦٣٥

ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

Hogarth, D.G. : Arabia, p. 98.

(٢)

أرغمت سنان باشا على عقد الصلح أخيراً مع الإمام المطهر في ٣ ديسمبر عام ١٥٧٠، على أساس اعتراف المطهر بالسيادة العثمانية وقبوله وجود حامية عثمانية رمزية في صعده. وبعد أن قام بتنظيم شئون اليمن وتسليم أموره إلى بهرام باشا، غادر القائد العثماني اليمن في أوائل مارس عام ١٥٧١ متوجهاً إلى الآستانة.

خروج العثمانيين من اليمن:

وعلى هذا النحو عادت السيطرة العثمانية إلى اليمن مرة أخرى على يد سنان باشا. وحرص الولاة العثمانيون في السنوات التالية على الاحتفاظ بهذا السيطرة، فاتبع بعضهم سياسة الشدة والنف مع الأهالي مثل بهرام باشا (١٥٧٠ - ١٥٧٥) واتبع البعض الآخر سياسة اللين والتودد إلى الأهالي ورفع المظالم عنهم مثل مراد باشا (١٥٧٦ - ١٥٨٠) في حين استخدم ولاية آخرون مثل حسن باشا (١٥٨٠ - ١٦٠٥) اللين أحياناً والشدة أحياناً أخرى. والواقع أن حسن باشا كان من أكفأ ولاة اليمن العثمانيين من النواحي السياسية والإدارية والحربية. فقد عمد إلى تقريب اليمنيين إليه باستخدامهم في بعض الوظائف واستمالة رؤساء ومشايخ القبائل ببذل المال ونفح الهدايا، وأبدى في الوقت نفسه اهتماماً بإخماد حركات العصيان التي كانت تنشب في المناطق الجبلية الشمالية. وعندما اندلعت عام ١٥٩٩ الثورات في أقاليم اليمن المختلفة بزعامة الإمام القاسم بن محمد ضد الحكم العثماني، أرسل حسن باشا الحملات لإخمادها، ونجحت هذه الحملات بعد سلسلة من المعارك في إعادة الأمن إلى نصابه (١).

وعلى أوائل القرن السابع عشر كانت ولاية اليمن العثمانية تضم تسعة ألوية، هي: صنعاء، ومخا، وزبيد، وتعز، وصهلة، وكوكبان، وطويلة،

ومأرب ، وعدن (١) . ولم يكن الهدوء يسود هذه الولاية على الإطلاق ، إذ لم يلبث أن تجدد النزاع بين العثمانيين والإمامة الزيدية منذ أواخر ولاية حسن باشا ، واستمر هذا النزاع فترة من الزمن حدثت خلالها معارك بين الطرفين حتى انتهت الإمامة الزيدية في عام ١٦٢٠ إلى المؤيد بالله محمد بن القاسم ، الذي شن الحرب على الوالي العثماني أحمد فضلي (١٦٢١-١٦٢٤) ، وهي حرب انتهت فيها المؤيد واستولى على صنعاء وتعز وعدن . وما زال المؤيد يتعقب فلول العثمانيين حتى أخرجهم من اليمن كله عام ١٦٣٥ . وبذلك كانت اليمن أول ولاية عربية تستقل عن الدولة العثمانية بعد حكم دام أكثر من قرن .

اليمن المستقل تحت حكم الإمامة الزيدية :

أدى خروج العثمانيين من اليمن عام ١٦٣٥ إلى بداية صعود نجم الأئمة الزيدية ، الذين أسسوا دولة الإمامة الزيدية المستقلة ، واتخذوا من صنعاء عاصمة لهم . وقد بدأ الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم عهد الاستقلال ، فنظم شئون الإدارة وأنشأ محكمة عليا كان أعضاؤها من كبار القضاة ، كما كانوا في الوقت نفسه مستشارين للإمام في شئون الدولة (٢) . وبعد وفاته عام ١٦٤٢ بويع أخوه أحمد الذي اضطر للتنازل عن الإمامة لأخيه اسماعيل عام ١٦٤٤ بعد وقوع صدام بينهما . واتخذ الإمام الجديد لنفسه لقب المتوكل على الله (٣) . وبعد أن استقر الأمر للإمام المتوكل على الله اسماعيل بن القاسم ، ضم بلاد يافع وحضرموت ولحج ، وأرسل حملة إلى ظفار (٤) . ويعتبر المؤرخون عهد الإمام اسماعيل من أزهر عهود الإمامة الزيدية في اليمن .

(١) ساطع المصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٢٣٩ .

(٢) عبد الحميد البطريق : من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧ — ١٨٤٠ ص ٤٣ .

(٣) Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 22.

(٤) أحمد غفري : اليمن ماضيها وحاضرها ص ١٥٤ — ١٥٥ .

وما يستلقت النظر أن بلاد اليمن قد شهدت منذ استقلالها عن الدولة العثمانية عام ١٦٣٥ وحتى حوالي منتصف القرن التاسع عشر حركة تجارية نشيطة ، ساعد على وجودها انسحاب الأسطول العثماني من البحار الشرقية ، وعجز الدولة العثمانية عن تطبيق سياسة إغلاق البحر الأحمر في وجه السفن والتجارة الأوروبية ، وهي السياسة التي كانت تتبعها منذ القرن السادس عشر حين أخضعت سواحل البحر الأحمر الآسيوية والإفريقية لسيادتها وجعلت من هذا البحر بحيرة عثمانية . ومن ثم ، فقد أخذت التجارة الأوروبية تتدفق على ثغر مخا ، كما أخذ البن اليمني يتدفق من هذا الميناء على شتى أرجاء العالم المتحضر . وبذلك استعادت اليمن منذ أواخر القرن السابع عشر وخلال القرن الثامن عشر شيئاً من رخائها التجاري الذي اشتهرت به في العصور القديمة (١) .

ومع ذلك ، فإن بلاد اليمن لم تنعم خلال القرن الثامن عشر بالهدوء والاستقرار ، ويرجع ذلك إلى النزعات الاستقلالية التي كانت تظهر بين الحين والآخر بين القبائل والمشايخات ، وإلى المنافسة على الإمامة بين الطامعين فيها وخصوصاً من أبناء البيت الرسي (٢) . إذ كان يقضى نظام

Hogarth, D.G. : Arabia, p. 99.

(١)

(٢) نسبة إلى الإمام يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي الملقب بالهادي وينتهي نسبه إلى علي بن أبي طالب (انظر ابن حزم : جمهرة أنساب العرب ص ٢٨) . وكان الإمام الهادي من جبل الرس بالحجاز بين المدينة المنورة ومكة ، ويتبع المذهب الزيدي . وفي عهد دولة بني زياد باليمن (٨١٨ — ١٠٠٠ م) دعا الإمام الهادي في اليمن للزيدية أتباع زيد بن علي زين العابدين ، واستطاع أن يؤسس في صنعاء دولة بني الرسي . وجدير بالذكر أن الإمامة في اليمن لم تخرج من بيت الرسي إلا فترات ، ثم عادت إليه ، وظلت متصلة في فروع هذا البيت منذ قيام المتوكل على الله اسماعيل بعد خروج العثمانيين من اليمن في عام ١٦٣٥ .

تولى الإمامة بأنها للأصلح ، ولمن تتوفر فيه شروط الإمامة الأربعة عشر ، وهي أن يكون الإمام مكلفاً ، ذكراً ، حراً ، مجتهداً ، علوياً ، فاطمياً ، عدلاً ، سخيماً ، ورعاً ، سليم العقل ، سليم الخواس ، سليم الأطراف ، صاحب رأى وتدير ، مقداماً فارساً . وبذا لم يخل عهد واحد من ظهور منافس لكل إمام ، ومن حدوث الاضطرابات والفتن والثورات .

وقد أدت هذه الظروف إلى ضعف الأئمة الزيديين واستقلال القبائل والمشايخات عن أئمة صنعاء ، فانفصلت حضرموت ، واستقلت لحج عام ١٧٣٢ على يد أميرها فضل بن علي . ورغم استقرار أحوال اليمن بعض الشيء في عهد الإمام المهدي عباس (١٧٤٦ - ١٧٧٤) ، الذي استطاع أن يخمّد الفتن الداخلية وينشر الأمن والسلام في ربوع البلاد ، إلا أن الفوضى لم تلبث أن عادت أدراجها إلى البلاد بعد وفاته . وفي أواخر القرن الثامن عشر أعلن شريف « أبو عريش » - أشهر بلاد تهامة اليمن - استقلاله عن إمام صنعاء . وأخذت هذه المنطقة اليمنية تتجه بولائها نحو الشمال حيث قامت الإمارة السعودية الأولى في نجد والحجاز ، وبدأت الدعوة الوهابية تغزو شبه الجزيرة العربية

محمد علي واليمن :

ولما وصلت الدعوة الوهابية إلى بلاد عسير وتهامة ، اعتنق أكثر أهلها هذا المذهب وخرجوا على طاعة الإمام الزبدي واستنجدوا بالسعوديين ، فعين الأمير عبد العزيز بن محمد بن سعود حاكماً من قبله على إقليم عسير وهو محمد بن عامر وكلفه بالتوسع باسم السعوديين جنوباً في أراضي اليمن . واستولى محمد بن عامر عام ١٨٠٤ على « أبو عريش » ، كما استولى على عديد من موانئ اليمن حتى مخا جنوباً (١) . ومع أن محمد بن عامر

(١) Bury, G.W. : Arabia Influx of the Turks in Yamen, p. 13.

لم يلبث أن قتل على يد الشريف حمود ، فقد عين السعوديون حاكماً جديداً من قبلهم على عسير هو طامي بن شعيب وكافوه مواصلة العمل على التوسع نحو الجنوب في الأراضي اليمنية (١) .

ولإزاء ذلك اضطر إمام اليمن المتوكل على الله أحمد أن يستنجد بالسلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) ووالى مصر محمد علي باشا ، فأرسل الأتراك مدداً إلى عسير وتهامة (٢) ، كما بعث محمد علي عام ١٨١٥ بقوة إلى عسير انتصرت على الحاكم السعودي طامي بن شعيب وأسرته ، وأرسله محمد علي إلى الآستانة حيث أعدم . ولم يلبث أن أنفذ والى مصر حملة أخرى استعادت تهامة عام ١٨١٩ ، كما بعث بأسطول بحري احتل بعض الموانئ اليمنية . وبذلك استعاد الإمام عبد الله المهدي نفوذه على أراضي اليمن مقابل إرسال جزية سنوية من البن (٣٠٠ قنطار) باسم السلطان العثماني . واكتفى محمد علي ببسط السيطرة المصرية على « أبو عريش » في تهامة اليمن ، وعين عليها أحد الأشراف الموالين له وهو الشريف علي بن حيدر (٣) .

وجدير بالذكر أن محمداً علياً كان يتطلع إلى فتح اليمن منذ أن نزلت جنوده أرض الجزيرة العربية لمحاربة الوهابيين ، ولكنه كان ينظر إليها نظرة اقتصادية أكثر منها سياسية . فوازيها التجارية المهمة كعدن ومخا واللحجة والحديدة ، ومركز تلك الموانئ في البحر الأحمر وماتدره جماركها من المال الوفير ، هذا إلى جانب تجارة البن النخيلة التي كان يتطلع إلى احتكارها ، ورغبته الملحة في فتح أسواق جديدة لتصريف البضائع المصرية ، كل ذلك جعله يفكر جدياً في الاستيلاء على اليمن . ومع ذلك ، فقد ظل مشروع

(١) عبد الحميد البطريق : من تاريخ اليمن الحديث ص ٥٠ .

(٢) أحمد نخري : اليمن ماضيها وحاضرها ص ١٥٩ .

(٣) عبد الحميد البطريق : من تاريخ اليمن الحديث ص ٥١ .

فتح ابن مطويأ في ضمير الغيب حتى ثار بالحجاز تركجة بيلر أحد قواد محمد علي في عام ١٨٣٢. ولما فشلت حركته، فر إلى ابن مع فلول عصابة فرقته الحربية. فعزم محمد علي على إرسال حملة تطارده في ابن تحت قيادة ابن أخته ابراهيم يكن باشا.

سافر ابراهيم يكن لأداء مهمته في أوائل عام ١٨٣٥، وبعد أن اشترك في بعض الأعمال الحربية في عسير، سار برأ إلى مهمته الكبرى في اليمن، فاستولى على «بيت الفقيه» ثم زيد. وفي نفس الوقت كان الأسطول المصري يتقدم جنوباً بمحاذاة ساحل البحر الأحمر الشرقي، فاستولى على جميع الموانئ اليمنية الهامة باستثناء عدن. ولما اطمأن ابراهيم يكن إلى أن الساحل اليمني قد دخل في حوزة الحكم المصري، تمهياً للقيام بحملته في داخل اليمن. وقد ساعدته حالة اليمن الداخلية إذ ذاك والثورة التي اندلعت في إقليم تعز ضد الإمام علي بن المهدي الملقب بالمنصور على التقدم في الداخل. ونجح ابراهيم يكن في أوائل شهر أغسطس عام ١٨٣٧ في إتمام فتح إقليم تعز بعد ست معارك أبلى فيها المصريون بلاءً حسناً. وفي ٢٥ أغسطس دخلت إحدى السكتائب المصرية بقيادة البكباشي محمد صادق بلدة عدن (١)، وهي خطوة لم يلبث أن رد عليها الإنجليز باستيلائهم على ميناء عدن في يناير عام ١٨٣٩ (٢).

وكان احتلال الإنجليز لعدن ضربة موجهة إلى محمد علي لإرغامه على الانسحاب من اليمن. والواقع أن بريطانيا لم تكن تطيق أن ترى جندياً مصرياً واحداً في اليمن، فانهزت فرصة انشغال محمد علي بحربه ضد السلطان (حرب الشام الثانية)، وطلبت من والي مصر جلاء الجيوش

(١) عبد الحميد البطريق : من تاريخ اليمن الحديث ص ٨٢ .

(٢) Jacob, H.F. : Kings of Arabia, pp. 33-38 ; The Cambridge History of the British Empire, vol. 2, p. 410.

المهربية عن اليمن بأجمعه. وقد شاعت السياسة الدولية إذ ذاك أن نفق موقف العداء من محمد علي، فاضطر الأخير في ١٣ مارس عام ١٨٤٠ إلى إصدار أوامره إلى حاكم اليمن وقائد القوات المصرية بالجلاء عن اليمن وتسليم زمام الأمور فيها إلى الشريف حسين بن علي حيدر شريف «أبو عريش». وفي ٩ مايو من العام نفسه غادرت القوات المصرية أرض اليمن عائدة إلى مصر (١).

عودة الحكم العثماني لليمن :

وعلى هذا النحو جلت القوات المصرية عن اليمن عام ١٨٤٠، فحاول الشريف حسين بن علي حيدر شريف «أبو عريش» لإدخال بلاد اليمن كلها تحت حكمه، واسكنه وجد أنه ليس بمقدوره القيام بهذه الخطوة، فاكتمل بالاعتراف بالسيادة العثمانية. ولا شك أن جلاء القوات المصرية عن اليمن قد هيا للدولة العثمانية الفرصة لإعادة احتلال هذه البلاد، خصوصاً بعد أن وضعت بريطانيا قدمها في عدن عام ١٨٣٩، وبعد أن نجح الحكم المصري في اليمن في كسر شوكة القبائل اليمنية (٢)، إلا أن ضعف الدولة العثمانية وقتئذ جعل هذه الفرصة تفلت منها (٣).

ولذلك نجد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) يلجأ إلى إحدى الوسائل التقليدية العثمانية، فعين عام ١٨٤٣ الشريف حسين بن علي حيدر شريف «أبو عريش» والياً على اليمن باسم حسين باشا. غير أن منطقة حكم هذا الوالي لم تكن تتجاوز الساحل اليمني، في حين خضعت الأقاليم الداخلية من اليمن لنفوذ الإمامة الزيدية في صنعاء. ولم يلبث أن قرر إمام

(١) عبد الحميد البطريق : من تاريخ اليمن الحديث ص ١٠٣ .

(٢) Hogarth, D.G. : Arabia, pp. 110-111.

(٣) Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 68.

صنعاء انتزاع تهامة من يد الشريف حسين ، فجهرز قوة تمكنت من أسر الشريف وحبسها في قلعة القطيع في تهامة عام ١٨٤٨ . ويقول بيوري إن الإمام لم يلبث أن أطلق سراح الشريف حسين بعد أن حصل منه على فدية (١) . ولكن الشيخ الواسعي ذكر أن ابنة الشريف استأثرت قبائل نجران ، فقامت بتخليص الشريف من أسر الإمام ، واستولت باسم الشريف على زبيد ونهبها . وذكر الواسعي في موضع آخر أن الشريف حسين ذهب إلى الأستانة مستنصرأ الحكومة العثمانية ، فأمدته بقوة قادها توفيق باشا وكان ذلك بدء استرجاع الأتراك العثمانيين لعسير واليمن (٢) .

وما يستلقت النظر أن ما ذكره الشيخ الواسعي بخصوص حملة توفيق باشا على اليمن ، من حيث إن هذه الحملة قد أرسلت لمساعدة الشريف حسين ضد إمام اليمن ، تختلف عن رواية هوجارث الذي ذكر أن هذه الحملة قد جردت بتجريض الشريف محمد بن عون أمير مكة وبهدف تخليص تهامة من حكم الشريف حسين نفسه واستعادة النفوذ العثماني في اليمن (٣) . ومن المرجح أن رواية هوجارث أقرب إلى الحقيقة ، خصوصاً وأن الباب العالي كان يعمل منذ عام ١٨٤٠ لإخضاع اليمن واستعادة نفوذه في المنطقة الجنوبية الغربية من شبه الجزيرة العربية من جهة ، وبسبب الدور الذي لعبه الشريف محمد بن عون في مساعدة هذه الحملة التركية من جهة أخرى (٤) . وعلى كل حال ، ففي عام ١٨٤٩ أرسلت حملة تركية بقيادة توفيق باشا عن طريق الحجاز إلى اليمن . وتمكنت هذه الحملة من الاستيلاء على الحديدة وفتح تهامة ودخول أبو عريش (٥) ، ثم زحفت إلى صنعاء واحتلتها ،

- (١) Bury, G.W. : Arabia Infelix, p. 14.
(٢) الواسعي : تاريخ اليمن ص ٧١ ، ٧٣ .
(٣) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 111.
(٤) De Gaury, Gerald : Rulers of Mecca, p. 247.
(٥) فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ص ٣٥٣ .

وقام القائد العثماني بخلع الإمام الزيدى وتعيين آخر من بيت الرمي مكانه (١) . ولكن وجود العثمانيين في صنعاء لم يستمر طويلاً ، فسرعان ما اندلعت الثورة ضدهم ، واضطر توفيق إلى الانسحاب بما تبقى معه من قوات إلى الحديدة (٢) . وبقي الحكم العثماني في اليمن قاصراً على الجهات الساحلية حتى افتتحت قناة السويس للملاحة الملمية في عام ١٨٦٩ .

وكان افتتاح قناة السويس للملاحة قد لفت أنظار الأتراك إلى الأهمية الاقتصادية لموانئ شبه جزيرة العرب (٣) . زد على ذلك أن شق القناة قد أدى إلى تقريب المسافة بين الساحل الغربي لشبه الجزيرة وبين الأستانة ، مما شجع العثمانيين على محاولة تشديد قبضتهم على الحجاز واليمن ، فضلاً عن محاولة القضاء على مساوىء الإدارة العثمانية في اليمن وتطبيق القانون الصادر عام ١٨٦٤ بشأن تنظيم حكومة الولايات .

وعلى ذلك ، فلم يلبث أن أرسل السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) حملة إلى اليمن بقيادة روف باشا عام ١٨٧٢ . ونزلت الحملة في الحديدة واستولت عليها . وكان بسبب مرض روف باشا أن زحف خلفه مختار باشا على رأس القوات العثمانية نحو صنعاء مركز الإمامة الزيدية وتمكن من دخولها (٤) . وكان من العوامل التي ساعدت الحملة التركية على دخول صنعاء أن أهل هذه المدينة كانوا قد ضاقوا ذرعاً بالمنازعات التي لا تنقضي بين الأئمة الزيدية وبين منافسيهم على الإمامة ، كما كانوا في الوقت نفسه ينجحون إلى العيش في سلام (٥) . وأعقب دخول القوات التركية صنعاء احتلال بقية أجزاء اليمن وإعادة السيطرة العثمانية إليها .

- (١) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 111.
(٢) Bury, G.W. : Arabia Infelix, p. 14.
(٣) Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 69.
(٤) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 114.
(٥) Bury, G.W. : Arabia Infelix, p. 15.

وانصرف العثمانيون منذئذ إلى تنظيم شؤون ولاية اليمن ، فقسموها إلى أربعة ألوية أو متصرفيات . هي : تعز وصنعاء وعسير والحديدة ، واتخذوا من مدينة صنعاء مقراً للوالي أو الباشا العثماني . وكانت كل متصرفية من هذه المتصرفيات الأربع تنقسم إلى عدد من الأفضية ، والأفضية إلى نواح ، والنواح إلى عزب ، والعزب إلى قرى (١) .

الثورة على الحكم العثماني :

وبذل الولاة العثمانيون جهوداً كبيرة لتوطيد نفوذهم في اليمن ، ولكن المناطق الشمالية من اليمن ظلت في حالة تمرد على الحكم العثماني . وفي عام ١٨٩٠ خرج الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين من صنعاء وتوجه إلى جبل الأهنوم ، ومن هناك راح يرسل أتباعه ورجاله إلى جميع جهات اليمن لاستشارة القبائل ضد الأتراك . ولما كانت القبائل قد سئمت الحكم العثماني ، فقد استجابت لدعوة الإمام وضربت الحصار على صنعاء في عام ١٨٩١ . وفشلت القوات العثمانية بأدى ذى بدء في إرغام القبائل اليمنية على رفع هذا الحصار الذي استمر عدة أشهر ، ولكن الوالي أحمد فيضي باشا تمكن في العام التالي من فكك ودخول صنعاء .

وحاول السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) أن يستقصي أسباب تدمير اليمنيين من الحكم التركي توطئة لحل المسألة اليمنية التي أفضت مضاجع الدولة ، فأرسل لهذا الغرض نائماً بك الذي وصل إلى اليمن عام ١٨٩٢ . وتقدم اليمنيون إلى مبعوث السلطان بشكاوى عديدة من سوء إدارة أحمد فيضي باشا . واضطر السلطان أن يعزل هذا الوالي ويعين مكانه حسين حلمي باشا ، الذي قام ببعض الإصلاحات في اليمن ، ولكنه لم يلبث

(١) ساطم المصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٢٤١ - ٢٤٢ وانظر كذلك : Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 68.

أن هزل وعين مكانه عبد الله باشا . ورغم المحاولات التي قامت بها الدولة لإصلاح أحوال اليمن ، فقد ظل التدمير على أمدته من الحكم العثماني في هذه البلاد ، مما أدى إلى انفجار الثورة اليمنية من جديد عام ١٩٠٤ . وكان الإمام المنصور بالله محمد قد قضى نحبه في هذا العام ، وتولى الإمامة من بعده ابنه يحيى بن محمد حميد الدين الذي تلقب بالمتوكل على الله (١) . ويبدو أن الثورة على الحكم التركي قد أعد لها قبل أن يفاجئ الموت الإمام المنصور بالله . إذ يقول الجرافي أنه في عام ١٣٢١ هـ (١٩٠٣) : « قام سيف الإسلام يحيى ببعض المجموعات الضخمة في الاتصال بالقبائل وتنظيمها وتجهيز الجيوش منهم للزحف على البلاد التي تحت يد الأتراك » (٢) . وعلى ذلك ، فقد كان أول ما عمله الإمام يحيى بعد مبايعته بالإمامة ، هو المناداة بالجهاد ودعوة اليمنيين لمحاربة الأتراك ، الذين سعوا في الأرض بالفساد وتركوا الشرائع وظلموا العباد ، كما جاء في بيان نشره على الناس . واستجابت القبائل لدعوة الإمام ، فحملت على الأتراك ونكلت بهم واحتلت حصونهم ، وضربت الحصار على صنعاء ، وكان حصاراً شديداً استمر ستة أشهر (٣) .

ويصف الشيخ الواسعي في تاريخه حالة اليمن السيئة وقتئذ وخاصة في صنعاء ، فيقول : « تجمعت القبائل على صنعاء وتكاثرت ، وضاعت على أهلها بما رحبت ، واشتد الحصار ، وخرج الناس الصغار والكبار والنساء المخدرات ، وقاسوا عظيم الأهوال ، وباعوا جميع الأموال والأمتعة والفراش ، وكان الثمن في غاية الرخص والجوع عم اليمن بسبب الفتن ، وبالمحاصرات ترك الزراع الزراعة وخلت من اليمن قرى كثيرة ، مات أهلها من الجوع . وفي خولان كانوا ياكلون التبن بعد طحنه ... وفي داخل صنعاء أمر المفتي (٤) البوليس وطائفة من الجند أن يهجموا على بيوت التجار

(١) أمين سعيد : اليمن تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري ص ٢٧ .
(٢) الجرافي : مقتطف من تاريخ اليمن ص ٢١٥ .
(٣) أمين سعيد : ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم ج ١ ص ١٧٢ .
(٤) كان ضالماً مع الأتراك شديداً على الزيدية مسرفاً في أذيتهم والنكابة بهم .

والأعيان من أهل صنعاء ومن كان منظوراً إليه باليسار ، وبأخذ ما لديهم من الحبوب لأجل عساكر الدولة وأخذ كل شيء يؤكل ،^(١) .

ولم يجد الأتراك المحصورون داخل صنعاء بداً من التسليم ، فأرسلوا لهذا الغرض وفداً إلى الإمام يحيى في كوكبان ، حيث حصل الاتفاق على تسليم المدينة إليه بدون شروط^(٢) . ولم يرغب الإمام في دخول صنعاء على الفور خوفاً من المفاجآت ، بل كلف أحد رجاله وهو أحمد بن قاسم حميد الدين بتسليم المدينة من الأتراك ، وانتقل هو من كوكبان إلى قرية القابل التي تبعد عن صنعاء بحوالى ١٥ كيلو متراً إلى الشمال الغربى .

وبعد أن استقرت الأحوال في صنعاء دخلها الإمام مع حاشيته رسمياً في ٢١ أبريل عام ١٩٠٥ ، وسمح للجنود العثمانيين الذين وجدهم داخل المدينة بالخروج منها إلى الساحل مع تأمينهم على أرواحهم ، وذلك بعد أن جردهم من أسلحتهم وذخيرتهم^(٣) . غير أنه ما كاد الإمام ينصرف إلى تنظيم الأمور وإقامة أحكام الشرع والدين حتى أرسل الباب العالى إمدادات كبيرة إلى اليمن ، وعين أحمد فيضى باشا والياً على اليمن للمرة الثانية وكلفه باسترداد صنعاء وإعادة السيطرة العثمانية إليها . وخرج فيضى باشا من الحديدة في حوالى منتصف عام ١٩٠٥ متجهاً إلى صنعاء على رأس قوات تبلغ ٥٠ ألفاً على ما يذكر الريحانى^(٤) ، واستطاع أن يخضع القبائل التي اشتبكمت معه أثناء زحفه ، واضطر الإمام ومن معه إلى الانسحاب من صنعاء ، فدخاها فيضى باشا في أول سبتمبر من العام نفسه .

(١) الواسمى : تاريخ اليمن ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٢) أمين الريحانى : ملوك العرب ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 103.

(٤) أمين الريحانى : ملوك العرب ج ١ ص ١٤٦ .

الأتراك بفأوضوه الامام يحيى :

لم يؤد استرجاع صنعاء إلى هدوء الأحوال في اليمن . فقد ارتد الإمام إلى المنطقة الجبلية الشهبالية واعتصم بها . ولم تلبث أن دارت بين قوات الإمام والأتراك معارك عنيفة ، فقد فيها الآخرون نصف جيشهم في اليمن . ولما كانت العمليات الحربية المستمرة في اليمن تكلف الدولة كثيراً من الأموال والرجال ، فضلاً عن أن مشكلة اليمن كانت تشغلها عن المشاكل الأخرى في بقية أجزاء الإمبراطورية^(١) ، فقد رأى الباب العالى أن يعقد صلحاً مع الإمام ، وأرسل وفداً لمفاوضته . وفي أبريل عام ١٩٠٦ عرض الإمام على الوفد العثمانى شروطاً للصلح مهد لها بمقدمة وذيلها بخاتمة . وإليك نص ما تقدم به الإمام بهذا الصدد :

« وافقت مستمداً بعون الله على شروط الصلح ما بينى وبين مأمور سلطان الإسلام الذى أدعو الله أن يؤيد ملكه لإطفاء نار الحرب الموقدة ، وأن تستبدل الفوضى والعدواة بالصدافة ، لتسلم البلاد من القلاقل ، وتحقق الدماء ، وتزول الحن من هذه البقعة ، ويستتب الأمن ، ويربط المؤمنون برابطة الإخاء التى لا انفصام لها ، ويرتفع الظلم فيما بينهم :

- ١ - أن تطبق الأحكام وفقاً للشريعة الإسلامية الغراء .
- ٢ - أن يعود إلى الإمام حق عزل القضاة وحكام الشرع وتعيينهم .
- ٣ - أن تكون معاقبة الخائنين والمرتشين منوطة بالإمام .
- ٤ - أن تخصص رواتب كافية للحكام والموظفين كي لا تدفعهم قلة ذات اليد إلى الارتكابات .

٥ - أن تحال الأوقاف إلى عهدة الإمام لإحياء المعارف في البلاد .

(١) السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ، اليمن والإمام يحيى ١٩٠٤ - ١٩٤٨

٦ - إقامة الحدود الشرعية على مرتكبي الجرائم من المسلمين والإسرائيليين كما أمر الله تعالى بها وأجراها رسوله والتي أبطلها المأمورون الترك كأنها لم تكن شيئاً مذكوراً .

٧ - يؤخذ العشر من المزروعات التي تسقى بماء السماء ، وأما التي تسقى بمياه الآبار فيؤخذ منها نصف العشر بعد أن يقدر ذلك أرباب الخبرة . وإذا حصل خلاف يرجع إلى الأصول التي وضعها عبد الله بن رواحه في « الخرص » . ويؤخذ عن البقر والغنم والإبل النصاب الشرعي . وأما الأراضي التي تغل مرتين أو ثلاثة فيؤخذ عنها نصف العشر أو ربعه ودفع ماسوى ذلك من التكاليف .

٨ - جباية الأموال المار ذكرها تكون بواسطة مشايخ البلاد تحت نظارة مأموري الدولة ، وإذا تجاسر أحد على أخذ زيادة عن التكاليف المار ذكرها ، فعزله أو تحديد الجزاء له راجع إلى الإمام . ولا يكون للإمام علاقة بقبض الأموال الأميرية .

٩ - تعفى عشائر حاشد وخولان والحداد وأرحب من التكاليف .

١٠ - يسلم كل من الفريقين المتعاقدين الخائنين الذين يلتجئون إليه .

١١ - إعلان العفو العام في البلاد كي لا يسأل أحد عن ماضيه .

١٢ - أن لا يولى أحد من أهل الكتاب على المسلمين .

١٣ - أن تشمل أحكام هذه المواد المار ذكرها صنعا وتعز وملحقاتها .

١٤ - أن لا تتدخل الحكومة في شئون « آنس » ولا تعارض الإمام في تعيين المأمورين لهذا القضاء لفقر سكانه وقلة حاصلاتهم ، ولما يخشى من وقع محذور في مخالفة مأموري الحكومة لهم .

١٥ - أن تكون المحافظة على هذه البلاد من تعديلات الدولة الأجنبية راجعة للدولة العلية .

« إن تنفيذ هذه الشروط في البلاد اليمنية يكون سبباً لسلامة الأفراد البشرية وترقى البلاد وإحيائها ، فيظهر الأمر بأبهى مظاهره ويحصل منه خير كثير . ولا يخفى أن البعض يستفيدون من كثرة سوق العساكر إلى البلاد اليمنية . إذ لا يخلو ذلك من الفائدة المادية لهم ، ولعلمهم لا يرضون بهذه الشروط ، لأن بانباعها يستتب الأمن وينقطع ورود العساكر إلى هذا القطر ، فيخسرون بذلك ما كانوا يؤملون . لذلك أطلب صدور فرمان سلطاني يتضمن قبول الشروط المار ذكرها ، كي يطمن اليمنيون وترتاح قلوبهم ، ولا يعترضني المأمورون في إجراء الأحكام التي تخولها الشروط وإحالة إدارة البلاد الشرقية التي تشابه بلاد « آنس » إلى عهدي » (١) .

ومن الواضح أن هذه الشروط التي عرضها الامام يحيى للصلح مع الأتراك إنما تعكس موقفه من قضيتين أساسيتين ، هما قضية السيادة العثمانية على اليمن ، وقضية التنظيمات العثمانية الجديدة المستندة على المبادئ الأوروبية ، والتي حاولت حكومة الآستانة تطبيقها في اليمن وفي غيرها من الولايات . فبقيا يختص بالقضية الأولى ، نجد الإمام :

١ - لم يحاول الاعتراض على سيادة العثمانيين على اليمن ، بل أبدى نوعاً من الاعتراف بهذه السيادة في مقدمة شروطه .

٢ - طالب الإمام الدولة بأن تحافظ على أمن اليمن الخارجي وأن

(١) الواسعي : تاريخ اليمن ص ٢٠٧ - ٢٠٩ ؛ أمين سعيد : ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم ج ١ ص ١٧٤ - ١٧٥ ؛ السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ص ٧٠ - ٧٣ ؛ أمين سعيد : اليمن تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري ص ٢٨ - ٢٩ .

تمنع عنه اعتداء الدول الأجنبية (شرط ١٥) .

وأما فيما يختص بالقضية الثانية ، فقد رفض الإمام رفضاً قاطعاً تطبيق التنظيمات العثمانية الجديدة في اليمن ، وهذا واضح في :

١ - مهاجمته للسياسة الإدارية العثمانية في البلاد ، وتحمله رجال الإدارة الأتراك مسؤولية إثارة الحروب ، ثم مطالبته بتعديل النظام الإداري المتبع بما يكفل القضاء على الرشوة وأسباب الفساد الأخرى (شروط ٢ و ٣ و ٤ و ٨) .

٢ - إصراره على تطبيق الأحكام وفقاً للشرعية الإسلامية (شرط ١) ومطالبته بتعديل نظام الضرائب المتبع والرجوع به إلى الأصول الإسلامية (شرط ٧) .

٣ - مطالبته بإقامة الحدود الشرعية على مرتكبي الجرائم من المسلمين واليهود ، وهي الحدود التي كان الموظفون الأتراك قد أبطلوها تمشياً مع التنظيمات العثمانية الجديدة (شرط ٦) .

٤ - مطالبته بعدم تولية أحد من أهل الذمة على المسلمين في اليمن (شرط ١٢) .

تجرد الثورة :

غير أن الباب العالي رفض شروط الإمام ، فتجددت الاضطرابات والثورات في اليمن وبلغت ذروتها في عام ١٩١٠ . وكان رجال الاتحاد والترقي قد أحبطوا في أبريل من العام الماضي حركة الانقلاب المضاد التي قام بها السلطان عبد الحميد الثاني في الأستانة وخلعوه من السلطنة وعينوا مكانه أخيه الأصغر باسم السلطان محمد الخامس ، الذي ظل في الحقيقة ألعوبة في أيديهم (١) . ولما كان الاتحاديون الذين سيطروا منذئذ على الحكم في تركيا يريدون تقوية قبضتهم على شتى ولايات الدولة ، وأخذوا يعملون حتى قبيل قيام الحرب العالمية الأولى من أجل « عثمنة » Ottomanism

(١) انظر الفصل الثاني :

كافة القوميات التي تضمها الإمبراطورية (١) ، فقد كان من المنتظر أيلجأن هؤلاء الاتحاديون إلى سياسة الشدة والعنف في سبيل حل المشكلة اليمنية . وفي يونيو عام ١٩٠٩ عين الاتحاديون أحد رجالاتهم وهو محمد علي باشا والياً على اليمن ، فراح هذا الوالي « يحبس هذا ويضرب هذا من دون سبب ، مع تسليمهم لحقوق الدولة وخضوعهم للأوامر والنواهي ، ورجع إلى ما كان عليه الوالي فيضي باشا في حبس من كان بينه وبين الإمام علاقة ولو ادعاء بلا صحة » (٢) .

وعلى ذلك ، فقد انتهز الإمام يحيى فرصة موقف الدولة العثمانية السيء في طرابلس الغرب (ليبيا) أمام الإيطاليين ، وتحالف مع السيد محمد علي الإدريسي في عسير ضد الحكم التركي (٣) . وكان غرض الإمام من هذا التحالف أن يحمي الإدريسي ظهره في عسير وهو يزحف جنوباً نحو صنعاء . وعندما أعلن الإمام يحيى الثورة على الأتراك في عام ١٩١٠ ، حذا الإدريسي حذره وضرب الحصار على مدينة « أبها » ، عاصمة العثمانيين في عسير (٤) . ولكن الدولة سرعان ما كلفت الحسين بن علي شريف مكة بتسيير الحملات ضد عسير . وفي أواسط عام ١٩١٠ دخلت قوات الحسين « أبها » وهزمت الإدريسي .

أما الإمام يحيى فقد عمد بعد لإعلانه الثورة على الأتراك إلى الزحف برجاله نحو صنعاء وضرب عليها حصاراً شديداً . ورغم المصاعب العديدة التي كانت تتعرض لها الإمبراطورية العثمانية وقتئذ ، فقد قررت حكومة

(١) Heyd, U. : Foundations of Turkish Nationalism, pp. 71-72.

(٢) الواسعي : تاريخ اليمن ص ٢٢٦ .

(٣) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 120.

(٤) Hogarth, D.G. : Ibid., p. 121.

الاستانة إرسال حملة إلى الين بقيادة المشير عزت باشا وزودته بسلطات واسعة لحل مسألة الين (١). وبعد أن نزلت الحملة في الحديدة في فبراير عام ١٩١١ ، أسرعت في الزحف نحو صنعاء ، فدخلتها في أبريل من العام نفسه ، وكان الإمام قد رفع الحصار عنها وانسحب صوب الشمال .

اتفاق وهام :

ولما كانت الدولة العثمانية على أهبة الحرب مع إيطاليا في طرابلس الغرب ، فقد سعى عزت باشا إلى التوصل إلى اتفاق مع الإمام يحيى يكفل عدم انخيازه إلى جانب الإيطاليين كما فعل السيد الإدريسي . ومن ثم ، فقد أرسل عزت باشا الرسل إلى الإمام يحملون إليه رغبته في عقد الصلح . وبعد أن التقى الرسل بالإمام ، عادوا وأبلغوا القائد التركي باستعداد الإمام لعقد الصلح وحقن الدماء . وتم الاتفاق على أن يجتمع الطرفان لهذا الغرض في قرية دعان (٢). وبالفعل لم يلبث أن اجتمع عزت باشا والإمام يحيى في دعان ، وأبرم الطرفان في مايو عام ١٩١١ اتفاقاً عرف باتفاق دعان . وقد نص هذا الاتفاق على ما يلي :

- ١ - ينتخب الإمام حكماً لمذهب الزيدية . وتبلغ الولاية (ولاية صنعاء) ذلك ، وهذه تخبر الاستانة لتصدق المشيخة على ذلك الانتخاب .
- ٢ - تشكل محكمة استئنافية للنظر في الشكاوى التي يعرضها الإمام .
- ٣ - يكون مركز هذه المحكمة صنعاء ، وينتخب الإمام رئيسها وأعضائها وتصدق الحكومة على تعيينهم .

٤ - يرسل الحكم بالقصاص إلى الاستانة للتصديق عليه من المشيخة

(١) أمين سعيد : الين تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري ص ٣١ .
(٢) قرية صغيرة تقع فوق قمة جبل شمال غرب مدينة عمران .

وصدور الإرادة السنية به ، وذلك بعد أن يسعى الحاكم في التراضي ولا يفلح ، ولا ينفذ الحكم إلا بعد التصديق وصدور الإرادة بشرط أن لا يتجاوز أربعة أشهر .

٥ - إذا أساء أحد المأمورين (الحكام والعمال) الاستعمال في الوظيفة ، يحق للإمام أن يبين ذلك للولاية .

٦ - يحق للحكومة أن تعين حكماً للشرع من غير اليمانيين في البلاد التي يسكنها الذين يتنزهون بالمذهب الشافعي والحنفي .

٧ - تشكل محاكم مختلطة من حكام الشافعية والزيدية للنظر في دعاوى المذاهب المختلفة .

٨ - تعين الحكومة « محافظين » تحت اسم « مباشرين » للحكام السيارية التي تنجول في القرى للفصل في الدعاوى الشرعية ، وذلك دفعاً للمشقات التي يتكبدها أرباب المصالح في الذهاب والإياب إلى مراكز الحكومة .

٩ - تكون مسائل الأوقاف والوصايا منوطة بالإمام .

١٠ - الحكومة تنصب الحكام للشافعية والحنفية فيما عدا الجبال .

١١ - صدور عفو عام عن الجرائم السياسية والتسكليف والضرائب الأميرية التي سلفت .

١٢ - عدم جباية التسكليف الأميرية لمدة عشر سنوات من أهالي « أرحب » و « خولان » لفقرهم وخراب بلادهم وارتباطهم بالحكومة .

١٣ - تؤخذ التسكليفات الأميرية بحسب الشرع .

١٤ - إذا حصلت الشكوى من جباة الأموال الأميرية لحكام الشرع أو للحكومة ، فعلى هذه أن تشترك مع الحكام في التحقيق ، وتنفيذ الحكم الذي يحكم به عليهم .

١٥ - يحق للزيدية تقديم الهدايا للإمام إما مباشرة وإما بواسطة مشايخ الدولة أو الحكام .

١٦ - على الإمام أن يسلم عشر حاصلاته للحكومة .

١٧ - لانجبي الأموال الأميرية من جبل الشرق لمدة عشر سنوات .

١٨ - يخلى الإمام سبيل ما عنده من الرهائن من أهالي صنعاء وما جاورها وحراز وعمران .

١٩ - يمكن للأموري (موظفي) الحكومة وأتباع الإمام أن يتجولوا في أنحاء اليمن بشرط أن لا يخلوا بالسكينة والأمن .

٢٠ - يجب على الفريقين أن لا يتعديا الحدود المعينة لهما بعد صدور فرمان السلطان بالتصديق على هذه الشروط (١) .

تلك هي شروط أو مواد اتفاق دعان ، ذلك الاتفاق الذي يحمل بين طياته جوهر وخلاصة كل العروض والمطالب والحلول التي ظهرت قبله في فترات الهدوء النسبي وقيام المفاوضات بين الطرفين ، أو في المشروعات التي كانت تنظرها الدولة لحل قضية اليمن ، ولكنها لم تكن تذهب فيها إلى رأى نهائى . وهذا التشابه بين هذا الاتفاق وبين ما سبقه من عروض وحلول ، يعنى مباشرة أنه لم يفرض من الخارج ، أو أنه نتيجة مؤثرات خارجية ، بل هو مبعث من أحداث اليمن الخاصة ، وواقع ظروفه

(١) الواسمى : تاريخ اليمن ص ٢٣٦ - ٢٣٩ ؛ نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العرب السعيدة : ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٨ ؛ أمين سعيد : ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم ج ١ ص ١٧٧ . وانظر كذلك :

Jacob, F.J. : Kings of Arabia, pp. 123-4.

وأوضاعه ، إلى جانب الأحداث العامة الخاصة بالإمبراطورية العثمانية ، (١) .

وإذا أمعنا النظر في مواد اتفاق أو صلح دعان ، نجد أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أولاً - مواد عامة تعكس الرغبة الصادقة في إصلاح أحوال اليمن والقضاء على أسباب الاضطرابات والثورات . ويبدو ذلك في معالجة نظام التكاليف الأميرية ، أو الضرائب . فقد نص الاتفاق على إخضاع قيمة الضرائب المفروضة للأسس الشرعية الإسلامية ، مع إعفاء بعض المناطق اليمينية الفقيرة التي أضيرت من الحروب والاضطرابات السابقة من دفع هذه الضرائب لمدة عشر سنوات . وعلاوة على ذلك ، فقد نص الاتفاق على ضرورة صدور عفو عام عن الجرائم السياسية ، وألزم الإمام بإخلاء سبيل الرهائن الموجودين لديه .

ثانياً - مواد تعترف بوضع الإمام وحقوقه : كحق انتخاب حكام المذهب الزيدى في جميع الهضاب والمرفعات حيث تسود الشيعة الزيدية ، وحق انتخاب رئيس المحكمة الاستئنافية بصنعاء وأعضائها ، وحق مراقبة أعمال الموظفين الأتراك وإبلاغ الولاة بما يصل إليه عن استغلال هؤلاء الموظفين السيئ المنفوذ ، وحق الحصول على هدايا أو أموال من الزيدية ، على أن يقوم بتسليم عشر دخله للحكومة . وهذا فضلاً عن إعطاء الإمام مسائل الأرقاف والوصايا ، بحيث تكون هذه المسائل من اختصاصه هو وحده .

ثالثاً - مواد تقرر تبعية ولاية اليمن للدولة العثمانية ، إذ احتفظت

(١) السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ص ١٤٢ .

الدولة لنفسها بحق التصديق على انتخاب الإمام للحكام والفضاء الزيدية ، وكذلك حق التصديق على أحكام القصاص (الإعدام) التي يصدرها الإمام. وهذا إلى جانب حق تعيين الحكام الشافعية والحنفية في منخفضات تهامة على الساحل ، حيث يشكل السنيون الأكثرية العددية من السكان .

ولقد تأكد اتفاق دهان بالفرمان السلطاني الصادر في ٢٢ سبتمبر عام ١٩١٣ ، والذي قرئ علناً في صنعاء . فقد أقر هذا فرمان ما سبق الاتفاق عليه من حيث عدم ارتكاز القانون المدني والجنائي في اليمن على التشريع العثماني ، بل على الشريعة الإسلامية ، التي أصبح الإمام مسئولاً عن تطبيقها في اليمن (١) .

ومن الجدير بالذكر أنه على خلاف موقف أمراء شبه جزيرة العرب ، مثل عبد العزيز آل سعود في نجد ومبارك آل الصباح في الكويت والسيد محمد الإدريسي في عسير والشريف حسين بن علي في الحجاز ، ظل الإمام يحيى في اليمن موالياً للدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) .

الفصل الرابع

العثمانيون والحجاز

موضوع الحجاز للسيادة العثمانية :

تلا سقوط مصر في أيدي الاتراك العثمانيين عام ١٥١٧ امتداد سيادتهم إلى الحجاز امتداداً سلمياً . فالحجاز بسبب الحماية العسكرية التي توفرها له ، ومصر والعون المالي الذي تمده به متمثلاً في ريع الأوقاف المرصودة على الحرمين الشريفين وعلى أهل مكة والمدينة ، كان يتبع مصر تبعية تلقائية ، بمعنى أنه لم يكن يرتبط بدواة معينة في مصر ، بل كان يرتبط بمصر ذاتها بصرف النظر عن الحكومة أو الدولة القائمة فيها .

وكان يتولى حكم مكة - قاب الحجاز ومركز الأرض المقدسة - الشريفون أو الأشراف الحسينيون ، الذين ينتسبون إلى علي بن أبي طالب زوج ابنة رسول الله فاطمة الزهراء . ولم يكن سلطان مصر في عهد المماليك هو الذي يختار شريف مكة ، بل كان كبار الإشراف يختارونه من بينهم ، ويطلبون إلى سلطان مصر تسميته في منصبه .

وعلى أواخر أيام دولة المماليك في مصر ، ساءت العلاقات بين أشراف مكة والسلطان الغوري . فقد أغضب هؤلاء الأشراف فشل المماليك في إيقاف التحول التجاري الذي نجم عن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨ ، وهو التحول الذي أدى إلى حرمان جدة من مواردها البحرية . ولذلك وقعت بعض الاضطرابات في الحجاز ضد الحكم المصري ، رد عليها الغوري باعتقال بعض القضاة ورجال الدين الحجازيين في القاهرة . ولما

دخل السلطان سليم الأول القاهرة عام ١٥١٧ أفرج عن هؤلاء المعتقلين .
فعرضوا عليه أن يكتب إلى أمير مكة الشريف بركات الثاني (١٤٩٥ -
١٥٢٤) داعياً إياه للدخول في طاعته ، كما تعهدوا هم أنفسهم بأن يكتبوا
إلى الشريف بركات بهذا الصدد .

ووجد الشريف بركات أن من الحكمة قبول السيادة العثمانية ،
لحاجته أولاً إلى مساندة دولة إسلامية كبيرة كال الدولة العثمانية في مواجهة
الخطر البرتغالي في البحر الأحمر ، وللاستفادة ثانياً من ريع الأوقاف
المرصودة في مصر على الحرمين الشريفين وعلى أهل مكة والمدينة . فضلاً
عن ذلك ، فإن خضوع الحجاز للسيادة العثمانية لن يغير من نظام الشرافة
المتبع في حكم هذا الإقليم ، بل قد يؤدي إلى تقوية مركز الشريف بركات
أمام منافسيه وخصومه من أسرة الأشراف (١) .

وعلى ذلك ، فقد أسرع الشريف بركات بإرسال ابنه وشريكه في
الإمارة وهو الشريف « أبو نهي » إلى القاهرة ، لكي يقدم التهان وفروض
الولاء للسلطان سليم الأول المظفر ، إلى جانب مفاتيح الحرمين الشريفين ،
إشارة إلى خضوع الحجاز للسيادة العثمانية ، وبقائه (السلطان) بالإجلال
وأبقاه على شركة والده في الإمارة (٢) . وأذن السلطان للشريف أبو نهي
بقتل حسين الكردي صاحب جدة من قبل الغوري ، كما أصدر فرماناً
بتفويض الشريف بركات في حكم مكة والمدينة والحجاز كله ، على شريطة
أن يعترف بسيادة الباب العالي (٣) . وقد قرئ هذا فرمان على أهل مكة
وسط احتفال كبير .

(١) محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربي ص ١٢٥ - ١٢٧ .

(٢) أحمد بن زيني دحلان . تاريخ الدول الإسلامية بالجدول المرضية ص ١٥٠ .

(٣) De Gaury, Gerald : Rulers of Mecca, p. 124.

وهكذا دخل الحجاز سلباً تحت السيادة العثمانية ، وأبقى العثمانيون على
نظام الشرافة أو الإمارة في هذا الإقليم كما كان على عهد الدولة المملوكية .
وفضلاً عن ذلك ، فقد أنشأ العثمانيون صنجقية في جدة أقاموا عليها والياً
أو باشا تركيا ليكون ممثلاً للباب العالي في الحجاز ، وقرروا أن تقسم موارد
جدة الجمرية بين باشا جدة وبين الشريف مكة (١) .

الحجاز خلال العصر العثماني الأول :

وكان بفضل نظام الشرافة أن تمتع الحجاز إبان العصر العثماني الأول
بقدر كبير من الاستقلال الذاتي ، وصار الأشراف يعتمدون في عيشهم
على القاهرة أكثر من القسطنطينية (٢) . فعلى الرغم من أن جميع الولايات
العثمانية كانت تدفع للدولة جزية سنوية ، فقد انفردت مكة بنظام خاص .
إذ كانت الدولة هي التي ترسل إليها كل سنة مقداراً محدداً من المال قرره
على مصر واعتبرته من ملتمزات مصر السنوية كالحزنة تماماً . وقد استمرت
مصر العثمانية المملوكية ترسل بانتظام المبالغ المقررة والأموال والغلال
الموقوفة على الحرمين الشريفين وعلى أهل مكة والمدينة .

وكان من أهم مهام الشريف مكة ، تأمين قوافل الحج الإسلامي الوافدة
إلى الحجاز ، وخصوصاً قوافل الحج الشامي والمصري ، فيمكن عليه أن
يجنب هاتين القافلتين أعمال السلب والنهب التي قد تتعرضان لها من جانب
البدو والأعراب . ولم يكن الشريف مكة يعتمد في ذلك على قوات عسكرية
نظامية ، وإنما على نفوذه لدى القبائل العربية النازلة على طول طرق القوافل ،
وكذلك على محطات الحراسة التي أنشأتها الدولة العثمانية بجوار الآبار على
طول الطريق بين مصر والشام ومكة .

De Gaury, Gerald : op. cit., p. 202.

Lewis, B. : The Arabs in History, p. 160.

(١)

(٢)

على أن الأشراف لم يكتفوا منذ أواخر العقد السابع من القرن السادس عشر بحكم الحجاز وحده ، بل صاروا يعتبرون أنفسهم سادة المناطق الداخلية من شبه جزيرة العرب. ولذا أكثروا من الإغارة على تلك المناطق بغية تأديب أهلها حيناً ولمل خزائهم بالمال أحياناً . وقد بدأت إغارتهم على نجد في عام ١٥٧٨ ، ثم عادوا فغزوها مرة أخرى بعد ثلاث سنوات. وفي خلال القرن السابع عشر غزا الأشراف نجد خمس مرات في سنوات ١٦٠٦ و ١٦٤٧ و ١٦٦٩ و ١٦٧٦ و ١٦٩٧ (١) .

ورغم الوصاية الاسمية التي كانت للسلطان العثماني على الأماكن المقدسة في الحجاز منذ مطلع القرن السادس عشر ، فقد ظل هذا الإقليم بمنأى عن تطلعات القسطنطينية السياسية والعسكرية إليه (٢) . وهذا في الواقع مبعث تدعيم نظام الشرافة في مكة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر . ومع ذلك ، فإن هناك عوامل أخرى ساعدت دون شك على تدعيم شرافة مكة وتقويتها ، منها استقلال اليمن عن الحكم العثماني في عام ١٦٣٥ ، وانسحاب الأساطيل العثمانية من البحار الشرقية (٣) ، ثم ما لجأ إليه أشراف مكة منذ أواخر القرن السابع عشر من فتح ميناء جدة للتجارة الأوروبية (٤) .

ومع أن نفوذ العثمانيين قد تهدد منذ بداية القرن الثامن عشر في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية تقريباً ، فقد ظل الأشراف في مكة وأهل الحجاز عموماً محتفظين بولائهم للباب العالي . فكان شريف مكة يتسلم براءة منصبه في كل عام ، ويعترف من جانبه بالقاضي الذي يعينه السلطان ، ويفخر بأنه خادم الدولة والخليفة العثماني . ويعطينا الرحالة الدانمركي كارستن نيبور

(١) Philby, H. St. John : Saudi Arabia, pp. 12-23.

(٢) Philby, H. St. John : op. cit., p. 17.

(٣) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 97.

(٤) Anis, M. : England and the Suez-Route in the Eighteenth Century, p. 18.

Carsten Niebuhr تفسيراً لهذا الموقف ، فيقول : « ما كان يتخاذل عرب الحجاز عن طرد الأتراك لولا المبلغ السنوي الذي يناله كل مقيم في مكة ، والرسول (الأشراف) في الحجاز ، بصفتهم سدة الكعبة ، ولولا ما كان يرسل من مراكب القمح والأرز وغيرها باسم السلطان من السويس والقصير إلى ينبع وجدة ثم مكة والمدينة في موسم الحج ، ولولا كذلك ما كان يجلبه المحملان الشامى والمصرى إلى الأرض المقدسة من خيرات ، وخصوصاً هدايا تأمين الطريق للأعراب » (١) .

الصراع على الشرافة :

ومع تدعيم نظام الشرافة في مكة إبان العصر العثماني الأول عموماً ، فقد عانت إمارة مكة في هذا العصر صراعاً مريراً حول منصب الشرافة . وكان هذا الصراع قد بدأ في الأصل بين أسر ثلاث ، هي الأسرة الموسوية (أو الموسويون ويقال لهم أيضاً بنى موسى) والأسرة السليمانية (أو السليمانيون ويقال لهم كذلك بنى سليمان) والأسرة الهاشمية (أو الهاشم) (٢) ، وذلك منذ أن تمتعت الأسرة الأخيرة بشبه استقلال في الحجاز في القرن الحادى عشر الميلادى ، وبالذات على عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمى (٣) .

وفي أوائل القرن الثالث عشر ظهرت أسرة رابعة ، هي الأسرة الإدريسية ، ومؤسسها هو الشريف قتادة بن إدريس الذى حكم مكة من ١٢٠١ إلى ١٢٢٠ م ، ثم تداول أبنائه وأحفاده الحكم طوال القرنين

(١) Niebuhr, C. : Description de l'Arabie, pp. 302-3.

(٢) يقول ابن دحلان : « أول من ولي مكة (من الأشراف) هم الموسويون ، ويجمعونهم الهاشمى والأمير حسين بن محمد التامر . ومع آل قتادة في عهد التامر ، ومع السليمانيين في عهد الله بن موسى الجون » . انظر أحمد بن زبى دحلان : تاريخ الدول الإسلامية بالجدول المرفقة ص ١٤١ .

(٣) محمد جمال الدين سرور : النفوذ الفاطمى في جزيرة العرب ص ١٩ - ٢٣ .

الثالث عشر والرابع عشر والربع الأول من القرن الخامس عشر ، حين استطاع فرع من الأسرة الإدريسية ، وهو بيت بركات بن حسن أو بركات الأول أن يتولى حكم مكة منذ الربع الثاني من القرن الخامس عشر (١) ، أى فى عهد الدولة المملوكية فى مصر . وعندما سقطت هذه الدولة فى عام ١٥١٧ على يد السلطان سليم الأول ، اعترف الشريف بركات بن محمد ابن بركات أو بركات الثانى بالسيادة العثمانية الجديدة ، وبذا ظل آل بركات يحكمون مكة طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر (٢) . وفى أثناء ذلك كان النزاع على الشرافة يشتد بين بيت بركات وبين فرع آخر من الهواشم ، وهو بيت زيد ، الذى انتقلت إليه الشرافة منذ منتصف القرن الثامن عشر (٣) .

ماذا كان موقف الدولة العثمانية من المنازعات المحلية بين الأشراف بمكة ؟ فى الواقع أن الدولة العثمانية — خصوصاً فى القرن الثامن عشر — لم تسكن فى حال يسمح لها بالتدخل فى أمور شرافة مكة ، بسبب انشغال الدولة بحروبها فى أوروبا من جهة واستبداد العصبية المحلية بالسلطة فى الولايات من جهة أخرى . ومع ذلك ، فإن السلاطين العثمانيين كانوا يتدخلون فى بعض الأحيان لعزل من يريدون عزله من الأشراف عن طريق باشا الشام . فكان هذا يشتهز فرصة الفترة القصيرة التى يبق فيها الحجاج بمكة ، فيقوم بعزل الشريف المطلوب عزله ويولى غيره من نفس الأسرة ، كما كان يعين أحد الباشوات الأتراك بمكة . ولكن هذا كان يضطر إلى الفرار أحياناً ، ولا يستطيع العودة إلى جدة إلا مع وفد الحج السنوى .

(١) De Gaury, Gerald : Rulers of Mecca, p. 106.

(٢) يستثنى من ذلك فترات حكم فيها أشراف من ذوى زيد ، ثم الشريف زيد بن حسن (١٦٣١ — ١٦٦٦) والشريف سعيد بن سعد (١٦٨٧ — ١٧١٦) .

(٣) De Gaury, Gerald : Rulers of Mecca, pp. 170-3.

وما يجدر ذكره أن المتنافسين على شرافة مكة كانوا يلقون تشجيعاً من أصحاب السلطان فى الخارج . إذ كانت أمور مكة خلال القرن الثامن عشر موضع تدخل حكام مصر والشام واليمن . وفيها كان يتصادم نفوذ أولئك جميعاً . فكان لكل منهم منافس يناصره ، وفى انتصاره وتولية الشرافة انتصار ضمنى لوليه (١) . وعلى العموم ، فقد استمرت منازعات الأشراف بمكة على أشدها حتى نزلت الجيوش المصرية أرض الحجاز فى مطلع القرن التاسع عشر .

محمد على والحجاز :

وكان محمد على قد لبى طلب الباب العالى « لتصفية الحرمين الشريفين واستخلاصهما » من أيدي السعوديين ، فأرسل عام ١٨١١ حملة بقيادة ابنه طوسون . تمكنت من إجلاء الوهابيين عن المدينة المنورة فى نوفمبر ١٨١٢ ، ثم عن مكة وجدة فى العام التالى . وبذلك سقط الحجاز فى يد محمد على ، وأعيدت إلى الحرمين سلطة العثمانيين . ومع ذلك ، فإن حملة طوسون لم تنجح تماماً فى مهمتها . إذ ظلت كافة القبائل المنتشرة فى الحجاز من الشمال إلى الشرق خاضعة لسعود بن عبد العزيز . ولذا قرر محمد على أن يتوجه بنفسه إلى شبه جزيرة العرب للإشراف على تطهير الحجاز من السعوديين ، فوصل إلى جدة فى سبتمبر عام ١٨١٣ .

وكان الشريف مكة وقتئذ هو غالب بن مساعد (١٧٨٨ — ١٨١٣) من ذوى زيد ، الذين آلت إليهم الشرافة منذ منتصف القرن الثامن عشر . ولما كان محمد على يرتاب فى إخلاص الشريف غالب لاشتهاره أثناء حكمه

(١) محمد رفعت رمضان : على بك الكبير ص ١٣٣ — ١٣٤ .

بالدس والوقية وحبه لجمع المال وعدم اهتمامه بالمبادئ السامية^(١) أو أن يكون الحجاز تحت السيادة العثمانية أو السعودية أو المصرية طالما أنه يتولى هو شخصياً الإمارة ، فقد قرر الباشا أن يعزله من الشرافة . وانتهر محمد على فرصة ترؤسه محفل الحج وزيارته لمكة ، فألقى القبض على غالب ، ثم طرد عائلته من قصر أجياد المشرف على الحرم الشريف ، وسجن ولديه ، وصادر كل ما يملك من أموال وأثاث ومتاع^(٢) ، وعين مكانه الشريف يحيى بن سرور (١٨١٣ - ١٨٢٧) وقرر له راتباً شهرياً ، وبذا أصبح شريف مكة من موظفي محمد على في الحجاز^(٣) . ولم يلبث أن نقل محمد على غالباً ولديه — عبد الله وحسين — إلى مصر تحت الحراسة^(٤) ، ولكن السلطان أمر « بسكنائهم في سلاطيك »^(٥) ، فانتقلوا إليها ، وقضى غالب نحبته هناك بمرض الطاعون في صيف عام ١٨١٦^(٦) .

وفي أثناء ذلك كان سعود بن عبد العزيز قد توفي في أبريل عام ١٨١٤ ، واختلف أولاده الثلاثة فيما بينهم ، في حين نجح محمد على في استمالة بعض زعماء القبائل إليه بالوعود والرشاوى . وفي هذه الظروف الجديدة قابل محمد على — الذي تولى بنفسه قيادة الجند — جموع السعوديين المحتشدة في بسل ، وكانوا بقيادة عبد الله ولد سعود الأكبر ، فألحق بهم الهزيمة بعد معركة دامية .

(١) يدل على ذلك موقفه من بونابرت عندما غزا مصر أواخر القرن الثامن عشر . فقد انتهر بونابرت فرصة موسم الحج ، فأرسل خطاباً إلى الشريف غالب يدعوه إلى صداقة فرنسا . ولما علم الشريف أن الفرنسيين قاموا بحملة على الشام وأخذوا يهاجمون عكا وأن الدولة العثمانية قد تدول ويقضى عليها ، أسرع بإرسال كتاب مطول إلى بونابرت بالقاهرة أظهر فيه المودة والصداقة والاستعداد للتعاون مع الفرنسيين في مصر .

(٢) صلاح الدين المختار : تاريخ المملكة العربية السعودية ج ١ ص ١٢٨ .

(٣) De Gaury, Gerald : Rulers of Mecca, pp. 205-6.

(٤) Philby, H. St. John : Saudi Arabia, p. 126.

(٥) أحمد بن زيني دحلان : تاريخ الدول الإسلامية بالجدول الموضحة ص ١٦٣

(٦) De Gaury, Gerald : op. cit., p. 207.

غير أن محمداً علياً لم يمكث في شبه جزيرة العرب لكي يتابع النصر الذي أحرزه ، بل عاد إلى مصر تاركاً بالحجاز ابنه طوسون ، الذي لم يلبث أن اتفق مع السعوديين في يونيو ١٨١٥ على الهدنة ، ثم عاد إلى مصر حيث قضى نحبته بعد قليل . ولما كن السعوديين سرعان ما حشدوا جموعهم وحصنوا المدن وأثاروا القبائل على الحكم المصري ، فأرسل محمد على أواخر عام ١٨١٦ حملة جديدة بقيادة ابنه إبراهيم ، وهي الحملة التي فرضت حصاراً على الدرعية عاصمة الإمارة السعودية الأولى ، ثم دخلتها بعد استسلام عبد الله بن سعود . وفي يونيو عام ١٨١٩ أصدر محمد على أمراً بتدمير الدرعية ، فكان ذلك نهاية الإمارة السعودية الأولى^(١) . وكان بعد عودة إبراهيم إلى القاهرة أن أصدر الباب العالي في يونيو عام ١٨٢٠ فرماناً بتعيينه على باشوية جدة مكافأة له على الخدمات التي أداها للدولة .

ومع أن الشريف يحيى بن سرور ظل متولياً شرافة مكة بعد عودة إبراهيم باشا إلى القاهرة ، إلا أنه كان في الحقيقة مسلوب السلطة والنفوذ ، وكان صاحب الأمر والنهي هو أحمد باشا يكن حاكم الحجاز من قبل محمد على^(٢) . ورغم ذلك فسرعان ما استأنف الأشراف منازلهم التقليدية على الشرافة ، ووصل الأمر إلى حد أن قتل الشريف يحيى عام ١٨٢٧ منافساً له يدعى الشريف شنبر المنعمي داخل ساحة الحرم المكي . وكان الشريف شنبر من الأشراف العبدالة الذين راحوا ينافسون ذوى زيد على الإمارة ، فاتحد الآخرون ضدهم ، وكانت بالتالي جريمة اغتيال الشريف شنبر^(٣) .

وكان بسبب هذه الجريمة أن عزل أحمد باشا يكن حاكم الحجاز الشريف يحيى ، وأقام مكانه الشريف عبد المطلب بن غالب (١٨٢٧ - ١٨٢٨)

(١) Philby, H. St. John : Saudi Arabia, pp. 136-146.

(٢) Hogarth, D.G. : Arabia, pp. 104-5.

(٣) De Gaury, Gerald : op. cit., p. 240.

من ذوى زيد ، وعرض الأمر على محمد على ، ولكن الأخير « لم يحز ذلك » . وكان يوجد بمصر وقتئذ الشريف محمد بن عبد المعين بن عون ، فعولاه محمد على إمارة مكة « وطلب له الأمر من الدولة ... فأجيب إلى ذلك » (١) .

وكان الشريف محمد بن عون قد ساعد القوات المصرية من قبل في استخلاص إقليم عسير من أيدي السعوديين . وقبل أن يغادر مصر متوجهاً إلى مكة ، نفحه محمد على بمبلغ كبير من المال لتوزيعه على قبائل الحجاز ، وخصوصاً تلك التى تسكن البادية ، حيث كان الأشراف فى العادة يبحثون عن حلفاء لهم من بينهم . ومن ثم ، فقد ذهبت سدى محاولات الشريف عبد المطلب لإثارة القبائل والأشراف وأتباعهم ضد الشريف الجديد ، واضطر أخيراً أن يرحل من الحجاز عام ١٨٣١ فى صحبة قافلة متجهة إلى دمشق ، ومنها توجه إلى استانبول ليعيش فى المنفى (٢) .

ومن الجدير بالذكر أن بنى عون (أو ذوى عون) (٣) وهم فرع من الأسرة الهاشمية ، كانوا قد نزلوا منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى الميدان كمنافسين لذوى زيد على الشرافة ، وذلك فى وقت كانت شبه جزيرة العرب مسرحاً لمراعين آخرين : صراع مع آل سعود الذين أخذوا على عاتقهم

(١) أحمد بن زبى دحلان : تاريخ الدول الإسلامية بالجدول المرضية ص ١٦٣ .

(٢) De Gaury, Gerald : op. cit., p. 241.

(٣)

(٣) يقول الملك عبد الله فى مذكراته إن عون الذى ينتمى إليه ذوى عون (والأسرة الهاشمية للسكية فى شرق الأردن) هو عون بن محسن بن عبد الله . تفرعت منه ثلاثة فروع : فرع محمد وهم أهل الإمارة ، وفرع هزاع ، وفرع ناصر . فأما محمد وهزاع فهما ابنا عبد المعين بن عون بن محسن بن عبد الله ، وأما ناصر فهو ابن فواز بن عون . وهذا الفرع كانت تكون فيه إمارة الطائف عندما تكون الشرافة فى ذوى عون . والشرافة فى عون هى لبني محمد بن عبد المعين . انظر مذكرات الملك عبد الله ص ٢٠ .

نشر الدعوة الوهابية (١) فى بلاد العرب وتحدوا سلطان العثمانيين ، وصراع مع محمد على الذى أرسل جيوشه إلى شبه الجزيرة العربية لاسترداد السيادة العثمانية المشرفة على الزوال هناك .

وعلى كل حال ، فإن المؤرخين يختلفون حول شخصية ونسب محمد بن هون ، فيقول بعضهم إنه كان من شخصيات مكة التى « لها مكانتها واحترامها » (٢) ، فى حين يقول آخرون إنه كان « أميراً مجهول الأصل تقريباً » . إذ كان يعمل خادماً عند أخت الشريف عبد المطلب بن غالب ، وهى الشريفة حزيمة . وقد أراد عاهل مصر من استبدال محمد بن عون بعبد المطلب أن يكسر شوكة ذوى زيد وأن يحقر عبد المطلب ويلطخ اسمه بين الناس بعد أن ارتفعت أسهمه . وفى الوقت نفسه أراد من تعيين الشريف الجديد الخادم فى الأصل أن يضمن لنفسه طاعة مطلقة . وبالفعل أصبحت شرافة مكة منذ أن تسلمها محمد بن عون ألعوبة فى يد عزيز مصر (٣) . واستمر الوضع على ذلك حتى خروج القوات المصرية من شبه جزيرة العرب فى عام ١٨٤٠ .

نفوية قبضة العثمانيين على الحجاز :

ولقد كان للحكم المصرى تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على شبه جزيرة

(١) لا تدل كلمة الوهابية دلالة صحيحة على حركة الإصلاح الدينى التى قامت فى شبه الجزيرة العربية فى القرن الثامن عشر . والحق أنها كلمة أطلقها الخصوم على هذه الحركة ليشعروا بأنها مذهب جديد من المذاهب الدينية . فكما تنسب الطرق الصوفية مثلاً إلى أسماء مؤسسيها ، نسب الخصوم مجموعة الآراء التى دعا إليها محمد بن عبد الوهاب إلى اسم والده . أما أنصار الدعوة فيرفضون هذه التسمية ويؤمنون أن يسموا أنفسهم بالموحدين أو بالمسلمين ، تمييزاً بينهم وبين من لا يؤمن بعبادتهم التى هى فى رأيهم مبادئ الإسلام الأولى والصحيحة . وكان هذا فى الفترة الأولى من تاريخهم التى تميزت بالشدد . أما الآن فيطلقون على أنفسهم كلمة السلفيين ، كما يؤكد ذلك صراحة قانون الحجاز الصادر عام ١٩٢٦ ، الذى ينص على أن مذهب الدولة الرسمى هو المذهب السافى .

(٢) عبد الحميد البطريق : من تاريخ اليمن الحديث ص ٦٦ .

(٣) أنيس صايع : الهاشميون والثورة العربية الكبرى ص ٣٣ - ٣٤ .

العرب ، وعلى الحجاز بالذات ، وهي تأثيرات مشابهة لتأثيرات الحكم المصري في بلاد الشام . فقد أسهم الحكم المصري في تقريب شبه جزيرة العرب ليس فقط للمعرفة الأوروبية ، بل في إدخال شبه الجزيرة في إطار السياسات الأوروبية . فمحمد علي هو الذي سمح للرحالة السويسري جون لويس بركهاردت Burekhardt بزيارة مكة والمدينة والإقامة بهما بعض الوقت ، كما شجع غيره من الأوروبيين على زيارة أجزاء أخرى من الحجاز وفضلاً عن ذلك ، فقد كان الاحتلال المصري لنجد والحماية التي وفرتها القوات المصرية للأجانب ، هما وحدهما اللذان مكنا البكا بن سادليير (١) Sadlier مبعوث حكومة الهند البريطانية من عبور شبه جزيرة العرب عام ١٨١٩ من القطيف على الخليج العربي إلى ينبع على البحر الأحمر ، حيث راح يسجل أثناء هذه الرحلة ملاحظاته عن الأماكن التي مر بها ، وهي الملاحظات التي ضمنها تقريره الذي رفعه إلى حكومة الهند وطبع في بومباي عام ١٨٦٦ . وبفضل هذا التقرير أو بالأحرى كتاب رحلة سادليير (٢) ، وكذلك المعلومات القيمة التي جمعها بركهاردت ونشرها عام ١٨٣٠ باسم « ملاحظات عن البدو والواهيين » (٣) ، لم يعد وسط شبه الجزيرة بلاداً

(١) كان سادليير أول أوروبي يصف البلاد التي ظهرت فيها الدعوة الوهابية . وقد أرسلته حكومة الهند في بعثة لمقابلة إبراهيم باشا ومحاولة استكشاف أهدافه . وكانت بعثة سادليير سياسة استطلاعية ظاهرها تهنئة القائد المصري بما أحرزه من نجاح في بلاد العرب ولبدء استعداد السلطات البريطانية في الهند للتعاون معه في إيجاد سلطة منظمة في ساحل القرصنة تحت إدارة مصرية . أما غرض البعثة الحقيقي ، فتكشف عنه تلك العبارة التي وردت في خطاب تكليف سادليير الرسمي : « إنك مكلف أثناء وجودك في المعسكر التركي - المصري أن تتحقق تماماً من المقاصد التي يرى إليها إبراهيم في عملياته الحربية القادمة وغزواته نحو الخليج الفارسي (العربي) دون أن يلحظ إبراهيم أن تلك هي مهمتك الرسمية » .

(٢) Sadlier, G.F. : Diary of a Journey across Arabia from el Kâtif in the Persian Gulf to Yambo in the Red Sea, during the year 1819 (Bombay 1866).

(٣) Burekhardt, J.L. : Notes on the Bedouins and Wahabys (London 1830).

محمولة (١) .

زد على ذلك أن الحكم المصري في شبه جزيرة العرب قد ترك أثراً هاماً يتمثل في كسر شوكة القبائل العربية ، وهو أثر لا شك أن الأتراك قد أفادوا منه عندما اتجهوا لإبان العصر العثماني الثاني إلى تقوية قبضتهم على شبه الجزيرة .

فعلى أثر انسحاب القوات المصرية من شبه جزيرة العرب عام ١٨٤٠ ، بادر السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) بتعيين أحد الباشوات الأتراك على جدة . ولم يكن هذا الباشا التركي يتمتع بادیء ذي بدء بنفوذ كبير أو بأي نفوذ على الإطلاق في الحجاز ، بل كانت السلطة الحقيقية بيد أمير مكة الشريف محمد بن عون (٢) ، الذي كان قد نجح في إقامة علاقات طيبة مع قبيلة حرب . ومن ثم ، فقد أخذ يتطلع إلى توسيع دائرة نفوذه خارج الحجاز . ومن المتواتر أن الشريف قد خرج عام ١٨٤٦ (أو ١٨٤٧) على رأس حملة إلى إقليم القصيم شمال الرياض عاصمة نجد الجديدة بعد تدمير الدرعية ، واستطاع أن يهزم قوات الأمير فيصل بن سعود ، الذي اضطر إلى دفع جزية للشريف (٣) .

وترفض الرواية السعودية الاعتراف بهزيمة فيصل وبالتالي دفعه الجزية لشريف مكة ، وتقول إنه لما كان أهل القصيم يؤمنون بفكرة الاستقلال تحت شكل من أشكال الحماية التركية ، وكانوا بصفة خاصة يمتثلون عبد الله بن الرشيد المعروف بمساندته المخلصه لفيصل بن سعود ، فقد استسلموا للشريف وقواته دون إبداء أية مقاومة . ولما سكن عندما حشد فيصل قواته واستعد

Hogarth, D.G. : Arabia, pp. 107-8.

Hogarth, D.G. : op. cit., p. 111.

De Gaury, Gerald : Rulers of Mecca, p. 247.

(١)

(٢)

(٣)

للقتال ، أرسل الشريف إليه رسولا يقترح عليه سلباً وصداقة دائمة . ووافق فيصل على مطلبه هذا مشروطاً أن يتخلى الشريف عن المطالبة بالقصيم أو أية منطقة من مناطق القبائل في نجد بلا قيد أو شرط . وأرسل إليه هدية من الخيل والمطايا ومبلغاً كبيراً من المال ، فأخذها الشريف ورحل من القصيم عائداً إلى مكة . وقد علق فيلبي على المبلغ الذي أرسله فيصل إلى الشريف مكة ، فقال : « وربما أن الشريف عند عودته إلى مكة قد قدم هذا المبلغ بدوره إلى الأتراك ، باعتبار أنه الجزية التي دفعها له تابعه فيصل » (١) .

وعلى كل حال ، ففي أثناء حملة الشريف مكة على القصيم ، كان الأتراك يتطلعون إلى إخضاع اليمن والتغلب على قبائل الجنوب ، ولم يلبثوا أن أرسلوا لهذا الغرض في مايو عام ١٨٤٩ حملة عسكرية عن طريق جدة ، وهي الحملة التي رافقها الشريف محمد بن عون ، ونفذ وعده باستخدام نفوذه لدى قبائل عسير ليوقفوا على الحياض أثناء مرور الحملة التركية عبر أراضيهم إلى اليمن .

وعلى الرغم من نفوذ الشريف محمد بن عون ، أو بالأحرى بسبب هذا النفوذ ومؤامرات الشريف عبد المطلب بن غالب في البلاط العثماني بالآستانة ، فقد تلقى باشا جدة في أغسطس عام ١٨٥٢ تعليمات من الباب العالي بإرسال الشريف مكة وابنيه الكبيرين إلى تركيا (٢) . وكان معنى ذلك أن الدولة قد قررت عزل محمد بن عون من شرافة مكة ونفيه إلى الآستانة وتعيين غريمه عبد المطلب مكانه . وهكذا اضطر الشريف محمد بن عون (١٨٢٨-١٨٥٢) أن يرحل من الحجاز إلى الآستانة بعد أن ترك أمور شرافة مكة بيد منصور ابن يحيى حين عودة الشريف عبد المطلب من العاصمة العثمانية .

(١) Philby, H. St. John : Saudi Arabia, pp. 195-6.

وانظر كذلك صلاح الدين المختار : تاريخ المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٣٠ - ٣٣٢ .

(٢) De Gaury, Gerald : op. cit., pp. 247-8.

غير أن الشريف عبد المطلب لم يمكث في شرافة مكة سوى أربع سنوات (١٨٥٢-١٨٥٦) عزل بعدها ونفى إلى الآستانة ، على أثر الفتنة التي وقعت بين أهل مكة والأتراك ، والتي كان سببها تحريم الأخيرين لبيع الرقيق في مكة (١) . وأعادت الدولة الشريف محمد بن عون إلى شرافة مكة ، فظل يتولاها حتى قضى نحبه في مارس عام ١٨٥٨ بالغاً من العمر تسعين عاماً ، وخلفه ابنه عبد الله الذي كان يوجد وقتئذ في استانبول كعضو في مجلس الدولة .

وعلى هذا النحو تعاقب الأشراف على منصب الشرافة واحداً بعد الآخر إبان العصر العثماني الثاني ، وتحول الأشراف خلال هذا العصر إلى أحجار شطرنج يتلاعب السلاطين والوزراء بها وينقلونها حسب مصالحهم ؛ فينقل الواحد منهم من المنفى إلى الإمارة ، أو من الإمارة إلى المنفى ، دون أدنى تفسير غير تقلب عواطف الحاكمين في الآستانة (٢) .

وكان مما ساعد العثمانيين على التدخل في شئون شرافة مكة وبالتالي تشديد قبضتهم على الحجاز خلال العصر العثماني الثاني ، حفر قناة السويس وفتحها للملاحة البحرية عام ١٨٦٩ ، الأمر الذي أوجد طريقاً مائياً مباشراً بين استانبول وساحل البحر الأحمر الشرقي ، وأتاح إمكانية سيطرة الدولة العثمانية على الأجزاء الغربية من شبه جزيرة العرب (٣) . ففي خلال الستينيات ، لم تكن هناك وسيلة أمام الدولة للحفاظ على الطريق مفتوحاً إلى اليمن سوى إرسال قواتها العسكرية برأ إلى الحجاز وعسير . وكانت هذه القوات تصل إلى هناك منهوكة القوى ، وبعد أن تكون قد فقدت الكثير من الضحايا ، بسبب الأحوال التي تلاقيها في سيرها عبر الفياقي

(١) أحمد بن زيني دحلان : تاريخ الدول الإسلامية بالجدول المرضية ص ١٦٣ وكذلك : De Gaury, Gerald : op. cit., p. 248.

(٢) أنيس صايغ : الهاشميون والثورة العربية الكبرى ص ٣٤ .

(٣) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 114.

والصحارى الطويلة ، بل كانت تصل في بعض الأحيان بعد فوات الأوان .
ولكن منذ عام ١٨٧٧ فصاعداً ، أصبح في وسع الدولة أن ترسل سريعاً
المؤن والإمدادات العسكرية إلى جيوشها باليمن بحراً عبر قناة السويس .
وعلى ذلك ، ففي عام ١٨٧٢ استطاع الأتراك أن يغزوا اليمن من جديد
دون مساعدة شريف مكة (١) .

فقد الصراع على الشرافة :

وعندما تولى عبد الحميد الثاني عرش السلطنة عام ١٨٧٦ ، كان يتولى
إدارة مكة الشريف عبد الله بن محمد بن عون منذ عام ١٨٥٨ ، ولكن السلطان
عزله في العام التالي لتوليهِ العرش أى عام ١٨٧٧ ، وعين مكانه أخاه
الشريف حسين بن محمد بن عون الذى استمر متولياً شرافة مكة حتى قتل
بطعنة سكين في جدة عام ١٨٨٠ (٢) ، فأعاد عبد الحميد الثانى الشرافة إلى
ذوى زيد فى شخص الشريف عبد المطلب بن غالب ، الذى كان قد تولى
الشرافة قبل ذلك مرتين ، الأولى من ١٨٢٧ إلى ١٨٢٨ والثانية من ١٨٥٢
إلى ١٨٥٦ .

غير أن إعادة الشرافة إلى ذوى زيد أغضب ذوى عون ، فأرسلوا

(١) De Gaury, Gerald : op. cit., p. 253.

(٢) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 114 ; de Gaury, Gerald : Rulers of Mecca, p. 254.

ويقول ابن دحلان إن الذى قتله كان رجلاً من الأفغان « تعرض له وهورا كب فى موكبه عند
دخوله جدة ، فزاحم المهاجرين حتى اتصل به كأنه يريد تقبيل يده ، فطعنه بسكين فتوفى بعد
يومين بمجدة ، فحمل على أعناق الرجال وجيء به مكة ودفن بقبة السيدة آمنه رضى الله عنها
وعمره اثنتان وأربعون سنة ، وقرر الأفغانى الذى قتله وعمن أمره بذلك ، فلم يقربش بعد
تعذيبه بأنواع العذاب ثم قتل خنقاً » (انظر تاريخ الدول الإسلامية بالجدول المرضية ص

وفداً إلى الآستانة لتحريض الباب العالى ضد الشريف عبد المطلب الذى
تولى الشرافة للمرة الثالثة (١٨٨٠ - ١٨٨١) . ولجأ الوفد فى العاصمة
العثمانية إلى وسيلتين لتحقيق أغراضه :

١ - اتصل أعضاء الوفد بالسفير البريطانى وحثوه على وجوب اعتماد
بريطانيا على ذوى عون دون غيرهم فى اتصالات بريطانيا مع أمراء شبه
الجزيرة العربية ، ورددوا على مسامعه ما كان قد أشيع بأن الشريف السابق
حسين بن محمد بن عون قد قتل لأنه كان صديقاً للإنجليز وعلى صلة
سرية بهم .

٢ - اتصل أعضاء الوفد بالسلطان وحذثوه عن صداقة الشريف
عبد المطلب بن غالب لمدحت باشا . وكان الأخير قد عزل من الصدارة
العظمى عام ١٨٧٧ بسبب مشاريعه الإصلاحية ونفاه السلطان إلى خارج
البلاد ، ثم سمح له بعد مدة بالعودة إلى تركيا وعينه والياً على سوريا فأزمير ،
ولكنه فى آخر الأمر اتهمه بقتل السلطان عبد العزيز ونفاه إلى الطائف .
ويبدو أنه كان بسبب وشايات وفد ذوى عون أن أرسل السلطان إلى
الشريف عبد المطلب يأمره بقتل مدحت باشا غدرًا ، إلا أن الشريف
رفض تنفيذ الأمر ، فما كان من عبد الحميد إلا أن أصدر فرماناً بعزله (٢) .

وكلف السلطان القائد التركى عثمان نورى باشا بتنفيذ فرمان العزل مع
اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمنع الشريف المعزول من الحرب إلى البدو أو
إلى الطائف ، فوصل عثمان باشا على رأس قوات تركية جديدة إلى الحجاز
فى نوفمبر عام ١٨٨١ ، وأمر جنوده بمحاصرة قصر الشريف الصيفى فى المثنى
دون توجيه أى إنذار للشريف ، كما نصب المدافع على التلال المجاورة
ووجه فوهاتها نحو القصر . وفى أثناء ذلك كان الأشراف العبادلة قد جمعوا

(١) أنيس صايغ: الهاشميون والثورة العربية الكبرى ص ٣٥ .

رجالهم بسرعة ، واحتشدوا غير بعيد عن القصر استعداداً للتدخل ضد الشريف عبد المطلب . وفي الفجر افتتح القائد العثماني القصر وقرأ على الشريف فرمان العزل واقفاده مقبوضاً عليه إلى الطائف وزج به في سجنها ، ثم نقل من هناك فيما بعد إلى بيته بالقرب من منى ، حيث قضى بقية حياته حتى توفي في ٢٩ يناير عام ١٨٨٦ (١) .

وبعد عزل الشريف عبد المطلب بن غالب ، أقام عثمان نوري باشا الشريف عبد الله بن محمد بن عون أميراً على مكة ، ولكن السلطان عبد الحميد الثاني استبدل عام ١٨٨٢ الشريف عون بن محمد المعروف بعون الرفيق بأخيه عبد الله ، ثم غير الأخير وزيراً في الأستانة نكاحاً بذري زيد ومكافأة لذوى عون الذين نفذوا أمر السلطان ، فقتل مدحت باشا في سجنه بالطائف شر قتلة في أبريل عام ١٨٨٣ .

ومع أن شرافة مكة قد فقدت خلال العقدين الثامن والتاسع الكثير من نفوذها التقليدي ، وخسر الحجاز استقلاله الذاتي الذي كان يتمتع به من قبل ، وأصبحت الأمور هناك تجري وفق شئنة الوالي التركي ، فقد استمرت المنافسة على الشرافة على أشدها بين ذوى عون أنفسهم من جهة ، ثم بينهم مجتمعين وبين ذوى زيد من جهة أخرى .

فقد أحق الشريف حسين بن علي - وهو من ذوى زيد - أن تصبح الشرافة من نصيب عمه عون الرفيق بدلاً من أن تكون من نصيبه هو وحده ؛ ولذا أخذ ينشر الاتهامات ضد عمه ، حتى غضب العم وأرسل يشكوه إلى السلطان ، فما كان من عبد الحميد إلا أن أرسل يدعو الشريف حسين وأسرته للإقامة في استانبول . وعلى ذلك ، فمنذ عام ١٨٩٣ أقام الشريف حسين مع أسرته وأبنائه الثلاثة : علي وعبد الله وفصل في

العاصمة العثمانية (١) .

ويقول عبد الله (ملك شرق الأردن فيما بعد) في مذكراته : « لقد كانت إقامتنا باستنبول إقامة جبر وإكراه ... وبالرغم من أن السلطان عبد الحميد الثاني ، لما مثل والدي في حضرته يوم وصوله الأستانة ، قال له إنه إنما استدعاه لينشئه ويرجو منه أن يخدم الدولة ويخدمه . وبالرغم من أنه عينه عضواً في شورى الدولة وأمر بأن تهيأ له دار ساحلية في البسفور وتفرش ، فقد كان في الحقيقة ورغم هذه الاعتبارات ، أخذ إلى الأستانة نفيًا وتعريباً ، بناء على معارضة سياسة الظلم والاعتساف بالحجاز ، وأخذ الأموال الطائلة من الحجاج بشتى الأسباب ، تلك السياسة التي اختطها ولاية الحجاز والأمير عون الرفيق » (٢) .

ويرى بعض الكتاب أن إمارة مكة على عهد عون الرفيق بلغت منتهى ضعفها وغاية هبوطها ، وأدى إهمال الشريف لأمور البادية أن ساء الأمن وعم القلق وانتشرت الفتن . وكان هم الشريف التظاهر بالبله والأعمال الجنونية لكي يكون السلطان راضياً عنه . وانفقت مصلحة الوالي العثماني الشخصية مع مصلحة الشريف فتقاسما المصالح حتى أفت الناس من الجور والظلم إلى أن توفي الشريف عون الرفيق عام ١٩٠٥ (٣) . ورغم تدهور أحوال الحجاز ، فقد كان يحظى وقتئذ باهتمام خاص من جانب الدولة العثمانية .

الحجاز وسياسة عبد الحميد الإسلامية :

ويرجع اهتمام الدولة العثمانية بالحجاز إلى سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الإسلامية واحتضانه لفكرة الجامعة الإسلامية ، تلك الفكرة التي

كان السيد جمال الدين الأفغانى (١٨٣٩ - ١٨٩٧) رائدها وداعيتها الأكبر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . فقد كان الأفغانى يؤمن بقوة الوحدة الإسلامية ويسعى إلى إقامة حكومة إسلامية قوية ينضوى إلى رايها جميع شعوب الإسلام (١) ، بهدف مقاومة الأطماع الأوروبية فى العالم الإسلامى والقضاء عليها والتخلص منها .

و يلخص لوثرروب ستودارد Lothrop Stoddard فى كتابه « حاضر العالم الإسلامى ، دعوة الأفغانى وفكرة الجامعة الإسلامية على النحو التالى :
« العالم النصرانى ، على اختلاف أممه وشعوبه عرقاً وجنسية ، هو عدو مقاوم مناهض للشرق على العموم والإسلام على الخصوص . لجميع الدول النصرانية متحدة معاً على ذلك الممالك الإسلامية ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً .

« الروح الصليبية لم تبحر كامنة فى صدور النصارى ككون النار فى الرماد ، وروح التعصب لم تنفك حية معتلجة فى قلوبهم حتى اليوم ، كما كانت فى قلب بطرس الناسك من قبل فالنصرانية لم يزل التعصب مستقراً فى عناصرها ، متغلغلا فى أحشائها ، و متمشياً فى كل عرق من عروقها ، وهى أبداً ناظرة إلى الإسلام نظرة العدا ، والحقد ، والتعصب الدينى الممقوت . وحقيقة هذا الأمر ونتيجته واقعتان فى كثير من الشؤون الخطيرة والمواضع الكبرى ، حيث القوانين والشرائع الدولية لم تعامل فيها الأمم الإسلامية مستوية مع الأمم النصرانية .

« تنتحل الدول النصرانية أعذاراً فى كرهها وهجومها وعدوانها على الممالك الإسلامية وإذلالها وإكراهها ، بقولها إن الممالك الإسلامية

(١) عبد القادر المغربى : جمال الدين الأفغانى ص ٥٥ .

هذه إنما هى من الانحطاط والتدلى بحيث لا تستطیع أن تكون قوامة على شؤون نفسها بنفسها . وفوق جميع هذا ، فهذه الدول النصرانية عينها لم تفتأ تعمل هذا من فاحية ، وتذرع بألوف الذرائع من نواح أخرى ، حتى بالحرب والحديد والنار ، للقضاء على كل حركة حاولها المسلمون فى بلادهم وديارهم فى سبيل الإصلاح والنهضة .

« جميع الشعوب النصرانية مجمعة متفقة على عدا الإسلام ، وروح هذا العدا متمثلة بجهد جميع هذه الشعوب جهداً خفياً مستتراً متوالياً لسحق الإسلام سحقاً .

« تأخذ النصرانية شوارع كل مسلم وآماله ورغباته التى تجول فى صدره ثم تمثلها بصورة الهزء والسخرية والعبث والازدراء . فإن ما يدعو الفرنجة عندنا فى الشرق تعصباً مذموماً محرماً ، هو عندهم فى بلادهم وأوطانهم العصبية الجنسية المباركة والقومية المقدسة ، والوطنية المعبودة ، وإن ما يدعوونه عندهم فى الغرب إساءة النفس ، والشمم ، والشرف الوطنى ، والعزة القومية ، يعدونه فى الشرق غلواً مكروهاً ، وإفراطاً فى حب الوطن ضاراً ، ومقتاً وشناً للأجنبى الغربى .

« جميع هذا يوضح أن العالم الإسلامى يجب عليه أن يتحد اتحاداً دفاعياً عاماً ، مستمسك الأطراف وثيق العرى ، ليستطيع بذلك الزيادة عن كيانه ووقاية نفسه من الفناء المقبل ، وللوصول إلى هذه الغاية الكبرى ، إنما يجب عليه اكتناه أسباب تقدم الغرب والوقوف على نفوذه وقدرته ، (١) .

وعلى العموم ، فإن دعوة الأفغانى للوحدة الإسلامية كانت تقوم على ركنين أساسيين :

(١) لوثرروب ستودارد : حاضر العالم الإسلامى ج ١ ص ١٣٧ - ١٣٨ (ترجمة عجاج نويض) .

أولاً — الحج إلى بيت الله الحرام في مكة ، باعتبار أن الحج ليس فريضة دينية فحسب ، بل هو كذلك بمثابة مؤتمر إسلامي سنوي كبير ، يلتحق فيه المسلمون من كافة أرجاء الأرض ، حيث يتعارفون و « يتباثون العواطف الدينية ويتباحثون في الشؤون الإسلامية » ، ويضعون الخطط ويرسمون الطرائق للدفاع عن الإسلام والمسلمين .

ثانياً — التفاف المسلمين شعوباً وحكومات حول السلطان العثماني ، باعتباره خليفة المسلمين وحامي حمى الإسلام .

وكان أن التفت دعوة الأفغانى للوحدة الإسلامية مع أهداف السلطان عبد الحميد الثانى السياسية ، فبنى عبد الحميد فكرة الجامعة الإسلامية لثلاثة أسباب :

أولاً — باعتبار الجامعة الإسلامية أداة تضمن التفاف العالم العربى حول الخلافة العثمانية ، فتتدعم السيطرة العثمانية على الولايات العربية ، فى وقت كانت الدولة العثمانية تفقد أملاكها فى البلقان بسرعة فائقة .

ثانياً — إن السلطان عبد الحميد الثانى — وهو المعروف باستبداده — كان يبغي من تأييده لحركة الجامعة الإسلامية تأكيد هذا الاستبداد ، اعتقاداً منه بأن فكرة الجامعة الإسلامية تعنى الحكم الاستبدادى للخليفة ، فبطارد بذلك الحركة الدستورية التى أخذت تلح فى الدولة العثمانية آنذاك .

ثالثاً — كان عبد الحميد الثانى يهدف من وراء فكرة الجامعة الإسلامية إلى اتخاذها أداة للضغط على الدول الأوروبية . وذلك إذا نفقت حوله الشعوب الإسلامية العربية وغير العربية الخارجة عن نطاق الإمبراطورية العثمانية والتى كانت تسيطر عليها الدول الأوروبية ، وبالذات الشعوب العربية فى المغرب العربى والمسلمون فى الهند والتتر فى روسيا القيصرية (١) .

(١) محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى ص ٢٣٨

ويقول البروفسور جب Gibb إنه « على الرغم من أن السيد جمال الدين الأفغانى كان صريحاً فى فضح الاستبداد والحكم الفاسد اللذين وجدتهما سائدين فى الممالك الإسلامية المستقلة ، ولم يكونا أقل سيادة فى الإمبراطورية العثمانية ، إلا أن المثل الأعلى لفكرة الجامعة الإسلامية كان مغريباً جداً . وكانت المصالح والعواطف التى أهاب بها من القوة بحيث أن الفكرة أمكنها أن توظف شعوراً يعطف عليها فى كل جزء من الأمة الإسلامية . وإنه وإن كانت الفكرة قد قوبلت بأعظم الحاس لدى الذين لم تكن لهم خبرة شخصية بحكومة الإمبراطورية العثمانية ولا سيما لدى مسلمى الهند الذين شعروا بعد سحق أسرة المغول بالحاجة إلى التأييد الخارجى أمام خطر النهضة الهندوكية ، فقد كان من نتائجها إيقاظ الشعور بالوحدة الإسلامية من جديد وتقويته إلى حد لم يسبق له مثيل حتى ذلك الوقت ، (١) .

والواقع أنه كان فى إطار سياسة عبد الحميد الثانى الإسلامية وتبنيه لفكرة الجامعة الإسلامية أن حظى الحجاز — بصفته مركز الحرمين الشريفين — باهتمام السلطان وعنايته . ويتضح ذلك من أعمال السلطان فى الحجاز ، وأهمها ما بلى :

أولاً — زيادة الأموال التى كانت تدفع للبدو النازلين على طول طريق الحج .

ثانياً — رصد المبالغ الطائلة لإصلاح الحرمين الشريفين .

ثالثاً — إنشاء سكة حديد الحجاز .

وكان السلطان قد أعلن فى أبريل عام ١٩٠٠ إلى العالم الإسلامى عن

(١) جب : وجهة الإسلام . نظرة فى الحركات الحديثة فى العالم الإسلامى ص ٣١
(ترجمة الدكتور محمد عبد الهادى أبو ربه) .

عزمه على بناء خط حديدى من دمشق إلى الأراضى المقدسة في مكة والمدينة المنورة ، وأهاب بالمسلمين في شتى أرجاء العالم أن يكتبوا بأموالهم لهذا المشروع ، وحرص السلطان على أن يكون على رأس قائمة المكتتبين ، فاكاتب بما قيمته ربع مليون دولار . وفي عام ١٩٠٤ بلغ قيمة ما جمع من تبرعات من العالم الاسلامى زهاء ثلاثة أرباع مليون دولار . وفضلا عن ذلك ، فقد أمر السلطان بخصم ما قيمته ١٠ ٪ من مرتبات جميع موظفي الإمبراطورية المدنيين والعسكريين لصالح المشروع . ويقدر مجموع الأموال التي جمعت أخيراً للمشروع بحوالى خمسة عشر مليون دولار . ومع أن المهندسين الذين أشرفوا على المشروع الذي بدى العمل به في ربيع عام ١٩٠٠ كانوا من الإيطاليين ، إلا أن الذين قاموا بالدور الأكبر في بناء الخط الحديدى كانوا من جنود الجيش والفلاحين . وفي وقت من الأوقات بلغ عدد العاملين في بناء الخط حوالى سبعمائة ألف شخص . وفي ٣١ أغسطس عام ١٩٠٨ - أى في عيد جلوس السلطان الثانى والثلاثين - وصل الخط الحديدى إلى المدينة المنورة (١) .

ولا يخفى أن الغرض الظاهر من إنشاء هذا الخط الحديدى كان خدمة حجاج بيت الله الحرام وتسهيل وصولهم إلى الأراضى المقدسة ، في حين أن الغرض الحقيقى كان يتعلق بمسائل سياسية وعسكرية :

فن الناحية السياسية ، كان عبد الحميد الثانى يرغب أن يساعد بناء هذا الخط على خضوع رعاياه له وتقبلهم لحكمه الاستبدادى . وفي ذلك يقول السفير البريطانى في الأستانة في تقريره لعام ١٩٠٧ إلى حكومته : « يمكننا أن نقرر بأنه بين حوادث السنوات العشرة الأخيرة على الأقل ، يوجد عنصران بارزان في الموقف السياسى العام : أولهما خطة السلطان الماهرة التي

Earle, E.M. : Turkey, The Great Powers, and the Bagdad Railway, p. 27. (١)

استطاع أن يظهر بها أمام ثلاثمائة مليون من المسلمين في ثوب الخليفة الذى هو الرئيس الروحى للدين الإسلامى ، وأن يقيم لهم البرهان على قوة شعوره الدينى وغيرته الدينية ، ببناء سكة حديد الحجاز ، التي ستمهد الطريق أمام كل مسلم للقيام بفريضة الحج . وبهذا تفتح له ولهم أبواب الحياة الأخرى . وقد ترتب على هذه السياسة أنه أصبح حائزاً على خضوع رعاياه له بشكل لم يسبق له مثيل ، فباتوا نتيجة هذا الخضوع راضين عن حكمه الاستبدادى الذى قد لا نجد في جميع أدوار التاريخ ما يحاكي شدته . فإذا ما كتب لمسلم أن يئن تحت وطأة الاضطهاد والاستعباد القاسى من جانب الحكومة ، أعلن شكواه من الموظفين دون أن ينسب للخليفة أى شيء . ثم تحدث السفير عن العنصر البارز الثانى وهو علاقة عبد الحميد الثانى بالإمبراطور ألمانيا .

أما من الناحية العسكرية ، فقد كان غرض عبد الحميد الثانى من بناء خط حديد الحجاز هو إيجاد وسيلة فعالة للنقل البرى تحمل جنوده إلى شبه جزيرة العرب ، ومنها إلى أطرافها ، وخاصة إلى المضطرب . وما يحذر ذكره أن هذا الطريق البرى قد فاق الطريق البحرى عبر قناة السويس من ناحية السرعة والسهولة . فقد كان الطريق البحرى يستغرق حوالى اثنى عشر يوماً من ساحل الشام إلى الحجاز ، في حين كان الطريق البرى لا يستغرق سوى أربعة أو خمسة أيام على الأكثر . وعلاوة على ذلك ، فإن الدولة العثمانية لم تكن تملك وقتئذ الكثير من السفن الصالحة التي يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ سياسة عبد الحميد الثانى العسكرية في شبه جزيرة العرب .

وعلى العموم ، فقبل أن يصل الخط الحديدى إلى المدينة المنورة عام ١٩٠٨ ، كان الشريف عون الرفيق قد قضى نحبه منذ عام ١٩٠٥ ، فتولى شرافة مكة أحد أقربائه وهو على بن عبد الله بن محمد بن عون (١٩٠٥ - ١٩٠٨) الذى ترك الحجاز ليعيش في مصر بعد ثورة ١٩٠٨ في تركيا ، وعين

الباب العالي بدلا منه في شرافة مكة الشريف عبد الإله ، وهو أخ لعون الرقيق ، ولكنه كان مسنأ وتوفي في استانبول قبل أن يتسلم الشرافة فعلا (١) .

الانحياز بينه وبين الحجاز :

ونجم عن وفاة الشريف عبد الإله أن صار كل من الشريف الحسين ابن علي والشريف علي حيدر (٢) يبدلان قصارى جهدهما في المسعى لدى الباب العالي للظفر بمنصب شرافة مكة . وكان الشريف علي حيدر - وهو حفيد الشريف عبد المطلب بن غالب من ذوى زيد - يرى أنه أحق بالشرافة من الحسين بن علي ، وجدير به أن يرجعها إلى ذوى زيد . أما الحسين ابن علي ، فكان كما سبق القول يقيم مع أسرته وأبنائه الثلاثة : علي وعبدالله وفيصل في استانبول منذ عام ١٨٩٣ ، بناء على دعوة السلطان عبد الحميد الثانى له بسبب الخصومة التى كانت بينه وبين عمه الشريف عون الرقيق .

ويروى عبد الله فى مذكراته ما قام به من أجل إعطاء الشرافة لأبيه الحسين ، فيقول : « سعيت أنا لدى والدى للمطالبة بحقه من الإمارة ، من حيث أنه الأحق الأكبر ، فأقنعت به بعد جهد ، وقبل تسطير مذكرة بهذا الطلب إلى جلالة السلطان بوساطة الصدر الأعظم كامل باشا . وكانت المذكرة كما يلي : « بناء على وفاة عمى الشريف عبد الإله بن محمد أمير مكة ، بعد عزل ابن عمى الشريف علي بن عبد الله بن محمد وخلو مقام الإمارة ، ولكونى أسن العائلة الهاشمية وأحقها بمقام الآباء ، استرحم جلالة السلطان أن يتكرم بإيصالى إلى حقي الذى لا يخفى على جلالته مع صداقتى وإخلاصى . وأخذت المذكرة بنفسى ، وذهبت بها إلى الصدر الأعظم كامل باشا ودفعها

De Gaury, Gerald : op. cit., p. 261.

(١)

ثم انظر مذكرات الملك عبد الله المنشورة عام ١٩٥٠ باللغة الإنجليزية :

Memoirs of King Abdullah of Transjordan (ed. by P.P. Graves) p. 43.

(٢) انظر سيرته فى الكتاب التالى : Stitt, G. : A Prince of Arabia (1948).

إليه (ثم) كتبت برقية إلى مقام السلطنة قلت فيها : نظراً لشغور مقام الإمارة الجليلة بمكة المكرمة ، ولكونى صاحب الحق ، فأننى أفتظر من الأعطاف السنية السلطانية عدم حرمانى حقي وتعيينى فى مقام أبائى ، وعنونتها بثلاثة عناوين للعرض على السلطان : بوساطة الصدارة العظمى إلى الاعتبار السنية ، وبوساطة مشيخة الإسلام العليا إلى الاعتبار السنية ، وبوساطة رئيس كتاب القصر السلطاني إلى الاعتبار السنية ، (١) .

وكان رجال الاتحاد والترقي يميلون بادىء ذى بدء إلى إعطاء إمارة مكة للشريف علي حيدر ، ولكن « ظروفًا خاصة جعلتهم يختارون الحسين على الرغم من صداقته للسلطان » عبد الحميد الثانى . وكان من العوامل التى ساعدت الحسين بن علي ، على تبوء شرافة مكة ما يلي (٢) :

أولاً - الوعود الكثيرة التى صار الحسين يبذلها للدولة بمقاومة الأتراك الثائرين فى عسير ونجد واليمن .

ثانياً - حاجة الاتحاديين إلى أمير عربى قوى يبطش لهم بالمعارضين فى شبه الجزيرة العربية ، بعد أن خرج آل الرشيد عليهم بالرغم من ولائهم السابق للدولة ، حتى اقتسم النفوذ فى شبه الجزيرة عدد من الأمراء الذين لا يقيمون للدولة وزناً كبيراً .

ثالثاً - حاجة الحكومة المركزية فى استانبول إلى أمير مكة لإنجاح مشروع سكة حديد الحجاز وحماية الخط من غارات البدو . وكان هذا الخط قد وصل كما عرفنا عام ١٩٠٨ إلى المدينة المنورة ، وأريد الآن مده إلى مكة .

ولهذه الأسباب إذن مال الاتحاديون إلى جانب الحسين بن علي ،

(١) مذكرات الملك عبد الله ص ٢٥ .

(٢) أنيس صايغ : الهاشميون والثورة العربية الكبرى ص ٣٧ .

فعينوه في سبتمبر عام ١٩٠٨ أميراً على مكة ، ومنذ هذا الوقت حرص الحسين على إظهار ولائه للاتحاديين ، الذين أصبح لهم النفوذ الأعلى في الدولة بعد عزل السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩ . ومع أن الشريف حسين ناضل ضد تدخل هؤلاء في شئون إمارته ، إلا أنه صار يبذل قصارى جهده لتأييد نفوذ العثمانيين في سائر أنحاء شبه الجزيرة العربية ، ويتحد معهم في منازعة أعدائهم . والسبب في ذلك أن الحسين أراد أن يتخذ من ولائه الظاهر للأتراك ستاراً يخفي وراءه أطماعه الحقيقية ، والتي كانت تدور وقتئذ حول توسيع سلطان شرافته على القبائل في المناطق التي كان قد تقلص نفوذها عنها أيام شرافة عبد الله بن محمد بن عون (١٩٠٥ - ١٩٠٨) .

وعلى ذلك ، فاستجابة لرغبة الدولة ، سير الحسين بن علي عام ١٩١٠ الحملات إلى عسير ضد السيد محمد علي الإدريسي الذي تزعم الثورة بها ضد الأتراك . وسير الحسين كذلك الحملات إلى إقليم القصيم ، وكاد يشتبك في قتال مع عبد العزيز آل سعود أمير نجد خدمة للاتحاديين . وتعددت مناورات الشريف حسين لإزعاج ابن سعود خلال سنتي ١٩١١ و ١٩١٢ (١) . وحتى سنة ١٩١٣ كان الشريف لا يزال يحرض القبائل - خصوصاً عتيبة - على ابن سعود (٢) .

ومع ذلك ، فقد كانت علاقات الشريف حسين بالاتحاديين آخذة في التوتر ، ويرجع ذلك إلى سياسة الاتحاديين القائمة على المركزية الإدارية الصارمة وإلغاء الامتيازات التي تمتعت بها من قديم إمارة مكة ، فبدأوا على التدخل في شئون الولايات ، وراح أنصارهم في الحجاز يعملون لتقييد سلطة الشريف . ولما كان الأخير حريصاً على دعم مركزه في شرافة

(١) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وماحقاقه ص ١٩٠ - ١٩٢ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ص ٢٠٣ .

مكة وبقاء هذه الإمارة في ذوى عون ، فقد كانت سياسة الاتحاديين هذه كفيلة بأن تجعله ينقلب على الدولة ويستعين عليها ببريطانيا ، التي لوحث له بإمكانية تبوؤه منصب الخلافة مقابل إعلان الثورة على الأتراك . وفي ١٠ يونيو عام ١٩١٦ أعلن الشريف حسين بالفعل الثورة على الدولة العثمانية ، وهي الثورة التي خدمت استراتيجية الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى ، وانتهت في أكتوبر عام ١٩١٨ بتحرير الحجاز وبلاد الشام من الحكم العثماني .

انتهى عام ١٦٧٠ بفضل قبيلة آل حميد من بني خالد التي ظلمت تناضل الأتراك فضلاً مريراً طوال ثمانين عاماً تقريباً (١). وفي خلال هذه الفترة تداول حكم الأحساء من الأتراك العثمانيين أربعة باشوات ، هم فاتح باشا ثم على باشا فمحمد باشا ، وأخيراً عمر باشا ، الذي استسلم لبرك بن غرير آل حميد الخالدي (٢).

وعلى هذا النحو انهار سلطان الأتراك في شرق شبه الجزيرة العربية منذ أوائل العقد السابع من القرن السابع عشر ، كما انعدم سلطانهم على قبائل نجد وشمر واكتفوا منذ منتصف القرن السادس عشر بممارسة سيادة اسمية على وسط شبه الجزيرة العربية (٣). وكان من العوامل التي ساعدت على ذلك:

- ١ - استقلال اليمن عام ١٦٣٥ وانسحاب الجيوش العثمانية منها .
- ٢ - تحول النفوذ العثماني إلى سيادة اسمية بحتة في الحجاز .
- ٣ - ضعف هيبة سلاطين آل عثمان بعد مراد الرابع وانشغالهم بالفتن الداخلية والحروب الخارجية .

العمارة السعودية الأولى :

وعمل بنو خالد منذ أن طردوا الأتراك العثمانيين من الأحساء على بسط نفوذهم على المناطق المجاورة ، واستطاعوا بالفعل أن يسيطروا على الشواطئ الغربية للخليج العربي من شبه جزيرة قطر جنوباً إلى البصرة شمالاً ، كما راحوا يتدخلون في شئون نجد . وعلى أواخر القرن السابع عشر

(١) Philby, H. St. J. : Saudi Arabia, p. 25.

(٢) أحمد مصطفى أبو حاكمه : تاريخ شرق الجزيرة العربية في العصور الحديثة ص ٤٨ .

(٣) Benoist-Méchin, J. : op. cit., p. 46.

٩٥ - الدولة العثمانية

الفصل الخامس

محاولات التوسع العثماني في نجد

لم يمتد الحكم العثماني إلى قلب شبه جزيرة العرب بعد سقوط الحجاز واليمن في أيدي العثمانيين ، بل تركز على أطرافها الغربية ، أو بالأحرى على سواحل البحر الأحمر الشرقية . وفي خلال العقد الخامس من القرن السادس عشر حاولت الدولة العثمانية غزو وسط شبه الجزيرة العربية ، فأرسل السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦) حملة كبيرة حوالى عام ١٥٥٠ بقيادة باشا دمشق لإخضاع قبائل شمر ونجد . إلا أن هذه الحملة - كما يقول جاك بنوا مشين - شأنها شأن الجيوش الأجنبية التي تغزو الصحراء تلاشت دون أن تترك وراءها أثراً مثل الأخوار التي تبتلعها الرمال (١).

وفي أوائل العقد الأخير من القرن السادس عشر غزا الأتراك العثمانيون بمساعدة قبائل المنتفك مقاطعة الأحساء واحتلوها ، وعينوا عليها فاتح باشا أول وال عليها بعد إخضاع عشيرة أجود بن زامل الجبري العقيلي القيسية (٢). ولا شك أن مركز الأتراك العثمانيين قد قوى في الجزء الشرقي من شبه جزيرة العرب عندما استعادوا بغداد من الاحتلال الفارسي عام ١٦٣٨ في عهد السلطان مراد الرابع (١٦٢٣ - ١٦٤٠) . ولا شك كذلك أن وضع الأتراك في هذا الجزء الشرقي من شبه الجزيرة قد تحسن كثيراً إبان عهد السلطان محمد الرابع (١٦٤٨ - ١٦٨٧) عندما احتل مصطفى باشا مدينة البصرة عام ١٦٦٧ ، إلا أن الحكم العثماني في الأحساء لم يلبث أن

Benoist-Méchin, J. : Arabian Destiny, pp. 45-6.

Philby, H. St. John : Saudi Arabia, pp. 10-11.

(١)

(٢)

كان سكان نجد يعترفون بأن شيخ بنى خالد هو أقوى جيرانهم ، فسعوا إلى إرضائه بالهدايا وتقديم فروض الطاعة .

على أنه في الوقت الذي تجمعت فيه خيوط النفوذ في شرق شبه الجزيرة العربية بيد شيخ بنى خالد ، كانت نجد وشبه الجزيرة عموماً باستثناء عمان واليمن والحجاز لا تزال تشكو من الافتقار للوحدة . إذ كانت مقسمة إلى عدد كبير من المقاطعات أو المدن المستقلة التي تحكم نفسها برئاسة أمير أو شيخ إحدى القبائل الذي يستند إلى عصية قوية . وكان الدين لا يزال بين هذه القبائل في شكله البدائي إلى حد كبير ، إذ أهملت شعائره بين سكان المدن ، وتوقف العمل بهذه الشعائر بين أفراد القبائل^(١) . ويتضح مما رواه الرحالة ولیم جيفورد بلجريف William Gifford Palgrave (١٨١٦-١٨٨٨) أن الكثير من البدع والخرافات والعادات المتصلة بعبادة الأصنام كعبادة الشمس والقمر والنجوم التي كانت منتشرة في عصر الجاهلية قبل ظهور الإسلام ، كانت لا تزال تجد مكاناً لها بين القبائل ، كما أن عمليات الختان وشعائر الزواج المقدسة كانت قد توقفت تماماً^(٢) .

ولم يشعر أمراء نجد أو شيوخ قبائلها بالخوف على سلطانهم من الضياع قبل عام ١٧٤٥ ، حين بدأت قوة الدرعية في الظهور على حيز السياسة العامة في نجد ، بعد أن لجأ الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى محمد بن سعود أمير الدرعية وتحالف معه على نشر الدعوة الوهابية وإقامة دولة الموحدين في نجد^(٣) . ولا يخفى أن انتشار البدع والخرافات وارتداد القبائل إلى ممارسة عادات الجاهلية الذميمة ، كان مبعث ظهور الدعوة الوهابية على يد الشيخ

(١) Dickson, H.R.P. : Kuwait and her Neighbours, p. 111.

(٢) انظر كتاب رحلة بلجريف بعنوان : A Narrative of a year's journey through Central and Eastern Arabia, 2 vols., London, 1865.

(٣) أحمد مصطفى أبو حاكمه : تاريخ شرق الجزيرة العربية في العصور الحديثة ص ١٥ .

محمد بن عبد الوهاب ، الذي أخذ يعمل في سبيل تهذيب عادات سكان نجد وتنقية التعاليم الدينية عما شابها من ضلال وشرك . وكان لب دعوته الرجوع بالدين إلى الوحدةانية ، فلا مصدر إلا القرآن الكريم ولا حكم إلا حكم السنة .

ولقي ابن عبد الوهاب في أول الأمر من الاضطهاد ما حمله على الالتجاء إلى محمد بن سعود أمير الدرعية من مدائن نجد ، فأقام هناك يلشع دعوته بين جماهير المسلمين حتى توافد على خلوته الألوف من المؤمنين المتلمذين على تعزيز الدين . وفي عام ١٧٤٥ اعتنق محمد بن سعود الدعوة الوهابية وتعهد بنشرها في بلاد العرب ، وبايعه ابن عبد الوهاب على أن يكون إماماً يتبعه المسلمون . وأصبحت الدعوة الوهابية منذئذ دعوة دين ودنيا ، وطمحت إلى توسيع نطاق نشاطها في بلاد العرب قاطبة ، واقتربت بتحدى سيادة العثمانيين .

وقضى محمد بن سعود نحبه عام ١٧٦٥ ، خلفه ابنه عبد العزيز الذي صار يغزو في شبه جزيرة العرب «شمالها وشرقها وجنوبها»^(١) ، ففتح الرياض ثم القصيم وغزا الأحساء ، كما وجه سراياه إلى الجوف شمالي النفوذ واستولى على وادي السرحان وضمه إلى حكمه ، وسار ابنه سعود في طريقه ، فغزا مقاطعة الخرج والأفلاج ووادي الدواسر ووصل في فتوحاته إلى عسير غرباً وإلى عمان جنوباً^(٢) .

ومن الجدير بالذكر أن آل سعود قد اتخذوا من بنى خالد موقف المدافع لا المهاجم مدى عشرين سنة ، أي منذ عام ١٧٤٥ إلى عام ١٧٦٥ ، ولكنهم اتخذوا بعد ذلك موقف المهاجم . إذ توالى غزواتهم على أرض الأحساء واشتدت بنوع خاص في الفترة ما بين ١٧٩٣ و ١٧٩٥ حتى تم لهم القضاء

(١) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وماحقته ص ٤٦ .

(٢) فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ص ٣٢٩ - ٣٣٠ .

على نفوذ بني خالد في الأحساء وشرقي شبه الجزيرة العربية (١).

وكان محمد بن عبد الوهاب قد توفي عام ١٧٩٢ ، وقت أن كانت جيوش الشريف غالب بن مساعد شريف مكة زاحفة من الحجاز لمحاربة أهل نجد دون طائل ، ووقت أن كان سعود يحارب عرب المنتفك خارج البصرة (٢) وفي أوائل عام ١٧٩٩ أعد سليمان باشا والي العراق حملة كبيرة لا يقل عددها عن ثمانية عشر ألفاً من الفرسان والجنود النظاميين والبدو لغزو الأحساء . وأسرع أهل الهفوف والمبرز وقرى الواحة الأخرى بإعلان خضوعهم لقائد الحملة على الكيخيا (الكرجي) ، إلا أن حاميات حصون الهفوف والمبرز تحدت الغزاة ، الذين وجهوا في البداية اهتمامهم إلى المبرز . ولمدة شهرين كاملين ، من أوائل فبراير إلى أوائل أبريل عام ١٧٩٩ ، حاول على الكيخيا احكام الحصار على حامية المبرز الصغيرة التي لم يتجاوز عددها المائة ، ومع أنه أحدث بعض الصدوع في أسوار الحصن ، إلا أنه فشل في الاستيلاء عليه . وعندما سمع بوصول جيش سعود لنجدة الحاميات المحاصرة ، اضطر إلى رفع الحصار والعودة من حيث أتى (٣) وعندئذ وضع سعود يده على الأحساء وعاقب العناصر التي أعلنت خضوعها الأتراك (٤).

وتلا ذلك أن غزا سعود عام ١٨٠٠ كربلاء والمدن العراقية الجنوبية وأزال رجاله منها القباب والمشاهد (٥) ، ونقلوا ما فيها من كنوز الشيعة الموروثة من الذهب والفضة والرياش الثمين . وكان من العوامل التي أعانت سعود على الاستيلاء على الأحساء وغزو العراق الجنوبي ، وجود الحملة

(١) أحمد مصطفى أبو حاكم : تاريخ شرقي الجزيرة العربية في العصور الحديثة ص ٥١ .

(٢) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وماحقته ص ٤٧ .

(٣) Philby, H. St. John : Saudi Arabia, pp. 91-92.

(٤) Dickson, H.R.P. : Kuwait and her Neighbours, p. 114.

(٥) أحمد علي : آل سعود ص ٤٨ .

الفرنسية في مصر (١٧٩٨-١٨٠١) وانشغال الدولة العثمانية بمواجهتها (١).

ولم يمض وقت طويل حتى اتجه السعوديون إلى الحجاز ، فدخلوا بقيادة سعود مكة عام ١٨٠٣ من غير أن يستل الشريف غالب سيفاً واحداً للدفاع عنها ، بل أثر الحرب إلى جدة (٢) . وعين سعود الشريف عبد المعين بن مساعد شقيق غالب أميراً على مكة . وكان بعد عامين أن استولى السعوديون في عهد سعود بن عبد العزيز الملقب بالسكبير (١٨٠٣-١٨١٥) على المدينة المنورة ، وأخذوا « كل ما في الحجرة النبوية من الجواهر » ، وتغالوا في مطاردة المخالفين من أهل الحجاز وهدم قباب المساجد ومحاربة كل ما لا يتفق مع ما آمنوا به من بساطة الإسلام الأولى . وبعد سقوط الحجاز اتجهت أنظار السعوديين إلى الشمال ، فوصلوا إلى حوران والكرك ووقفوا منتصرين على أبواب الشام وفلسطين ، وأوقعوا الهزيمة بجند الدولة الذين خرج بهم والي الشام عبد الله العظيم للحج في عام ١٨٠٥ .

ولما تقلص نفوذ العثمانيين من شبه جزيرة العرب والحجاز خصوصاً ، وعجزت جيوش الدولة عن كسر شوكة السعوديين وإخضاعهم ، لجأ الباب العالي عام ١٨٠٧ إلى محمد علي والي مصر وكلفه « بتصفية الحرمين الشريفين واستخلاصهما » من أيدي السعوديين ، واسترداد سلطة الدولة المشرفة على الزوال في شبه الجزيرة .

غير أن محمداً علياً لم يلب طلب الباب العالي إلا في عام ١٨١١ ، حين أرسل حملة إلى الحجاز بقيادة ابنه طوسون ، ثم أتبعها عام ١٨١٣ ، بحملة أخرى تولى هو قيادتها ، وأخيراً أرسل عام ١٨١٦ حملة ثالثة بقيادة ابنه إبراهيم أقدر أبنائه وأظهرهم بأساً . وزحفت الحملة من الحجاز صوب الدرعية

(١) Benoist-Méchin, J. : Arabian Destiny, p. 52.

(٢) De Gaury, Gerald : Rulers of Mecca, pp. 186-7.

عاصمة الإمارة السعودية ، واستولت في طريقها على عنيزة وبريدة وشقرا ، ثم ضربت الحصار على الدرعية ، وكان حصاراً طويلاً استمر من ٦ أبريل إلى ٩ سبتمبر عام ١٨١٨ ، وانتهى باستسلام الأمير عبد الله بن سعود (١) ودخول إبراهيم باشا الدرعية ، حيث أرسل من هناك الأمير السعودى فى حراسة مشددة إلى مصر ، ثم أرسل من القاهرة إلى الآستانة برجاه من محمد على بالعفو عنه . ولكن السلطان محمود الثانى شهر بعبد الله فى شوارع الآستانة ثلاثة أيام كاملة ، ثم أمر بإعدامه شنقاً فى الميدان المواجه لمسجد أيا صوفيا (٢) أما إبراهيم فقد مكث بالدرعية حوالى تسعة أشهر ، وقبل أن ينسحب منها فى عام ١٨١٩ عانداً إلى مصر ، قام بتدميرها تدميراً تاماً . وبذلك انهارت الإمارة السعودية الأولى على يد إبراهيم باشا ، وأصبحت نجد منذئذ تابعة لباشوية القاهرة (٣) .

تأسيس الإمارة السعودية الثانية :

واستمرت نجد تابعة لباشوية القاهرة ما يقرب من ثلاثة وعشرين عاماً . وفى خلال هذه الفترة كانت القوات المصرية تحتل نجد أحياناً وتكتفى حكومة القاهرة بتسلم الجزية منها أحياناً أخرى . وتمتع الحكم المصرى أثناء وجود إبراهيم باشا فى نجد بسمعة طيبة ، خصوصاً فى جبل شمر والقصيم والأحساء ، حيث كان إبراهيم قد استقبل على حد قول هارولد ديكسون كمحرر من الحكم الوهابى (٤) . غير أنه حدث بعد رحيل إبراهيم

(١) كان سعود بن عبد العزيز قد توفى بالدرعية فى عام ١٨١٤ .

(٢) Benoist-Méchin, J. : op. cit., p. 53.

(٣) بخصوص حالات محمد على فى شبه جزيرة العرب ، انظر :

Driault, E. : La formation de l'Empire de Mohamed Aly. De l'Arabie au Soudan (1814-1823). Le Caire, 1938 ; Weygand : Histoire militaire de Mohamed Aly et des Fils, 2 vols., Paris, 1936.

(٤) Dickson, H.R.P. : Kuwait and her Neighbours, p. 122.

باشا أن أثارت القوات التركية والألبانية بقسوتها واعتداءاتها المتكررة حفيظة الأهالى ، مما أدى إلى انتشار الفوضى وحدثت مذابح للأتراك على يد القبائل عام ١٨٢٢ فى الرياض عاصمة نجد الجديدة ، إذ أن الدرعية لم تشهد أبداً بعد تدميرها . ويقول فيلي : « لم تكن المنازعات المميتة والمؤامرات وحوادث القتل التى تلت رحيل إبراهيم باشا عن القصيم وحريلة وغيرها من الأماكن سوى مجرد موجة من الرعب فى مجرى الحوادث الرئيسى الذى بدأ يظهر من خلال الفوضى الضاربة أطنابها ، (١) . وفى وسط هذه الفوضى راح تركى بن عبد الله آل سعود — الذى كان قد لازم إقليم الخرج عند استسلام الدرعية — يعمل منذ عام ١٨٢٢ لإعادة سيطرة آل سعود فى نجد ، ونجح فى ذلك عندما استسلمت حامية الرياض التركية فى أكتوبر عام ١٨٢٤ ، ودخل تركى الرياض ولم يلبث أن بايعه معظم أهل نجد (٢) . وفى خريف عام ١٨٢٩ زحف تركى وابنه فيصل على إقليم الأحساء الذى كان يعتمد عليه اقتصاد نجد إلى حد كبير ، وتمسكنا من إعادة هذا الإقليم إلى حظيرة السيطرة السعودية (٣) .

والواقع أنه فى خلال عشر سنوات ، من ١٨٢٤ إلى ١٨٣٤ ، استطاع تركى أن يثبت سلطته فى نجد والأحساء وحتى عمان ، وأن يبسط نفوذه على طول شواطئ الخليج العربى حتى رأس الحد ، إلا أنه ظل مع ذلك يدين بالولاء والتبعية لباشوية القاهرة ويدفع لها الجزية (٤) . وفى صيف عام ١٨٣٤ اغتيل تركى وهو خارج من المسجد بعد صلاة الجمعة ، بتدبير من ابن أخته مشارى بن عبد الرحمن (٥) وخلفه ابنه فيصل .

(١) Philby, H. St. J. : Saudi Arabia, p. 150.

(٢) أحمد على : آل سعود ص ٨٦ .

(٣) Philby, H. St. J. : op. cit., pp. 161-3.

(٤) Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 123.

(٥) أحمد على : آل سعود ص ٨٩ .

ولما كانت حكومة القاهرة قد أهملت منذ فترة شئون نجد وشرقي شبه الجزيرة العربية وركزت اهتمامها في ساحل البحر الأحمر الشرقي مكتفية بأن تكون صاحبة الكلمة في الحجاز وعسير واليمن ، فقد انتهز فيصل بن تركي هذه الفرصة فبدأ عهداً بقطع الجزيرة التي كان يدفعها أبوه لباشوية القاهرة^(١). ولا شك أن هذه الخطوة قد أثارت محمداً علياً ، فصمم على إخضاع فيصل لإرادته وتولية خالد بن سعود مكانه . وكان خالد هذا أحد أفراد العائلة المالكة الذين أخذهم إبراهيم باشا معه إلى المنفى في مصر ، حيث أمضى زهاء ثمانية عشر عاماً .

وفي أواخر عام ١٨٣٦ أو بداية العام التالي ، وصل خالد إلى ينبع بصحبة اسماعيل أغا قائد الحملة المصرية التي قدر عددها بألني مقاتل . وعندما اقتربت الحملة من نجد ، فر فيصل إلى الأحساء في بداية شهر مايو عام ١٨٣٧ ، وراح يحشد جيشاً من قبائل مطير والعجمان وسبيع ومن مدن الأحساء وقراها ، كما انضم إليه أهل الخرج والحوطة .

وفي أوائل عام ١٨٣٨ وصل خورشيد باشا على رأس إمدادات ونجدات ليتولى قيادة الحملة المصرية خلفاً لإسماعيل أغا . ولم يلبث أن اشتبك خورشيد مع فيصل في عدة معارك انتهت بهزيمة الأمير السعودي وأمره . وفي ٢٠ ديسمبر عام ١٨٣٨ أرسل فيصل إلى القاهرة^(٢) ، وعين مكانه خالد بن سعود . وبذا بدأ ما يطلق عليه هارولد ديكسون احتلال المصريين الثاني لنجد^(٣) ، وهو احتلال لم يطل أمدته وانتهى بعد عامين باستدعاء القوات المصرية من شبه جزيرة العرب (١٨٤٠) .

ومع أن انسحاب القوات المصرية من كافة أنحاء شبه الجزيرة العربية قد أتاح لخالد بن سعود الفرصة لكي يسير نحو الاستقلال في نجد ، إلا أن

Dickson, H.R.P.: op. cit., p. 123.

(١)

Philby, H. St. J. : Saudi Arabia, pp. 176-181.

(٢)

Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 123.

(٣)

أبن عمه عبد الله بن ثنيان لم يلبث أن شق عصا الطاعة عليه واضطره إلى الفرار بنفسه وأهله إلى الأحساء . وبذا انتهى حكم خالد الذي استمر أقل من ثلاث سنوات ، وخلفه عبد الله بن ثنيان .

على أن حكم ابن ثنيان لم يستمر طويلاً . فقد استطاع فيصل بن تركي أن يهرب في فبراير عام ١٨٤٣ من سجنه بالقاهرة ويعود إلى نجد ليطالب بالعرش من جديد . وبعد مقاومة من جانب ابن ثنيان تمكن فيصل من دخول الرياض في أواسط عام ١٨٤٣ ، حيث زج بابن ثنيان في السجن وصادر جميع ممتلكاته ، ولكن عفا عن أعوانه ، وأطلق سراح جميع الذين ألقى بهم ابن ثنيان في السجن ، ثم عوضهم عما فقدوه من أملاك وسارع أهل الرياض يمنئون فيصلاً بمناسبة توليه عرش أجداده بعد فترة تقل عن خمس سنوات^(١) .

وامتدت المرحلة الثانية من حكم فيصل من عام ١٨٤٣ إلى عام ١٨٦٦ . وفي خلال هذه المرحلة لم تكن الاستانة أو القاهرة تمارس أى سلطة أو نفوذ في نجد تحت أى شكل من الأشكال^(٢) . وتعتبر هذه المرحلة من حكم فيصل من عهود ازدهار الدولة السعودية أو على حد قول فيلي ، مدخل تاريخ شبه الجزيرة العربية الحديث . إذ أنه لما كانت الحاميات التركية الصغيرة المبعثرة في صحارى وسط شبه الجزيرة العربية قد انسحبت إلى الحجاز - والمدينة المنورة بالذات - إبان حكم ابن ثنيان القصير الأمد ، فلم تكن هنالك إذن قوات أجنبية تزعج فيصلاً داخل مملكته ، مما ترتب عليه أن امتأنت نجد مجرى حياتها العادية ، الذي كان يتضمن الخروج للرعى أو الغزو خلال فصلي الشتاء والربيع من كل سنة ، وفترة راحة وخمول خلال شهور الصيف الحارة^(٣) .

Philby, H. St. J. : op. cit., pp. 192-3.

(١)

Dickson, H.R.P. : op. cit., pp. 123-4.

(٢)

Philby, H. St. J. : op. cit., pp. 193-5 .

(٣)

وعلى العموم ، فقد انصرف فيصل بعد تسلمه العرش إلى اختيار الموظفين الأكفاء للمناصب المختلفة في أقاليم نجد ومقاطعاتها ، وعمل في الوقت نفسه لاستعادة الأملاك التي فقدتها الإمارة السعودية ، وحقق بهذا الصدد نجاحاً كبيراً . فأخضع الأحساء وشتت شمل القبائل التي كانت تتنازع عليها خصوصاً المناصير وبني مرة والعجمان ، وامتدت سلطته إلى القصيم والعارض حتى أطراف الحجاز وعسير . فضلاً عن ذلك ، فقد دانت له إمارة جبل شمر حيث كان يحكم آل الرشيد في حائل .

ويرجع منشأ إمارة آل الرشيد في حائل إلى عام ١٨٣٥ ، حينما كافأ فيصل لإبان فترة حكمه الأولى عبد الله بن علي الرشيد صديقه ونصيره في القضاء على فتنة مشاري بن عبد الرحمن (١) ، بتعيينه حاكماً على جبل شمر بدلاً من صالح بن عبد المحسن حاكم الجبل وقتذاك ، والذي كان يمثل مشيخة آل علي الحاكمة في حائل (٢) . ولكن عبد الله لم يلبث أن أرغم قبائل وادي السرحان على الخضوع ودفع الزكاة له ، كما بسط نفوذه على سائر العشائر والقبائل في جبل شمر وأطرافه (٣) . ويبدو أنه كان بسبب تشجيع أمير مكة الشريف محمد بن عون أن شعر عبد الله عام ١٨٤٦ أنه أصبح من القوة بحيث يستطيع الانفصال عن الرياض (٤) . ومع أنه غدا منذ هذا الحين سيد جبل شمر المطلق ، إلا أن المنية عاجلته في مايو عام ١٨٤٧ ، وقت أن كان الشريف محمد بن عون يغزو إقليم القصيم ، خلفه ابنه طلال الذي سارع بعد عودة شريف مكة إلى الحجاز بتقديم فروض الولاء لفيصل .

(١) كان مشاري قد أسرع عقب اغتيال الإمام تركي بن عبد الله عام ١٨٣٤ باحتلال قلعة الرياض وإرغام أهلها على الاعتراف به أميراً .

(٢) Philby, H. St. J. : op. cit., p. 173.

(٣) فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ص ٣٤٢ .

(٤) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 112 ; de Gaury, Gerald : op. cit., p. 247.

وعلى هذا النحو استطاع فيصل بن تركي أن يسترجع كل الأملاك تقريباً التي فقدتها الإمارة السعودية ويبسط نفوذه على الشطر الأكبر من شبه الجزيرة العربية .

والحقيقة أن الإمارة السعودية الثانية بلغت منذ منتصف القرن التاسع عشر درجة من القوة لم تلتفت نظر حكومة الهند البريطانية لحسب ، بل كذلك فرنسا ، التي كانت يحدوها الأمل في أن يمكنها مشروع حفر قناة السويس في مصر من استعادة بعض ما فقدته إميراطوريتها في الشرق من نفوذ . ولذلك أرسل نابليون الثالث عام ١٨٦٢ وليم جيفورد بلجريف في مهمة سياسية إلى شبه جزيرة العرب ، فزار في غضون ١٨٦٢ - ١٨٦٣ جبل شمر وإقليم القصيم ، ونزل من بريدة إلى العارض عن طريق السدير ، وأقام في الرياض وضواحيها خمسين يوماً ، ثم رحل إلى الأحساء ، ومنها إلى الخليج العربي (١) . ورغم أن بلجريف كان شديد اللمهجة في انتقاده للوهابية والوهابيين ، إلا أنه لم يستطع أن ينكر أن الأمن قد استتب في البلاد خلال عهد فيصل ، فقال إن القوافل تجتاز القصيم والسدير والوشم ومقاطعات نجد الأخرى آمنة ، وأن التجار والحجاج والفلاحين يسرون في البلاد مطمئنين (٢) .

وكان بعد عامين من زيارة بلجريف للعاصمة الوهابية أن ظهر بها السكولونيل لويس بلي Lewis Pelly المقيم البريطاني في الخليج العربي ، والذي أرسلته حكومة الهند لإجراء مباحثات سياسية مع فيصل . ويقول فيلبي إن زيارة بلي قد أدت إلى التوقيع على اتفاق عربي إنجليزي لم يعثر على نصوصه في سجلات الرياض (٣) . أما زيارة بلجريف السابقة للرياض وما يحتمل

(١) كتب بلجريف عن رحلته هذه مؤلفاً سبقت الإشارة إليه ، وهو بعنوان : A Narrative of a year's journey through Central and Eastern Arabia, 2 vols., London, 1865.

(٢) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ٩٦ - ٩٧ .

(٣) Philby, H. St. J. : op. cit., p. 216.

أن يكون قد تم خلالها من مباحثات سياسية مع فيصل ، فقد ذهبت سدى بسبب هزيمة فرنسا أمام ألمانيا في الحرب السبعينية (١) .

وعلى كل حال ، ففي ديسمبر عام ١٨٦٥ قضى فيصل نجبه بعد أن مارس الحكم واحداً وثلاثين عاماً تخللتها فترة خمس سنوات قضاهما أسيراً في مصر .

الفئة بين أبناء فيصل :

وأدت وفاة فيصل إلى التعجيل بعهد من الفتن والمنازعات كانت وبالاً على الإمارة السعودية الثانية إذ انقسم أبناؤه على بعضهم وتنازعوا على الحكم وحين وفاة فيصل كان ابنه الأكبر عبد الله أميراً على الرياض ، وابنه الثاني سعود أميراً على الحرج والأفلاج ، وابنه الثالث محمد أميراً على المنطقة الشمالية من الإمارة ، في حين كان ابنه الصغير عبد الرحمن في الرياض إلى جانب أخيه عبد الله (٢) .

ولما كان فيصل قبل وفاته قد عين رسمياً ابنه الأكبر عبد الله ولياً للعهد ، فقد أخذ عبد الله على عاتقه بهذه الصفة تسيير دفة الحكم في الإمارة بعد وفاة والده . ولكن أخاه الأصغر سعود لم يلبث أن نازعه العرش ، ولكي يكون بعيداً عن متناول يدي أخيه الأكبر ، لجأ سعود إلى إقليم عسير الجبلي الوعر . وحاول عبد الله إعادة أخيه سعود إلى الرياض دون جدوى .

على أن سعود سرعان ما أدرك أن لا أمل له في إغراء أمير عسير على الوقوف إلى جانبه ومساندته في المطالبة بالعرش ، فارتحل إلى نجران ، حيث لقي ترحيباً وحفاوة من العجمان النازلين هناك ، والذين اجتمعوا

Hogarth, D.G. : Arabia, p. 115.

(١)

(٢) فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ص ٣٣٧ .

حوله ينهرونه على أخيه ، كما انضمت إليه أعداد كبيرة من الدواسر وبني مرة . ولما كان الأمير محمد قد وقف إلى جانب أخيه عبد الله ضد أخيه سعود (١) ، فقد أرسل عبد الله أخاه محمداً إلى الجنوب على رأس جيش قوى جنده من حضر نجد وقبائلها . والتحم جيشا سعود وعبد الله في معتلى إحدى قرى الدواسر ، وتسكبد الجانبان خسائر فادحة في الأرواح ، إلا أن النصر كان حليف جيش عبد الله ، واضطر سعود إلى الهرب إلى بني مرة ، ثم ارتحل من جديد أواخر عام ١٨٦٦ إلى عمان ، وزار في العام التالي البحرين ، حيث ضمن مساعدة حكامها من آل خليفة .

وبعد أن قام بهجوم عقيم على قطر ، عاد سعود إلى البحرين ، ومن هناك راح يتبادل الرسائل مع العجمان بالأحساء ، ثم نزل في عقيم وزحف على الأحساء . وتقابل جيش سعود مع القوات الموالية لأخيه عبد الله في قناة الوجاج ، وكان النصر حليف جيش سعود ، ولو أن الهفوف ظلت تقاوم الحصار المضروب عليها مقاومة شديدة طيلة أربعين يوماً . وفي أثناء ذلك كان عبد الله في الرياض يحشد جيشاً بقيادة أخيه محمد لرفع الحصار عن الهفوف . وقبل أن يصل جيش الرياض إلى الهفوف ، اشتبك سعود معه في معركة عند ماء جوده في أول ديسمبر عام ١٨٧٠ ، وكانت معركة عنيفة انتهت فيها سعود وأسر أخاه محمداً وألقي به سجيناً في قلعة القطيف . وكان من نتيجة هذه المعركة استسلام قبائل الأحساء لسعود ، الذي أصبح بذلك سيد الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية (٢) .

ولاريد أن سيطرة سعود على الأحساء قد أفلقت عبد الله في الرياض قلقاً شديداً ، لأن نجد كانت تعتمد اعتماداً كبيراً من الناحية الاقتصادية على اتصالها بساحل الخليج العربي عن طريق الأحساء . ومن ثم ، فإن انقطاع

Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 124.

(١)

(٢) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ٩٨ — ٩٩ وانظر كذلك :

Philby, H. St. J. : op. cit., pp. 218-220.

الصلة بين نجد والأحساء لابد أن يؤدي إلى اختناق الإمارة السعودية . وهذا فضلا عن توقع هجوم سعود من الأحساء على نجد . وعلى ذلك ، فقد اضطر عبد الله إلى الهرب من الرياض قاصداً الالتجاء إلى آل الرشيد في حائل (١) . وفي أثناء سيره إلى هناك أرسل وفداً إلى مدحت باشا وإلى بغداد طالباً المساعدة الملحة لمواجهة ثورة أخيه وعارضاً التبعية للدولة العثمانية ودفع الجزية لها (٢) . ولكن عبد الله سرعان ما غير رأيه وعاد إلى الرياض بهدف تشييط همة سعود عن مهاجمة المدينة . ورغم ذلك فقد زحف سعود في أبريل عام ١٨٧١ على الرياض ، فهرب عبد الله منها مرة أخرى إلى بلاد قحطان في الجنوب . ودخل سعود الرياض دون مقاومة ، وبايعه زعماء المدن والقبائل ، فأصبح بذلك الحاكم الفعلي في نجد بدلا من أخيه الهارب (٣) .

التمرد التركي :

ولما كان الوفد الذي أرسله عبد الله إلى بغداد طالباً مساعدة الأتراك ضد أخيه سعود قد جاء في وقت كان مدحت باشا يفكر جدياً في ضم الأحساء ونجد ، فقد انتهز والي بغداد هذه الفرصة ، خصوصاً بعد أن كان قد فرغ من إخضاع القبائل التي تسكن جنوب العراق ، فأصدر إعلاناً زعم فيه أن نجد خاضعة للسيادة العثمانية ، وأشار إلى عبد الله بن فيصل بصفته مفوضاً من قبل السلطان العثماني أو « قائماً » في نجد ، وأعلن أن حملة عسكرية تركية سوف ترسل من بغداد لإقرار النظام في نجد ومساندة قائمقامها عبد الله ضد أخيه المتمرد سعود (٤) .

- (١) Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 125.
(٢) Longrigg, S.H. : Four Centuries of Modern Iraq, p. 302.
(٣) Philby, H. St. J. : op. cit., pp. 220-221.
(٤) Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 126.

وفي ٢٠ أبريل عام ١٨٧١ تحركت الحملة العثمانية من البصرة تحت قيادة الفريق نافذ باشا ، ونزلت في مايو في ميناء القطيف ، حيث أطلقت الأمير محمد بن فيصل من سجنه ، وطردت الوالي المعين من قبل أخيه سعود (١) . ومن القطيف تقدمت قوات الحملة واستولت على جميع جهات الأحساء دون مقاومة ، ورفعت أخيراً الراية العثمانية على الهفوف قاعدة الأحساء .

وكان مدحت باشا قد أصدر في نفس اليوم الذي تحركت فيه الحملة العثمانية من البصرة إعلاناً مطولاً وجهه إلى سكان نجد ، وكشف فيه النقاب عن السياسة العثمانية إزاء هذه المنطقة من شبه الجزيرة العربية ، وخير سعود بين أن يظهر الندامة ويمدّي التوبة أو يتعرض للعقوبة . وإليك ماجاء بهذا الإعلان (٢) :

« إن نجد من الممالك المقدسة الراجعة للدولة العثمانية . وإذا كانت الدولة قد تغافلت عنها حيناً من الزمان ، فقد كان ذلك لانشغالها عنها . ونتج عن ذلك استحكام الفوضى في داخلها ، وأن الدولة تتدخل الآن لإصلاح ما فسد .

« إن سعود الفيصل أغرى بعض الجهال وأغفلهم ، وخرج باغياً على أخيه المنصوب قائماً على بقعة نجد من جانب الدولة العلية ، وجاء إلى أطراف الحسا والقطيف وجاس خلال الديار وأضر الأهالي الموجودين هناك ، فهو في هذه الحال قد حصل على ذنبين كبيرين وجرمين خطيرين : « فأما الذنب الأول فهو التجاوز على حقوق حكومة أخيه عبد الله المودوعة بعهدته من طرف السلطان . وأما الذنب الثاني فهو تشجيع

- (١) Philby, H. St. J. : op. cit., p. 222.
(٢) جمال زكريا قاسم : الخليج العربي . دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ — ١٩١٤ ص ١٨٣ — ١٨٤ .

الملة الإسلامية، بحيث أن ذلك التشجيع يكون سبباً في تفريق القوة الإسلامية.

« ولما كانت محافظة حقوق الحكومة المخولة لعهد عبد الله لازمة، وأن جميع البلاد والعباد هي وديعة الله تعالى تحت الظل السلطاني، وأن إبقاء هذه الحالات لازم لذلك بتأسيس مأمورية محكمة الأساس، ولهذا عينت الدولة فرق عسكرية كافية من بغداد تحت إدارة الفريق نافذ باشا. وهما قد خرجت إلى ساحل القطيف مع هذا المقدار من السفين النارية.

« فالآن يلزم لكل منكم أن يعلم أن حكومة قطعة نجد بأطرافها وأكنافها لما كانت مخولة من طرف السلطان إلى عهد عبد الله، فإنها اليوم قد أقيمت بعهدته وتقررت، وأن المسمى إليه الآن هو قائم مقام نجد وراجع إلى ولاية بغداد. وأما المقصد من تعيين العساكر السلطانية إنما هو محافظة حقوق الحكومة، وإذا أظهر سعود الندامة وأبدى التوبة من أفعاله وجاء إلى الفرقة العسكرية وطلب تحصيل عفو الحضرة السلطانية ورحمتها يقتضى أن يرسل إلى بغداد. وإذا أظهر المخالفة فإن الساعة تجري بحقه مع التأسف تطبيقاً للآية الكريمة: «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا»، إلى آخر الآية الشريفة.

« وإن كافة الناس الموجودين في الحسا والقطيف والواقفين على ساق الخدمة للفرقة العسكرية من الأهالي والعشائر والقبائل، فإنهم مالم يلقوا بصدد العساكر ولا بوجه الحكومة، فإنهم تحت راية الأمان وكل أرواحهم وممتلكاتهم وأعراضهم محفوظة. وإذا وجد أحد من الناس مع سعود، فإن ذنوبهم في رقابهم كما قال الله تعالى: «من عمل صالحاً فلنفسه، ومن أساء فعليها، وما ربك بظلام للعبيد».

نجد المصراع بين سعود وعبد الله:

وكان سعود قد خرج من الرياض على رأس جيش كبير من البدو والحضر لمطاردة عبد الله وحلفائه من قبيلة قحطان، فهزمه عند واحة برّة، مما اضطر عبد الله إلى الهرب مع أنصاره إلى الروضة في منطقة العارض، ومن هناك توجه إلى الأحساء لينضم إلى الحملة التركية، وبذا صار أسيراً في أيدي الأتراك، ولو أنهم عاملوه معاملة طيبة.

أما سعود فقد عاد بعد معركة برّة إلى الرياض، غير أن أهلها الذين شجعهم وجود الأتراك على مقربة منهم، والذين نقموا على سعود بسبب الأعباء المالية التي أرهقهم بها لمواجهة احتياجات حلفائه من البدو وبسبب الامتيازات الكثيرة التي منحها لأنصاره من العجمان ومطير والمناصير، لم يلبثوا أن ثاروا عليه بمجرد أن صرف حلفاءه من البدو. ومن ثم، فقد اضطر سعود إلى مغادرة الرياض متوجهاً إلى الدلم حاضرة إقليم الخرج، بينما سيطر عمه عبد الله بن تركي على الرياض.

ولم يكن في نية سعود أن يبقى خاملاً في الدلم، بل قرر أن يعمل من أجل طرد الأتراك وحلفاء أخيه من الأحساء. فغادر الدلم ووصل في سبتمبر عام ١٨٧١ إلى القبائل الموالية له في الأحساء، واستطاع بمعاونة بني مرة والعجمان أن يقطع الطريق على الإمدادات التركية المتجهة صوب الأحساء وأن يغير على القرى المنعزلة ومزارع النخيل بتلك الواحة. ورد الأتراك على نشاط سعود المعادي بتقوية حامياتهم في القطيف وساحل قطر، ثم هاجموا وأرغموا به الهزيمة في معركة خوير. وكان أخوه عبد الله نفسه حاضراً في هذه المعركة (١).

وقبل نهاية عام ١٨٧١ أصدر مدحت باشا إعلاناً ذكر فيه أنه بسبب

الشكايات التي بلغت السلطان من أعيان نجد ، فقد صدرت الأوامر بعزل آل سعود من حكم هذه البلاد وإناطة حكمها إلى حاكم تركي . وأشار مدحت باشا في هذا الإعلان نفسه إلى أن نافذ باشا قد عين «متصرفاً» على نجد (١) . وسواء كان عبد الله قد سمع عن هذا الإعلان أم لا ، فقد كانت الشكوك في نوايا الأتراك قد أخذت تساوره . إذ لم تمض بضعة أيام على معركة خويره حتى وصلت إلى العقير إمدادات كبيرة لجيش الأحساء ، وأدرك عبد الله أن الغرض من حملة الأحساء لم يكن حمايته من أخيه سعود كما كان يتوقع ، بل إزالة الحكم السعودي وإدارة البلاد كأي إقليم عثماني بصورة مباشرة (٢) . وهكذا وجد عبد الله نفسه واقعاً في شرك يصعب عليه الخلاص منه . ورغم الحراسة المفروضة عليه ، نجح عبد الله في الفرار من المعسكر العثماني ، وواصل الليل بالنهار في سيره سالكاً دروباً وطرقاً غير مطروقة حتى وصل إلى الرياض نفسها ، فاستقبله أهلها مرحبين مهللين (٣) .

ومع ذلك ، لم يبق عبد الله بالرياض طويلاً ؛ فبعد معركة خويره أخذ سعود يشير القبائل في أقاليم نجد الجنوبية ، واستطاع أن يستميل إليه عدداً كبيراً من الدواسر والأفلاج ، لم يلبث أن سار بهم في مارس عام ١٨٧٣ نحو الرياض ، وخرج أخوه عبد الله لمقابلته ، فكان النصر لحليف سعود في معركة الجزع الثانية ، وهرب عبد الله مرة أخرى إلى ناحية الكويت ليقضي فترة أخرى من النفي بين قبائل قحطان ، بينما دخل سعود الرياض وتقاطر عليه أعيانها وزعماء المناطق المجاورة ليجددوا له الطاعة والولاء (٤) .

Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 126.

(١)

(٢) صلاح العقاد : الاستعمار في الخليج الفارسي ص ١٧١ .

(٣) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ٩٩ .

Philby, H. St. J. : op. cit., p. 223.

(٤)

ويبدو أن الأتراك كانوا قد أدركوا أثناء ذلك أن حكم نجد حكماً مباشراً من جانبهم سوف يكلفهم الكثير من الجهد والأعباء ، خصوصاً أن الأحوال المناخية في شرق شبه جزيرة العرب كانت تجعل بقاء الحاميات العسكرية التركية في هذه المنطقة أمراً متعذراً أو مستحيلاً ، ولذا جنح الأتراك إلى مهادنة سعود وفتح باب المفاوضات معه للتوصل إلى تسوية سياسية ، الأمر الذي رحب به الأمير السعودي وأرسل عام ١٨٧٢ أخاه الأصغر عبد الرحمن إلى بغداد ، حيث استبقى هناك كرهينة لدى واليها رؤوف باشا (١) الذي خلف مدحت باشا منذ أوائل عام ١٨٧٢ . وكان من العوامل التي جعلت سعود يرحب بالتفاوض مع العثمانيين ، ذلك الفشل الذي لاقاه في ضمان الحماية اللازمة له من حكومة الهند البريطانية ، التي لم تجد ما يحول دون امتلاك العثمانيين للأحساء ، وخاصة بعد أن حصلت على تعهدات منهم بعدم التطلع إلى ما يلي الأحساء جنوباً (٢) .

على أن الأمير عبد الرحمن بن فيصل لم يلبث أن فر من بغداد ووصل عن طريق البحرين إلى الأحساء في أكتوبر عام ١٨٧٤ ، حيث أشعل ثورة عامة ضد الحماية التركية في الهفوف . وكاد عبد الرحمن ينجح بمساعدة القبائل الموالية لآل سعود من العجمان وبني مرة وبني هاجر في طرد الأتراك من الأحساء ، لولا أن جاءت من العراق نجدة كبيرة بقيادة متصرف البصرة ناصر السعدون ، وتمكنت من احتلال الهفوف (٣) والقضاء على الثورة وتشتيت شمل الثوار ، فهرب بعضهم إلى البحرين ، بينما هرب عبد الرحمن إلى الرياض ، ليجد أخاه سعوداً مريضاً بقصره عقب غارة قام بها على المناطق المجاورة لخرملة . وفي ٢٦ يناير عام ١٨٧٥ قضى سعود نحبه (٤) .

Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 127.

(١)

(٢) جمال زكريا قاسم : الخليج العربي . دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ — ١٩١٤ ص ١٩٦ .

Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 127.

(٣)

Philby, H. St. J. : op. cit., p. 224.

(٤)

استمرار الصراع بين إخوة سعود وأبناءه :

وبوفاة سعود عاد الانقسام مرة أخرى إلى البيت السعدي ، أولا بين إخوة سعود : عبد الله وعبد الرحمن ومحمد أبناء فيصل ، وثانياً : بين عبد الله وأبناء سعود ، وهو الانقسام الذي أضعف البيت السعدي وأدى إلى اضمحلاله وانهارت الإمارة السعودية الثانية في أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر .

فعقب وفاة سعود استولى أخوه عبد الرحمن على الحكم في الرياض ، في الوقت الذي كان شقيقاه عبد الله ومحمد يقيمان في جهات الكويت ، ولكن عبد الله سرعان ما أرسل أخاه محمداً للاستيلاء على إقليم الوشم ، ثم توجه محمد من هناك إلى ثريدة ، فأمر عبد الرحمن بالخروج من الرياض على رأس قوة من الأهلين والبدو وحاصر محمداً وحلفاءه في ثريدة ، ودار قتال بين الجماعتين خسر فيه الطرفان بعض الأرواح ، ولكن محمداً سارع بوضع نفسه تحت تصرف أخيه وتسليم أسلحته إليه ، فعاد عبد الرحمن إلى الرياض ليدخل في نزاع مع أبناء سعود ، مما دفعه إلى ربط مصيره بمصير عبد الله ، فلحق به في الطرف الشرقي من الصحراء تاركاً الرياض تحت رحمة أبناء سعود .

وصحبة عبد الرحمن زحف عبد الله على رأس قوة كبيرة من البدو إلى الرياض وهاجمها ، فانسحب أبناء سعود المطالبون بالعرش إلى إقليم الخرج ، وأبرم عبد الله مع أخيه عبد الرحمن اتفاقاً ودياً ، تولى بموجبه عبد الله مقاليد الحكم في الرياض ، بينما قنع عبد الرحمن بأن يكون مستشاراً لأخيه . غير أن هذا الاتفاق لم ينقذ الإمارة السعودية الثانية من مصيرها المحتوم . فقد أدى صراع آل سعود على السلطة إلى إضعاف شوكتهم ، مما أناح الفرصة لآل الرشيد في حائل لكي يبسطوا نفوذهم في المناطق الواقعة إلى

الشمال من نجد ولا سيما القصيم ، الأمر الذي أدى بدوره إلى اشتداد العداء بين آل سعود وآل الرشيد منذ أوائل العقد الثامن من القرن التاسع عشر . وكان من عوامل استفحال خطر هذا العداء ما لجأت إليه الأسرة من مد آل الرشيد بالأموال والأسلحة للاطاحة بحكم آل سعود في نجد (١) .

وفضلاً عن ذلك ، فإن احتلال العثمانيين للأحساء كان من شأنه إضعاف نجد اقتصادياً كنتيجة لحرمانها من الاتصال بالخليج العربي ، مما جعل آل سعود في هذه الحقة يحاولون الاستعاضة عن فقدان الأحساء ببسط نفوذهم على مدن القصيم الغنية نسبياً خصوصاً عنيزة وبريدة ، والتي تتحكم في طرق القوافل المارة عبر شبه الجزيرة العربية من الكويت إلى الحجاز (٢) ، وهي محاولة كانت تصطدم مع سياسة محمد بن الرشيد الذي كان يعمل في سبيل بسط نفوذه من حائل إلى القصيم جنوباً وإلى واحة الجوف ووادي السرحان شمالاً (٣) . زد على ذلك كله أن وجود أبناء سعود في إقليم الخرج كان مصدر خطر دائم بالنسبة لعبد الله ، لأنهم ما فتئوا يحرضون القبائل ويهددون بإشعال الثورة ضد عمهم .

ولهذه الأسباب إذن لم يكن من المنتظر أن تستقيم الأمور لعبد الله في الرياض . وكان مما زاد الطينة بلة أن عبد الله ما كاد يتولى زمام الأمور في الرياض حتى قام يناصر آل عليان أمراء القصيم السابقين على أعدائهم آل مهنا الأمراء الحاكين وقتذاك . ودون أدنى شك ، كان هذا جهلاً من عبد الله ، لأنه في وقت ضعفه ليس من الحكمة أن يتحزب لبيت مغلوب ، فيضعض نفوذه في القصيم (٤) . وعلى ذلك ، فكما كان منتظراً عندما

(١) أحمد علي : آل سعود من ١١٧ وانظر كذلك :

Benoist-Méchin, J. : Arabian Destiny, p. 61.

Hogarth, D.G. : Arabia, p. 116.

Philby, H. St. J. : op. cit., p. 228 .

(٤) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته من ١٠١ .

حاول عبد الله أن يظهر صولاته في القصيم ، فاستولى على عنيزة ، إلا أن بريدة قاومته مقاومة عنيفة ، واستنجد أهلها بمحمد بن الرشيد من حائل ، فجاءها هذا وفكها من نفوذ ابن سعود وحازها لنفسه (١) .

وتلا ضياع القصيم أو بالأحرى استقلالها عن نجد في ظل حماية محمد بن الرشيد ، أن حشد عبد الله عشائره في العارض للزحف على الجمعة ، فطلب أهلها المساعدة من ابن الرشيد ، الذي بادر إلى نجاتهم بجيش مؤلف من بوادي شمر وحرب . وعندما وصل إلى بريدة ، انضم إليه أميرها حسن مهنا أبو الخيل ومعه جند من القصيم ، فلم يجد عبد الله مفرأ من العودة إلى الرياض بمن معه من أهل السدير والوشم وبادية عتيبة . ودخل ابن الرشيد الجمعة ، وعين أحد سكان حائل حاكماً على الجمعة نيابة عنه ، ثم عاد إلى بلاده . وهكذا أضاف ابن الرشيد إقليماً آخر إلى إمارة جبل شمر .

على أن عبد الله لم يلبث أن أعاد الكرة على الجمعة محاولاً إخضاع أهلها ، فزحف عليها في يناير عام ١٨٨٤ ، مما نجم عنه حدوث أول اصطدام مسلح فعلي بين عبد الله وبين ابن الرشيد في سهل حمادة ، حيث هزم عبد الله هزيمة منكرة . وكان في العام التالي أن هاجم أبناء سعود الرياض ، وألقوا القبض على عمهم عبد الله وسجنوه ، واستلموا على الفور زمام الحكم في الرياض (٢) .

انتهيار الإمارة السعودية الثانية :

وسواء كان عبد الله قد استنجد بمحمد بن الرشيد (٣) ، أو أن الأخير انتهز فرصة الانقلاب الذي دبره أبناء سعود ضد عمهم ليظهر صداقته

(١) فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ص ٣٢٨ .

(٢) Philby, H. St. J. : op. cit., pp. 229-231.

(٣) فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ص ٣٢٨ .

لعبد الله وليبسط في الوقت نفسه سلطانه على ما تبقى من الإمارة الوهابية (١) ، فقد أسرع أمير حائل بالزحف على الرياض على رأس جيش كبير ، وانسحب أمامه أبناء سعود إلى إقليم الخرج ، فدخل ابن الرشيد العاصمة الوهابية وأطلق سراح عبد الله وأخذه معه إلى حائل . وقبل أن يعود إلى إمارته ، عين ابن الرشيد سالم السبهان حاكماً على الرياض . ومن الجدير بالذكر أن آل السبهان أحوال بيت الرشيد .

وفي غضون عام ١٨٨٦ أرسل سالم السبهان حملة إلى الخرج ، فقبض قائدها على ثلاثة من أبناء سعود ، وهم محمد وعبد الله وسعد وأعدمهم (٢) . ومنذ هذا الوقت اختفى نجم آل سعود من نجد ، وغدا محمد بن الرشيد سيد المنطقة ورجلها القوى دون منازع . ولا غرو فقد امتد نفوذه على سائر البلاد النجدية من وادي السرحان شمالاً إلى وادي الدواسر جنوباً ومن تيماء وخيبر غرباً إلى قرب الخليج العربي شرقاً (٣) .

وأقام عبد الله في حائل بضع سنوات حتى أعاده محمد بن الرشيد إلى الرياض ليقتضى نخبه بها بعد قليل في ٢٤ نوفمبر عام ١٨٨٩ (٤) ، وعقدت البيعة لأخيه عبد الرحمن ، الذي استمر يكافح ضد آل الرشيد والعثمانيين .

على أن عبد الرحمن لم يلبث أن حاول أن يستقل بإمارة نجد عن آل الرشيد ، فتحالف مع زامل آل سليم أمير عنيزة وحسن بن مهنا أمير بريدة على أن يقوموا معاً بحركة يقضون بها على ابن الرشيد (٥) ،

Philby, H. St. J. : op. cit., p. 231.

(١)

(٢) كان عبد الرحمن وهو ابن آخر من أبناء سعود قد لقي حتفه من قبل في إحدى المعارك الحربية . أما عبد العزيز خامس أولئك الإخوة ، فقد كان يزور حائل وقتئذ ، فزج به ابن الرشيد في السجن مؤقتاً .

(٣) فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ص ٣٤٤ .

Philby, H. St. J. : op. cit., p. 232.

(٤)

(٥) فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ص ٣٣٩ .

إلا أن الأخير صار يعمل من أجل مواجهة هذا التحالف الجديد. فزحف على الرياض وضرب الحصار عليها، ثم أخذ يغير على طرق تموينها ويقطع أشجار النخيل ويدمر قنوات الري ويسم الآبار ويتلف المزارع والحدائق التي تحيط بها (١). ويقال إن رجال ابن الرشيد قد قطعوا ما لا يقل عن ثمانية آلاف شجرة نخيل. وبعد أربعين يوماً قضاها ابن الرشيد في مثل هذه العمليات العقيمة، اقترح على عبد الرحمن فتح باب المفاوضات لتسوية جميع خلافاتها سلمياً، فوافق عبد الرحمن على ذلك، وأرسل وفداً برئاسة أخيه محمد، ومن أعضائه ابنه عبد العزيز البالغ من العمر وقتئذ عشر سنوات. وسويت المسائل المتنازع عليها بسرعة ويسر، على أساس أن يرفع ابن الرشيد الحصار عن الرياض ويعود إلى بلاده بسلام، بينما يظل عبد الرحمن متربعا على عرش أجداده. ومن المستبعد أن يكون أى من الجانبين قد اعتبر هذه التسوية نهائية أو دائمة (٢).

ولما كان ابن الرشيد قد خاب أمله في الرياض، فقد قرر أن يصفى حسابه مع أهل القصيم ولاسيما أميرى عنيزة وبريدة، لحشد جيشاً كبيراً من قبائل شمر وظافر وحرب وحتى من عشائر المنتفك في العراق، وزحف بهذا الجيش على القصيم. وفي ٢١ يناير عام ١٨٩١ وقعت معركة المليدة (غربي القصيم) التي انتصر فيها ابن الرشيد انتصاراً حاسماً على غريمه أميرى عنيزة وبريدة وحلفي عبد الرحمن، وأصبح لإقليم القصيم تحت رحمته.

ومع أن عبد الرحمن كان وقتئذ في طريقه إلى ساحة القتال، إلا أنه تأخر كثيراً عن معركة المليدة الفاصلة التي بلغته أخبارها وهو لا يزال في سهل حمادة، فعاد مسرعاً إلى الرياض، وأخذ يعد العدة للهرب مع أسرته وجميع أفراد البيت السعوى، حتى لا يقع أحد منهم حياً في قبضة عدوهم

Benoist-Méchin, J. : Arabian Destiny, p. 64.

(١)

Philby, H. St. J. : op. cit., pp. 233-4.

(٢)

ابن الرشيد. وتحت جناح الظلام غادر آل سعود - باستثناء الأمير محمد - الرياض متجهين جنوباً، وبعد أن وصلوا إلى أرض العجمان، أرسل عبد الرحمن من هناك نساءه وأطفاله إلى البحرين، في حين واصل هو السير جنوباً إلى واحة الحريق (١).

أما ابن الرشيد فلم يلبث أن احتل الرياض، وترك محمد بن فيصل أميراً عليها من قبله، إلا أنه لم ينقض عام واحد حتى عين مكانه رجلاً من حائل يدعى عجلان. وعلى هذا النحو سيطر محمد بن الرشيد على نجد، وأصبحت حائل العاصمة الوحيدة لوسط شبه الجزيرة العربية من واحة الجوف إلى الصحراء الجنوبية الكبرى (٢).

ويبدو أن العثمانيين قد بدأوا ينظرون بعين القلق إلى امتداد سطوة حليفهم ابن الرشيد وباتوا يخشون احتمال تهديده لمراكزهم في المناطق التي يسيطرون عليها في سواحل الخليج، خصوصاً بعد أن نعى إليهم أنه بدأ يتكلم عن رغبته في الإطاحة بوصاية تركيا عليها. ولذا حارل العثمانيون التوصل إلى اتفاق مع عبد الرحمن آل سعود، بهدف تمكينه من استرجاع الرياض من ناحية وتحقيق توازن القوى الذي اختل في شبه الجزيرة العربية من ناحية أخرى (٣). فكلف حاكم الأحساء أحد الأطباء اللبنانيين بالجيش العثماني، وهو الدكتور زاخوور عازار، ليفرض عبد الرحمن ويعرض عليه شروط الدولة.

ويذكر الريحاني أن الدكتور زاخوور اجتمع في يناير عام ١٨٩١ قرب المبرز بعبد الرحمن آل سعود وعرض عليه ولاية الرياض يحكمها من قبل الدولة العثمانية، على شريطة أن يعترف بسيادتها عليه وأن يدفع لها جزية

Benoist-Méchin, J. : op. cit., pp. 64-5.

(١)

Hogarth, D.G. : Arabia, p. 116.

(٢)

Benoist-Méchin, J. : op. cit., p. 65.

(٣)

سنوية مقدارها ألف ريال أو أقل (١). ويضيف جاك بنوا مشين إلى هذه الشروط شرطاً آخر ، هو السماح بإقامة حامية عثمانية في الرياض (٢) . ولكن عبد الرحمن رفض هذه الشروط لعدم ثقته في العثمانيين ، إذ كانت ذاكرته لاتزال تعي ما سمعه عن حادث شق الإمام عبد الله بن سعود في الميدان المواجه لمسجد آيا صوفيا بالآستانة .

وسرعان ما استأنف عبد الرحمن سيره جنوباً حتى وصل إلى صحراء الربع الخالي . وبينما كان يهيم على وجهه بتلك الصحراء ، كان محمد بن الرشيد الذي اعتقد بأنه قد أصبح من الآن فصاعداً سيد وسط شبه الجزيرة العربية ، قد خرج عن طاعة الآستانة . وأيقن وزراء عبد الحميد الثاني أنهم قد أخطأوا عندما سمحوا بتدمير الإمارة السعودية الثانية وتشريد آل سعود ، الذين كان بوسعهم وحدهم كبح جماح ابن الرشيد ، مما جعلهم يقررون تغيير سياستهم ومساعدة عبد الرحمن في استرداد مملكته حتى يستطيع منازلته عدوه . وعلى ذلك ، فبينما كان عبد الرحمن لا يزال يضرب بصحراء الربع الخالي ، وصلت إليه دعوة من أمير الكويت الشيخ محمد آل الصباح للإقامة هو وعائلته في الكويت ، فهاجر إليها عام ١٨٩٣ وهو لا يعلم أن الحكومة العثمانية كانت من وراء إرسال هذه الدعوة وأنها تكفلت بنفقات إقامته وعائلته في الكويت ، يحدوها الأمل في إمكان استخدامه لتحقيق سياستها في قلب شبه الجزيرة العربية (٣) .

بداية تأسيس الإمارة السعودية الثالثة :

وتحدد هجرة آل سعود إلى الكويت بداية الصداقة التقليدية بين البيت

(١) أمين الربحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ١٠٦ .

Benoist-Méchin, J. : op. cit., p. 65.

(٢)

Benoist-Méchin, J. : op. cit., p. 69.

(٣)

السعودي وآل الصباح وتبنى هؤلاء للقضية السعودية أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . فبتشجيع من آل الصباح أخذ عبد العزيز ابن عبد الرحمن آل سعود يتطلع إلى تنفيذ فكرة استرداد ملك آبائه ، تلك الفكرة التي كانت تختمر في ذهنه منذ أن التجأ مع والده وأفراد أسرته إلى الكويت حتى أصبحت شغله الشاغل .

وفي خريف عام ١٩٠١ خرج عبد العزيز من الكويت على رأس سرية تتكون من أربعين رجلاً من قومه وعشيرته الأقربين ، وصار يجند أينما ذهب قوات من البدو ويغير على القبائل المعادية حتى حدود الأحساء ومشارف السدير . وفي ديسمبر من العام نفسه وصل عبد العزيز إلى مياه حرض ، حيث استقر هناك طيلة شهر رمضان . وما كاد يفرغ من أيام عيد الفطر الثلاثة حتى شمر عن ساعده للمغامرة الكبرى التي بلغت أوجها بعد خمسة أيام ، أي في ١٥ يناير عام ١٩٠٢ ، عندما هاجم حامية آل الرشيد في الرياض واحتل المدينة وقتل عجلان الأمير المعين م قبل ابن الرشيد (١) .

واستدعى عبد العزيز أباه عبد الرحمن وبقية أفراد البيت السعودي من الكويت إلى الرياض ، واحتفظ عبد الرحمن بلقب الإمام رأس الأسرة المالكة ، في حين ظر ابنه عبد العزيز رأس الحكومة الفعال وقائد جيشها . وقد استمر الوضع كذلك حتى قضى عبد الرحمن نحبه في عام ١٩٢٨ .

وعلى كل حال ، فعقب فتح الرياض صار عبد العزيز يبذل جهداً كبيراً لاستعادة مركز أسرته في نجد ، ولبناء الإمارة السعودية الثالثة ، فخرج بنفسه عام ١٩٠٢ لإدخال الأقاليم النجدية الجنوبية تحت حكمه ، فزار الخرج والأفلاج والحوطة والحريق الواحدة تلو الأخرى ، وتقبل فروض الولاء

Philby, H. St. J. : op. cit., p. 238.

(١)

من مشايخ القبائل بها . وبذلك انقسمت نجد إلى قسمين : قسم جنوبي الرياض أصبح تابعاً لآل سعود ، وقسم شمالي الرياض إلى حائل ظل خاضعاً لحكم ابن الرشيد . غير أن عبد العزيز استطاع عام ١٩٠٣ أن يحتل بلدان الوشم وبلداناً أخرى من منطقة السدير كالغاط والروضة وجلاجل ، وولى على هذه الجهات الشمالية أميراً من قبله (١) .

ولم يلبث أن خرج عبد العزيز إلى القصيم ، فدخل في أواخر مارس عام ١٩٠٤ مدينة عنيزة ، ثم زحف على بريدة ، وأرغم حاميتها على الاستسلام في أوائل يونيو من العام نفسه . وكان دخول السعوديين عنيزة قد أزعج كلا من الآستانة وحائل . فأمد الأتراك عبد العزيز بن متعب وارث إمارة حائل (٢) بمساعدة عسكرية قوامها ثمانى كتائب من الجنود النظاميين ، جاء جزء منها من المدينة المنورة بقيادة صدقي باشا ، وجاء الجزء الآخر من بغداد بقيادة فيضى باشا . وعلى ذلك ، فلم تسكد تمضى بضعة أسابيع على دخول السعوديين بريدة حتى أخذ ابن الرشيد يتحرك . فبعد أن زوده الأتراك بالسلاح والمال والذخائر ، استطاع أن يحشد قوات كبيرة من قبائل حرب وعتيبة وقبيلته شمر ، وسار إلى القصيم على رأس هذه القوات والمجندين المحليين والكتائب التركية . وفي خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر دارت معركة البكيرية التي انتهت بنصر ساحق لعبد العزيز بن سعود . ويقول فيلبى : « من الصعب أن نصدق كيف أن قوة تركية كاملة تتألف من ثمانى كتائب قد دحرت في المعركة ، ولكن ينبغي أن نتذكر أن الأتراك كانوا يقاتلون في ظروف غير مألوفة وغير ملائمة لهم تماماً ، في منطقة صحراوية جدهاء ، وفي حرارة الصيف » (٣) .

(١) أحمد على : آل سعود س ١٢٣ - ١٢٥ .

(٢) كان محمد بن الرشيد قد توفى في ديسمبر عام ١٨٩٧ وخلفه ابن أخيه عبد العزيز

ابن متعب .

(٣) Philby, H. St. J. : op. cit., pp. 244-7.

(٣)

ومهما يكن من أمر ، فعلى أثر معركة البكيرية تراجع ابن الرشيد إلى الكهف ، وهو قرية تقع على حدود إمارة جبل شمر ، وأرسل من هناك إلى بغداد يبلغها بالكارثة ويطلب المزيد من المساعدات . وقد تصادف في هذا الوقت أن وردت أنباء عن ثورة خطيرة ضد الحكم التركي في اليمن بقيادة الإمام يحيى بن حميد الدين ، فاضطرت الحكومة العثمانية أن تحدد من نطاق عملياتها العسكرية في أواسط شبه الجزيرة العربية من أجل إعادة الوضع في اليمن إلى ما كان عليه . ومن ثم ، صدرت الأوامر إلى أحمد فيضى باشا بالتحرك إلى اليمن لقيادة القوات العثمانية هناك وكذلك الإمدادات المرسلة إليها ، وبذلك أصبحت قيادة الجيش العثماني في أواسط شبه الجزيرة بيد صدقي باشا الذي صدرت إليه على ما يبدو تعليمات بالتفاوض مع ابن سعود للتوصل إلى تسوية وإنقاذ القوات التركية من ورطتها بالصحراء (١) .

وفي أثناء ذلك كانت السلطات التركية في العراق قد أرسلت عن طريق الشيخ مبارك أمير الكويت رسالة إلى الإمام عبد الرحمن في الرياض ، تقترح عليه فيها الدخول دون إهمال في مفاوضات سياسية . ووافق الإمام على هذا الاقتراح ، وسافر إلى الكويت ، ومنها والشيخ مبارك إلى الزبير . فاجتمعوا هناك بوالى البصرة لمناقشة أمور نجد والقصيم . واقترح خفرى باشا وإلى البصرة جعل القصيم بمثابة « دولة حيادية » ، على أن تقيم بها قوة عسكرية تركية لحمايتها حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية لجميع المسائل المتنازع عليها بين ابن سعود وابن الرشيد . ويقول الريحاني إن الإمام عبد الرحمن لم يوافق على هذا الاقتراح ، إلا أنه قبل إكراماً للشيخ مبارك أن يمرضه على أهل نجد . ولكن أهل نجد لم يقبلوا البتة أن يكون القصيم على الحياد ، ولا أن يكون فيه حامية للدولة (٢) .

Philby, H. St. J. : op. cit., p. 248.

(١)

(٢) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ١٤٩ .

وكان عبد الرحمن حين رجع إلى الرياض قد علم أن ابنه في طريق عودته من القصيم ، فذهب لاستقباله في الحسى . وبعد أن بحث والدو الابن مفاوضات الزبير ، قررا العودة في الحال إلى القصيم . وواقع أن عبد الرحمن لم يذهب إلى أبعد من شقرا ، حيث بقي هناك لإعادة تنظيم الإدارة وتجنيد الجند لحين الحاجة إليهم ، بينما سار ابنه إلى عنيزة لمقابلة صدقي باشا وفيضي باشا ، اللذين كانا لم يبرحا المدينة بعد . وأعاد القائدان التركيان على مسامحة اقتراح أخرى باشا بشأن إيجاد منطقة حيادية وتمركز القوات التركية في بريدة وعنيزة ، إلا أن عبد العزيز رفض هذا الاقتراح ، بالرغم من موافقة صالح بن مهنا . وكان هذا قد وجد نفسه يلعب دور الزعيم للقصيم تحت الحماية التركية ومستقلا عن كل من حائل والرياض (١) .

ولم يلبث أن اشتبكت قوات ابن سعود مع ابن الرشيد وجموعه في مكان يعرف بروضة مهنا بالقرب من بلدة الزلفي ليلة ١٤ أبريل عام ١٩٠٦ ، وأسفر الاشتباك عن قتل عبد العزيز بن متعب آل الرشيد وتفرق جموعه . وبينما كان صدقي باشا يفكر في إنجاز ما يطلبه آل مهنا من احتلال بريدة ثم التقدم إلى غيرها من بلدان القصيم ، قامت الدولة العثمانية باستدعائه وتعيين قائد آخر مكانه ، هو سامي باشا الفاروقى .

واجتمع سامي باشا بعبد العزيز في بلدة البكيرية بالقصيم ، وعرض عليه أن تكون منطقة القصيم تابعة للدولة العثمانية ، فلم يوافق عبد العزيز على ذلك . ويبدو أن كل ما أسفرت عنه المفاوضات بين الطرفين هو الاتفاق على ضرورة جلاء القوات التركية إلى بغداد والمدينة المنورة بضمان من ابن سعود ضد أى اعتداء تقوم به القبائل على الطريق . وعلى سبيل الاحتياط من غدر الأتراك ، اشترط ابن سعود أن تعبر قوات بغداد الحدود العراقية قبل أن يسمح لقوة المدينة المنورة بمغادرة القصيم إلى الحجاز (٢) .

Philby, H. St. J. : op. cit., pp. 248-9.

(١)

Philby, H. St. J. : op. cit., p. 249.

(٢)

وقد نفذ هذا الاتفاق في حينه دون أية عقبات ، وبذلك غادرت القوات التركية أواسط شبه الجزيرة العربية . وتم لعبد العزيز النفوذ على القصيم (١) .

ومن الجدير بالذكر أن السلطان عبد الحميد الثانى قد أرسل في غضون عام ١٩٠٦ إلى عبد العزيز بن سعود يشكره على معاملته مصاكر الدولة تلك المعاملة الشريفة ، ويسأله أن يرسل أحد رجاله لمقابلته ، فأرسل صالح العذل ومعه اثنان آخران إلى الآستانة ، فزولوا ضيوفاً على الحضرة الشاهانية ، ومنحوا الألقاب والنياشين ، وسمعوا من الوزراء كلاماً سياسياً لم يجيبوا عليه بشئ ولا أثمر بعدئذ شيئاً للدولة (٢) .

والواقع أنه منذ عام ١٩٠٦ فصاعداً ، كان عبد العزيز آل سعود هو القوة المسيطرة في وسط شبه الجزيرة العربية ، ونجح عام ١٩١٣ فى الاستيلاء على الأحساء وطرد الأتراك منها . وبذلك وصلت الإمارة السعودية إلى شواطئ الخليج العربى قبيل الحرب العالمية الأولى . وكان من العوامل التى ساعدت عبد العزيز آل سعود خلال هذه الفترة على التخلص من أعدائه وتوسيع رقعة الإمارة السعودية ما يلى :

أولاً - انشغال الأتراك بالثورة التى أعلنها الإمام يحيى بن حميد الدين بالين عام ١٩٠٤ ، وهى الثورة التى أرغمتهم على سحب فيضي باشا وكفأ قواته فى القصيم وإرسالها إلى اليمن .

ثانياً - عدم استقرار أحوال إمارة حائل نتيجة للنزاع على الإمارة بين آل الرشيد عقب مقتل عبد العزيز بن متعب عام ١٩٠٦ . ويقول فؤاد حمزة : « إن تاريخ عائلة الرشيد بعد قتل عبد العزيز بن متعب حتى سقوط تلك العائلة نهائياً على يد ابن سعود بعد ذلك بخمس عشرة سنة ، عبارة

(١) أحمد على : آل سعود ص ١٣٠ .

(٢) أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ١٦٣ .

عن مأساة دموية مثلت أدوارها في حائل ، فقد تولى الإمارة خلال هذه المدة القصيرة بضعة عشر أميراً أو نائباً للأمير ، (١) .

ثالثاً - انشغال تركيا بالصراع العنيف بين الأتراك الأحرار (حزب الاتحاد والترقي) وبين السلطان عبد الحميد الثاني ، ذلك الصراع الذي انتهى بعزل عبد الحميد نفسه عام ١٩٠٩ .

رابعاً - معارضة إنجلترا للتوسع العثماني في الخليج العربي ، خصوصاً حين منحت تركيا لألمانيا حق بناء خط حديد بغداد .

خامساً - انشغال الدولة العثمانية بالحرب الإيطالية الطرابلسية (١٩١١ - ١٩١٢) ثم بالحرب البلقانية (١٩١٢ - ١٩١٣) .

الفصل السادس

محاولات التوسع العثماني في الخليج العربي

كان سلطان الأتراك العثمانيين على الخليج العربي - إبان العصر العثماني الأول - ضعيفاً للغاية ، فلم يستطيعوا حتى بعد استيلائهم على بغداد عام ١٥٣٤ ثم على البصرة عام ١٥٤١ أن يفتشوا لهم قاعدة بحرية يسيطرون منها نفوذهم على مياه الخليج . فالبصرة بمسئداتها وخليجها على شط العرب كانت لا تصلح لهذا الغرض ، كما أن الأتراك فيها كانوا يواجهون مقاومة من جانب العصابات البدوية ومن جانب الإيرانيين أيضاً (١) .

ومع أن الأتراك العثمانيين غزوا - أوائل العقد التاسع من القرن السادس عشر - مقاطعة الأحساء واحتلوها ، إلا أن الحكم العثماني في هذه المقاطعة لم يلبث أن انهار عام ١٦٧٠ بفضل نضال قبيلة آل حميد من بني خالد . ومن الجدير بالذكر أن الحكم العثماني في الأحساء خلال هذه الفترة كان اسمياً ، فلم تحاول الدولة العثمانية أن تجبي الضرائب من أهل الأحساء ، كما أنها - كما يقول لونغريج - لم تسند باشواتها الأربع الذين تداولوا حكم الأحساء واحداً بعد الآخر (فاتح باشا ، ثم علي باشا ، فمحمد باشا وأخيراً عمر باشا) بأية قوة مادية أو عسكرية (٢) .

ولاشك أن انهيار السيطرة العثمانية من الأحساء أمام المقاومة المحلية من جهة ، ثم ضعف الدولة العثمانية وانشغالها بحروبها في القارة الأوروبية من جهة أخرى ، كانا من العوامل التي ساعدت حكومة الهند البريطانية

(١) أحمد عزت عبد الكريم : « العلاقات بين الشرق العربي وأوروبا بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر » (دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ص ٢٢٧) .
(٢) Longrigg, S.H. : Four Centuries of Modern Iraq, p. 38.

(١) فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ص ٣٢٦ .

على التدخل السياسى فى شئون الخليج ، ذلك التدخل الذى بدأ فى العقد السابع من القرن الثامن عشر وصادف نجاحاً ملحوظاً لعدم وجود أية سلطة قوية موحدة على شواطئ الخليج .

وفى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر انتشر النفوذ البريطانى فى الخليج عن طريق محاربة القرصنة وتجارة الرقيق (١) . ومن ثم ، فعندما بدأت الدولة العثمانية تحاول بسط نفوذها فى الخليج أواخر الستينيات من القرن التاسع عشر ، وجدت أن النفوذ البريطانى قد سبقها إلى شواطئ الخليج ، وصار يقاوم محاولاتها للسيطرة على هذه الشواطئ ، مستعيناً بمعااهدات تحريم القرصنة وتجارة الرقيق التى عقدها مع مشايخ الخليج تارة وبقوته البحرية فى الخليج تارة أخرى .

الاهتمام الأتراك بالتوسع فى الخليج العربى :

والواقع أن نفوذ ولاية بغداد فى الركن الشمالى الغربى من الخليج العربى لم يكن يجاوز حتى أواخر الستينيات من القرن التاسع عشر لإمارة الكويت التى كانت تربطها بالدولة العثمانية مجرد تبعية اسمية ، تتمثل فى اعتراف شيخ الكويت بشىء من الولاء للوالى العثمانى فى بغداد ، وذلك حرصاً على مركزه ودفعاً للاعتداءات العثمانية على بلاده .

وكان مما يغفل أيدى الأتراك عن بسط نفوذهم على شواطئ الخليج جنوب الكويت أن حكومة بومباى كانت تعتبر الشواطئ الجنوبية للخليج بمثابة منطقة نفوذ لها ، فلم تكن تقابل بالارتياح تدخل الأتراك فى شئونها أو إرسال سفنهم الحربية إلى مياهها . فعندما اقترحت الأستانة عام ١٨٤٧ إرسال بعض السفن الحربية التركية إلى الخليج لمشاركة بريطانيا فى أعمال التفتيش على المراكب التى يشتبه فى أنها تحمل رقيقاً ، عارضت حكومة

بومباى بشدة هذا الاقتراح ، وأعرب هنل Hennel المقيم البريطانى فى الخليج عن مخاوفه من أن تتهزم الدولة العثمانية فرصة وجود أسطولها فى مياه الخليج فتعمل على بسط نفوذها على شواطئها .

وأكثر من ذلك ، فإن حكومة الهند البريطانية - جرياً وراء إبعاد النفوذ العثمانى عن الخليج العربى - رفضت عام ١٨٥٩ الاحتجاج التركى الذى وجه إلى بومباى بمناسبة ضرب بعض قطع الأسطول البريطانى لميناء الدمام على ساحل الأحساء ، وهو الميناء الذى كان يسيطر عليه وقتئذ الإمام فيصل بن تركى . وكان محمد بن عبد الله آل خليفة حاكم البحرين قد التجأ بعد وفاة أبيه إلى ساحل الأحساء وأقام فى الدمام ، ولم يلبث أن أعلن نفسه تابعاً لحكومة فيصل فى نجد . وفى عام ١٨٥٩ حارب محمد بن خليفة إزال جنود من أتباعه على ساحل البحرين بعد أن ضرب مدينة المنامة ، فأسرع المقيم البريطانى بإرسال بعض السفن الحربية البريطانية إلى ساحل الأحساء ، وقامت هذه السفن بضرب الدمام والمدافع من البحر . وما يذكر أن سلطات بومباى قد بدت رفضها للاحتجاج التركى على أساس أن الامير السعودى لا يخضع على الإطلاق للسيادة التركية ، وأن حكومة الهند البريطانية تتعامل معه مباشرة (١) .

ويبدو أن الدولة العثمانية لم تفكر جدياً - إبان العصر العثمانى الثانى - فى بسط نفوذها على سواحل الخليج العربى وشرقى شبه جزيرة العرب قبل عام ١٨٦٩ . وفى هذا العام برز عاملان جديداً كان لهما أثرهما المباشر على سياسة الدولة العثمانية فى منطقة الخليج ، وهما :

أولاً - فتح قناة السويس للملاحة البحرية عام ١٨٦٩ . الأمر الذى كان من شأنه تمكين الأسطول العثمانى من الخروج من البحر المتوسط إلى

البحر الأحمر والخليج العربي ، بالإضافة إلى إيجاد خط ملاحى مباشر بين
الاستانة والبصرة .

ثانياً — تعيين مدحت باشا والياً على بغداد عام ١٨٦٩ ، حيث ظل
متمولياً ولاية بغداد حتى أوائل عام ١٨٧٢ . ومن المعروف أن مدحت باشا
كان من أبرز زعماء حركة تركيا الفتاة التى سبقت الإشارة إليها ، وأنه
كان يجذب بسط نفوذ الدولة العثمانية على المناطق الآسيوية التابعة لها اسماً
حتى تعوض بذلك الخسائر الإقليمية التى توالى عليها فى أوروبا . وفضلاً
عن ذلك ، فإن مدحت باشا كان يرى أن انتعاش الدولة الداخلى يتوقف
إلى حد كبير على انبعاث سياسة توسعية فى الخارج ، كما كان يعتقد أن
اعتناق أغلبية سكان الخليج للذهب السنى يؤهلهم ليكونوا رعايا مطيعين
للخليفة العثمانى . هذا إلى جانب ما كان يشعر به من ضرورة انتهاز فرصة
الانقسام الذى بدأ يندب فى صفوف آل سعود فى نجد عقب وفاة فيصل
ابن تركى للقضاء على قوتهم نهائياً (١)

ولهذين العاملين إذن ، بدأ الأتراك العثمانيون يهتمون جدياً ببسط
نفوذهم على سواحل الخليج العربى وشرقى شبه الجزيرة العربية بعد أن
أهملوها ردهاً طويلاً من الزمن .

التوسع العثمانى فى الأحساء :

ومن المحتمل أن مدحت باشا منذ أن تولى ولاية بغداد قد أخذ يخطط
لبسط النفوذ العثمانى على الكويت وجزر البحرين وشبه جزيرة قطر ،
علاوة على الأحساء ونجد . ولم يجد مدحت فى الكويت أية صعوبة ،
لأن آل الصباح كانوا يميلون منذ عام ١٧٩٠ إلى الاعتراف بالسيادة العثمانية

(١) Longrigg, S.H. : Four Centuries of Modern Iraq, p. 301.

بشريطة ألا يترتب على هذا الاعتراف دفع الجزية للسلطان أو قبول إدارة
تركية خالصة . وفضلاً عن ذلك ، فإن الدولة العثمانية كانت قد لجأت منذ
عام ١٨٤٥ إلى دفع مرتب سنوى لشيخ الكويت فى نظير مشاركتته فى الدفاع
عن ميناء البصرة بحرياً . ومن ثم ، وفى أبريل عام ١٨٧٠ استصدر مدحت
فرماناً سلطانياً يقضى بإعلان الكويت سنجقاً تابعاً لمصرفية الأحساء ،
على أن يحمل شيخ الكويت لقب القائم مقام ويستقل بتنظيم شئون الداخلية
والأيدفع أية رسوم للباب العالى (١) . وقد قبل عبد الله بن صباح آل
الصباح شيخ الكويت (١٨٦٦ - ١٨٩٢) لقب القائم مقام الممنوح له من
الدولة عام ١٨٧١ (٢) .

وكان مدحت باشا قد تلقى — أواخر عام ١٨٧٠ — طلب عبد الله بن فيصل
بمساعدة الأتراك له ضد أخيه سعود وإعادته إلى الحكم فى الرياض مقابل
قبوله التبعية للدولة العثمانية ودفع الجزية لها . وما كاد مدحت يتلقى هذا
العرض حتى قرر على الفور قبوله والعمل لضم الإمارة السعودية إلى الدولة
العثمانية بحجة القضاء على الاضطرابات وإقرار النظام والأمن فى أقاليم
السلطان البعيدة (٣) . وراح مدحت يعد بسرعة حملة لإرسالها إلى الأحساء
بقيادة الفريق نافذ باشا . وفى ٢٠ أبريل عام ١٨٧١ تحركت الحملة من البصرة ،
وكانت تتألف من خمسة آلاف جندى نظامى . واشترك فى الحملة شيخ
الكويت عبد الله آل الصباح ببعض قواته وبما يزيد على ثمانين سفينة . وفى
مايو نزلت الحملة فى رأس التنورة ومنها إلى القطيف التى احتلتها بسهولة .
وتقدمت قوات الحملة من القطيف ، فاستولت على جميع الأحساء دون

(١) صلاح العقاد : الاستعمار فى الخليج الفارسى ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٢) Dickson, H.R.P. : Kuwait and her Neighbours, p. 136.

(٣) Longrigg, S.H. : op. cit., p. 302.

مقاومة ورفعت الراية العثمانية على الهفوف قاعدة الأحساء ، وقام نافذ باشا بتعيين الحكام على مقاطعات الأحساء وقراها .

وهكذا عاد الأتراك إلى احتلال الأحساء بعد انقضاء قرنين على خروجهم منها . وفي أواخر عام ١٨٧١ غادر مدحت باشا بغداد قاصداً الأحساء للقيام بحولة تفتيشية فيها . وانهز مدحت فرصة وجوده هناك ، فاستبدل بالمرضى من حامية الأحساء رجالاً أصحاء من بين الجند الذين اصطحبهم معه من العراق ، وأعلن أن الأحساء من ممتلكات الدولة العثمانية ، وعين نافذ باشا متصرفاً على الأحساء والمقاطعات التابعة لها باسم متصرفية أو لواء نجد^(١) . وقسم مدحت الأحساء إلى ثلاثة أقضية ، هي الهفوف والقطيف وقطر ، وجعل من الهفوف مقراً للحاكم العثماني أو الباشا المتصرف . وكان لهذا الباشا قائمقامان في كل من قطر والقطيف . وعلاوة على ذلك ، فقد وضع مدحت حاميات عثمانية في كل من الهفوف والقطيف والعقير والبدعة .

واستمرت ترتيبات مدحت باشا في الأحساء قائمة حتى عام ١٨٧٤ ، حين أدركت الدولة العثمانية أن استمرار الإدارة التركية المباشرة في الأحساء سوف يكلفها نفقات باهظة ، فعمدت إلى ناصر باشا السعدون متصرف البصرة وزعيم قبائل المنتفك بإدخال نظام للحكم قليل التكاليف في الأحساء ، ولذا زار ناصر المنطقة وسحب معظم أفراد الحاميات العثمانية وأحل محلهم قوات أخرى من الأكراد والقبائل العربية المحلية ، وعين أحد شيوخ بني خالد متصرفاً على الأحساء . ولم تمض بضعة أسابيع حتى تعرض الحكم العثماني في الأحساء لهزة عنيفة ، إذ قدم الأمير عبد الرحمن

(١) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ٣٠ وانظر كذلك :

Longrigg, S.H. : op. cit., p. 303.

ابن فيصل آل سعود من بغداد إلى الأحساء في أكتوبر ١٨٧٤ وأشعل ثورة عامة ضد الحامية التركية في الهفوف . غير أن ناصر باشا أسرع بالرحف صوب الأحساء ونجح في إنقاذ حامية الهفوف المحاصرة والقضاء على ثورة عبد الرحمن ، ثم عاد إلى البصرة تاركاً ابنه ليحكم الأحساء^(٢) .

محاولات التوسع العثماني في البحرين :

وكانت حكومة الهند البريطانية ترقب عن كثب نشاط الأتراك في الأحساء منذ أن نزلت حملة نافذ باشا في رأس التنورة حتى استيلائها على الهفوف . ومع أن حكومة الهند قد سلمت للأتراك باحتلال الأحساء وبقاء حاميات عسكرية فيها ، إلا أنها عارضت بشدة المحاولات العثمانية الرامية إلى السيطرة على جزر البحرين أو على المناطق التي تليها جنوباً^(٣) .

وكان مدحت باشا - عقب نجاح حملة الأحساء - قد أرسل عارف بك قائد بحرية البصرة إلى البحرين للتظاهر بإقامة بعض مستودعات الفحم اللازمة للسفن العثمانية ، في حين أن مهمته الحقيقية كانت الحصول على ولاء شيخ البحرين للسلطان العثماني . وأقلقته هذه الزيارة السلطات البريطانية في الهند ، خصوصاً حينما نعى إليها أن شيخ البحرين قد أعرب عن سروره لرؤية السفينتين العثمانيتين اللتين اصطحبهما عارف بك معه في زيارته قائلاً : « إن البحرين لم ترمز قرنين سفيناً عثمانية في هذا البحر » ، ثم تنازل عن بعض الأراضي لإقامة مستودعات الفحم اللازمة للسفن العثمانية . وراحت السفن العثمانية منذئذ تكثرت من ترددها على البحرين بدعوى النزود بالماء والفحم .

Longrigg, S.H. : op. cit., p. 303.

(١)

وفي عام ١٨٧٥ رفعت مدينة البصرة من درجة متصرفية إلى ولاية مستقلة عن ولاية بغداد وأصبحت تضم سنجق الكويت ومتصرفية الأحساء ، وتمتد إلى مدينة البيضاء في شبه جزيرة قطر .

(٢)

Hayder, A.M. : The Life of Midhat Pasha, pp. 59-60.

ويظهر أن مدحت باشا كان يدرك أن حكومة الهند البريطانية لن تتغاضى عن امتداد السيطرة التركية إلى جزر البحرين ذات الموقع الاستراتيجي الهام، فكتب في يولييه عام ١٨٧١ إلى حاكم الهند العام بشأن حقوق الدولة العثمانية في السيادة على جزر البحرين، وراح يسوق الأدلة القانونية والتاريخية التي تؤيد وجهة نظره.

ودون أدنى شك كانت الدولة العثمانية تعمل جدياً لاحتلال البحرين. فرغم عزل مدحت باشا من ولاية بغداد عام ١٨٧٢، إلا أن النشاط التركي استمر على أشده في الأراضي المقابلة للبحرين، مما أزعج السلطات البريطانية في الهند. واشتد انزعاجها حين أخذ الأتراك يدعمون حامياتهم العسكرية في شبه جزيرة قطر ويحاولون إعادة بناء ميناء الزبارة على الشاطئ الغربي لقطر، وهو الشاطئ المقابل لجزر البحرين. ومن ثم، فقد سارعت حكومة الهند البريطانية بالاحتجاج باسم شيخ البحرين عيسى بن خليفة على هذه المحاولة التركية، على أساس أن ميناء الزبارة يتبع البحرين، وأن شيخها يتخذ منه مقراً للحكم لإبان شهور الصيف. وفي الوقت نفسه بعثت الحكومة البريطانية إلى الباب العالي بمذكرة أوضحت فيها أنها لن تسمح بإيجاد أى مركز معاد في الزبارة أو في أية بقعة أخرى، وأنها لن تقف مكتوفة اليدين إزاء أى عمل يمس «استقلال» البحرين. وكان من نتيجة ذلك أن أوقفت أعمال البناء في ميناء الزبارة.

ومع ذلك، فقد استمر الأتراك يحرضون القبائل الموالية لهم خصوصاً بني هاجر على مهاجمة البحرين. ويؤخذ من تقارير المقيم البريطاني في الخليج إلى حكومة الهند أن السلطات العثمانية في الأحساء كانت من وراء الهجمات التي صار بنو هاجر يشنونها على البحرين، والتي كان الأسطول البريطاني في الخليج يتصدى لها، كما كان شيخ البحرين - بتشجيع السلطات البريطانية ومساندتها - يرد عليها بمهاجمة ساحل قطر وعلى وجه الخصوص ميناء الزبارة.

ومن الجدير بالذكر أنه رغم أن بريطانيا قد سلمت بادىء ذي بدء بامتداد السيادة العثمانية إلى بعض أجزاء من شبه جزيرة قطر، إلا أنها لم تلبث أن فطنت إلى أغراض الأتراك التوسعية في الخليج العربي، فصارت تعارض في امتداد النفوذ العثماني إلى شبه جزيرة قطر، وتعمل في نفس الوقت على تقوية علاقتها بشيخ البحرين ومساندته في صد هجمات بني هاجر.

وحينما تجددت عام ١٨٧٩ محاولات الأتراك للسيطرة على جزر البحرين، رأى إدوارد روس Ras المقيم البريطاني في الخليج أن خير وسيلة لمنع العثمانيين من ضم جزر البحرين هو وضع هذه الجزر رسمياً تحت حماية بريطانيا. ولذلك زار روس البحرين وحصل في ٢٢ ديسمبر عام ١٨٨٠ على توقيع عيسى بن علي شيخ البحرين على اتفاقية تعهد بمقتضاها الشيخ عيسى بأن يمتنع عن الدخول في مفاوضات أو عقد معاهدات مع الحكومات الأخرى إلا بموافقة الحكومة البريطانية، كما تعهد ألا يسمح لغير بريطانيا بإيجاد تمثيل دبلوماسي أو قنصلي أو إقامة محطات للفتح في أراضي البحرين^(١). وتسمى اتفاقية ١٨٨٠ هذه، التي صدقت عليها الحكومة البريطانية في عام ١٨٨١، والتي وضعت البحرين رسمياً وعملياً تحت الحماية البريطانية بالاتفاقية الانفرادية الأولى First Exclusive Agreement، تميزاً لها عن الاتفاقية الانفرادية الأخيرة Final Exclusive Agreement التي أبرمت مع البحرين في ١٣ مارس عام ١٨٩٢، والتي تعهد فيها الشيخ عيسى بعدم التنازل أو البيع أو الرهن لأى جزء من أراضيه إلا للحكومة البريطانية^(٢).

(١) Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, vol. 6, Doc. No. 88, p. 194.

(٢) Hurewitz, J.C. : op. cit., vol. 1, Doc. No. 97, p. 209 ; Wilson, A.T. : The Persian Gulf, p. 247.

ومن الواضح أن هاتين الاتفاقيتين قد زودتا بريطانيا بالسلطة الكافية لناوأة تحركات العثمانيين في جزر البحرين ولدعم سيطرتها في هذه الجزر . وفي عام ١٨٩٣ أسست بريطانيا وكالة سياسية لها في البحرين ، واتخذ الوكيل السياسي البريطاني مقرآ له في المنامة ، وأصبح المتصرف الوحيد في شئون الإمارة ، خصوصاً بعد أن استحوذ على حق الفصل في قضايا الأجانب . وفي عام ١٨٩٨ وقع الشيخ عيسى إعلاناً يحرم استيراد أو تصدير الأسلحة من البحرين وإليها ، كما سمح للسفن الفارسية والإنجليزية بتفتيش السفن المشتغلة بتلك التجارة في مياه البحرين الإقليمية . وفي عام ١٩٠١ زودت بريطانيا وكيلها السياسي في البحرين بصلاحيات واسعة ، وعينت مستشاراً بريطانياً إلى جانب شيخ البحرين في المنامة ، واستولت عام ١٩٠٥ على ميناء الزبارة ، ثم جعلت لنفسها الحق في استغلال ثروة البحرين بمقتضى اتفاقيتين عقدهما مع شيخ البحرين الأولى في أواخر عام ١٩١١ بشأن استغلال مصائد اللؤلؤ والإسفنج والثانية في ١٤ مايو عام ١٩١٤ ، وبها تعهد شيخ البحرين بالآلا يسمح باستغلال البترول لأى شخص ، ولا حتى يقوم هو باستغلاله لنفسه ، إلا بعد الحصول على موافقة الوكيل السياسي البريطاني في البحرين (١) .

وعلى هذا النحو استطاعت بريطانيا أن تبعد النفوذ العثماني عن البحرين وتنفرد هي بالسيطرة الفعلية عليها .

محاولات التوسع العثماني في الكويت :

ظلت إمارة الكويت حتى أواخر الستينيات من القرن التاسع عشر تخضع للسيادة العثمانية الاسمية . وكانت الكويت في هذا الوقت قد نمت وأضحت لها

(١) جال زكريا قاسم : الخليج العربي ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

أهمية تجارية في الخليج العربي حتى سميت بمرسيليا الشرق . وجرياً وراء استعادة نفوذهم في الولايات العربية ، منح العثمانيون كما عرفنا عبد الله آل الصباح منصب القائم مقام عام ١٨٧٠ . وكان للمساعدات التي قدمها الشيخ عبد الله لحلة نافذ باشا على الأحساء عام ١٨٧١ ثم معاونته السلطات التركية في إخماد معظم الثورات التي اندلعت ضد الحكم التركي في القطيف والأحساء ، أكبر الأثر في رضا الدولة العثمانية عليه ، حتى أنها منحته لقب باشا وأعدت عليه أراضى واسعة على شاطئ الفرات بالقرب من الفاو .

وفي عام ١٨٩٢ توفي عبد الله آل الصباح وخلفه أخوه محمد ، الذي كان ضعيفاً ويفتقر إلى الكفاءة ، فوكل أمور الإمارة إلى مستشاره الشيخ يوسف بن عبد الله آل إبراهيم ، وهو من كبار تجار اللؤلؤ في الكويت وتربطه صلة المصاهرة بأهـرة الصباح . وكان الشيخ يوسف قد أتى إلى الكويت من مقاطعة الدورة التي لا تبعد كثيراً عن عبدان على الجانب الشرقي لشط العرب ، حيث كان يملك هناك ثروة طائلة . زد على ذلك أن الشيخ يوسف كان موالياً للأتراك ويجدوه الأمل في أن يعزلوا آل الصباح من إمارة الكويت ويعينوه هو وأسرته مكانهم . وكان لمحمد آل الصباح أخ شقيق يدعى جراح ، وآخر غير شقيق يدعى مبارك . وكان محمد وجراح يعاملان مباركاً بكل قسوة ويضيقان عليه تضيقاً شديداً ، مما جعله يحق عليهما ، وازداد حنقه عندما وجد أنهما قد سلما أمور الإمارة إلى يوسف ابن عبد الله ، الذي كان مبارك يدرك نواياه الحقيقية . ولم يستطع مبارك أن يحتمل هذا الوضع طويلاً ، فقام في مايو عام ١٨٩٦ بقتل أخويه واستولى على السلطة ، وهرب يوسف بن عبد الله إلى البصرة (١) .

وأخذ يوسف يحرض حمدي باشا والى البصرة على مبارك ويحثه على

Dickson, H.R.P. : Kuwait and her Neighbours, p. 136.

لإرسال حملة عسكرية لعزله وتمكين أحد أبناء أخيه المقتول محمد من الاستيلاء على الحكم ، في الوقت الذي راح مبارك يتوعد إلى رجب باشا وإلى بغداد بإرسال الهدايا إليه ، محارلاً بذلك استمالته إلى جانبه . ونجحت محاولة مبارك ، إذ كتب رجب باشا إلى الباب العالي محذراً ، من عواقب التدخل العسكري ضد مبارك وواصفاً حادث مقتل محمد وجراح بأنه لا يعدو أن يكون من الحوادث العادية المألوفة بين البدو . واستجاب الباب العالي لتحذير وإلى بغداد ، فأصدر السلطان عبد الحميد الثاني في يناير عام ١٨٩٧ فرماناً بتعيين مبارك قائماً على الكويت .

ومن المحتمل أن قبول مبارك للمنصب القائم مقام كان يرجع إلى خوفه من ضياع امتلاكات أسرته في الفار . ومع ذلك ، فقد قاوم مبارك محاولات الأتراك الرامية إلى بسط سلطتهم في الكويت . وعندما أرسل الأتراك في فبراير عام ١٨٩٧ موظفاً للحجر الصحي في ميناء الكويت ، أبدى مبارك رغبته في مقابلة المقيم البريطاني في الخليج أو من ينوب عنه . وفي سبتمبر وصل إلى الكويت أحد مساعدي المقيم البريطاني ، وأبلغه مبارك أنه وشعبه حريصون على تجنب ضم بلادهم إلى الدولة العثمانية ، ولذا فإنهم يرغبون في وضع أنفسهم تحت حماية بريطانيا^(١) .

والواقع أنه حتى اغتصاب مبارك للسلطة عام ١٨٩٦ ، لم تكن إمارة الكويت رغم موقعها الجغرافي الممتاز تحظى باهتمام كبير من جانب بريطانيا ، إذ كانت حكومة لندن تعترف بتبعية هذه الإمارة للباب العالي^(٢) . زد على ذلك أن قبول مبارك للمنصب القائم مقام كان يجعل من الصعب على بريطانيا الاعتراف به كأمر مستقل عن الدولة العثمانية . ولما لم يكن قد طرأ أي

Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 137.

(١)

Wilson, A.T. : The Persian Gulf, p. 251.

(٢)

تغيير على موقف بريطانيا تجاه الكويت أو آخر عام ١٨٩٧ ، فقد رفضت حكومة سولسبري الثالثة (١٨٩٥ - ١٩٠٢) عرض مبارك ، حرصاً منها على عدم إثارة الدولة العثمانية ، ولتجنب تكدير السلام في منطقة الخليج العربي^(١) .

على أنه سرعان ما تدخل عامل هام دفع السلطات البريطانية في الهند إلى إعادة النظر في العرض الكويتي ، ألا وهو تردد الشائعات في الهند عن مساعي روسيا لإيجاد منفذ لها على الخليج العربي ، بالإضافة إلى مساعي بعض رجال الأعمال الروس من أجل الحصول من الباب العالي على امتياز لبناء خط حديدي من الساحل السوري إلى الخليج .

النشاط الروسي واتفاقية ١٨٩٩ بين بريطانيا والكويت :

وكان النشاط الروسي في الخليج قد استرعى انتباه الإنجليز منذ عام ١٨٨٧ ، حين قام بعض الضباط الروس الذين يعملون في خدمة الحكومة الإيرانية بزيارة أصفهان وشيراز وبوشهر . وأعقب ذلك أن قام أحد المهندسين الروس برحلة من بندر عباس إلى هرمز . وفي عام ١٨٩٧ حين كروجلو Kruglo قسلاً لروسيا في بغداد ، فأخذ يعمل للظفر بميناء أو محطة فحم لبلاده على الخليج ، إلى جانب بسط النفوذ الروسي حتى الكويت .

غير أنه حدث في خريف عام ١٨٩٨ أن عين لورد كيرزون Curzon - المعروف باهتمامه الشخصي بمنطقة الخليج منذ أن كان سفيراً لبريطانيا في طهران - نائباً للملك أو حاكماً عاماً في الهند ، فذهب إلى هناك وهو تساوره الشكوك في نشاط الروس في إيران ووسط آسيا ، مما جعله يهتم على الدفاع عن مركز بريطانيا ومصالحها في الخليج مهما كلفه ذلك من ثمن^(٢) .

Wilson, A.T. : op. cit., p. 252.

(١)

Langer, W.L. : The Diplomacy of Imperialism, p. 642.

(٢)

وفي كتابه عن « فارس والمسألة الفارسية » الصادر عام ١٨٩٢ ، كان كيرزون قد أكد بأنه يعتبر منطقة الخليج العربي منطقة بريطانية مغلقة ولا يستطيع أن يسمح لاية دولة بأن تحصل على قاعدة تجارية أو بحرية على سواحلها ، وبلغ به الأمر إلى حد اعتبار التنازل عن ميناء على الخليج بمثابة إهانة مقصودة موجهة إلى بريطانيا (١) .

ويرى بعض المؤرخين أن سياسة اللورد كيرزون كانت تهدف إلى تجسيم الخطر الروسي على مياه الخليج العربي ، ويقولون إنه قلما تخلو أية رسالة من رسائله التي بعث بها إلى اللورد جورج هاملتون Hamilton وزير الهند من قلقه وخوفه من الروس الذين كانوا يحاولون التوسع جنوباً إلى أفغانستان وإيران والخليج العربي والمضايق التركية (٢) . ولا شك أن قلق كيرزون قد اشتد عندما تقدم في غضون عام ١٨٩٨ الكونت فلا ديمير كابنيسمت Valadimir Kapnist ، وهو من رجال الأعمال والاقتصاديين الروس ، وشقيق السفير الروسي في فيينا ، وأحد الشخصيات ذات النفوذ في بلاط قيصر روسيا ، إلى السلطان عبد الحميد الثاني بمشروع لبناء خط حديدي من ميناء طرابلس السوري على البحر المتوسط إلى أحد موانئ الخليج العربي ، على أن تمتد منه فرع إلى بغداد وخانقين ، وهو المشروع الذي أحاله السلطان إلى وزيره للأشغال العمومية من أجل دراسته وتقديم تقرير عنه (٣) .

ولما كان تنفيذ مشروع كابنيسمت من شأنه أن يؤدي إلى ظهور النفوذ

(١) Curzon, G.N. : Persia and the Persian Question, vol. 2, p. 465.

(٢) محمود علي الداود : الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠ - ١٩١٤ ص ١٠٨ .

(٣) Earle, E.M. : Turkey, The Great Powers and the Baghdad Railway, p. 58.

الروسي في الكويت (١) ، فقد انبرى لورد كيرزون يعارضه بشدة ويبين أنه يضر بالمصالح البريطانية في الكويت ، كما راح يناقش مبدأ سيادة تركيا على الكويت . ففي مذكرة سرية بتاريخ ١٩ نوفمبر عام ١٨٩٨ إلى الحكومة البريطانية ، قال كيرزون إن جماعة من رجال المال الروس يمثلهم الكونت كابنيسمت الذي يحظى بتأييد السفارة الروسية في القسطنطينية ، تسعى للحصول على امتياز لم خط حديدي من الاسكندرونة إلى الفرات والخليج العربي . وأعرب كيرزون عن تشككه فيما إذا كان بوسع الروس أن يتحملوا وحدهم عبء تمويل هذا المشروع ، وأردف يقول إن محاولة تجرى لإثارة اهتمام رجال المال في لندن بالمشروع ، إلا أنه يرى أن من الأفضل أن تستثمر الأموال البريطانية في مشروع بريطاني صرف .

وذكر حاكم الهند العام أن النهاية المقترحة لهذا المشروع وجميع مشروعات المواصلات الحديدية بين البحر المتوسط والخليج العربي ، هي ميناء الكويت ، الذي يعتبر أحسن موانئ الخليج ، واستطرد قائلاً : غير أن طلب الحصول على امتياز من تركيا لم خط حديدي نهايته عند الكويت ، ومنح تركيا الامتياز المطلوب ، إنما ينطوي على افتراض بأن الكويت تحت السيادة العثمانية ، في حين أنها بالتأكيدي ليست كذلك ، كما أنها ليست خاضعة للسيطرة التركية... إن أقوى حجة يستند إليها الادعاء التركي هي أننا نعترف بامتداد سلطة الأتراك على الخط الساحلي من الخليج إلى مسافة كبيرة جنوب الكويت . وبذا فإن الكويت تدخل في نطاق الممتلكات التركية... غير أن أقوى حجة للرد على هذا الادعاء التركي هي أن السلطة التركية لم تتأكد أبداً بطريقة فعلية في الكويت ، وليس هناك أي دليل على أن هذه السلطة في طريقها للظهور هناك .

Wilson, A.T. : The Persian Gulf, p. 252.

ثم قال كيرزون إن الكولونيل لوك Locke القنصل البريطاني في بغداد والكولونيل ميد Meade المقيم البريطاني في الخليج قد أبلغاه بأنه لا توجد أية صلة بين الأتراك والكويت ، وأن الأتراك موضع كراهية عرب الكويت ، وأن الكويت لا تدفع الجزية لتركيا ، كما أنه لا توجد قوات عسكرية تركية في هذه الإمارة . وأعرب كيرزون عن اعتقاده بأن أي اعتراف ضمنى بسيادة تركيا أو أية دولة أجنبية على الكويت ، إنما هو أمر مخوف بالمخاطر بالنسبة للمصالح البريطانية في الخليج ، وسوف يسبب للانجليز المتاعب في المستقبل . وفضلا عن ذلك ، فإن مد خط روسي ينتهى عند الكويت سوف يضر بالمصالح البريطانية ضرراً بالغاً .

وخلص كيرزون من ذلك كله إلى القول بأنه لا تزال هناك فسحة من الوقت لتجنب مثل هذه الأخطار المتوقعة ، وأن الخطوة التي يوصى باتخاذها ، هي انتهاز فرصة مناسبة — وإذا أمكن مبكرة — لبسط الحماية البريطانية على الكويت — وهي الحماية التي يطالب بها شيخ الكويت باستمرار منذ سنوات ، ولسوف يرحب بها — وذلك بنفس الطريقة التي بسطت بها الحماية البريطانية على البحرين عام ١٨٩٢ . وكان من رأى كيرزون أنه مع فرض الحماية البريطانية على الكويت ، إلا أنه ليست هناك حاجة للتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الإمارة ، وأشار بأن يكتفى بتخصيص سفينة حربية بريطانية لكي تقوم بزيارة الكويت من حين لآخر ، وبذلك يصبح في وسع بريطانيا أن تمنع أية دولة أخرى من أن ترفع علمها على الكويت وأن تحبط أية محاولة قد يقوم بها الأتراك لمهاجمة هذه الإمارة والاستيلاء عليها (١) .

(١) انظر الملحق رقم ٧ من كتاب الخليج العربي والعلاقات الدولية للدكتور محمود على الداود ، وهو بعنوان :

Extracts from Lord Curzon's Confidential Memorandum, 19 November 1898. F.O. 60/599 (Public Record Office).

ولم يمض وقت طويل على إرسال هذه المذكرة حتى كلف كيرزون الكولونيل ماسكولم جون ميد المقيم السياسي في الخليج بالتوجه إلى الكويت لإجراء مفاوضات مع شيخها تستهدف وضع الإمارة تحت الحماية البريطانية . وفي ٢٣ أبريل عام ١٨٩٩ أبرم ميد اتفاقية مع الشيخ مبارك ، تعهد فيها الأخير « بإرادته الحرة ورغبته ، وبالنيابة عن ورثته وخلفائه من بعده ، ألا يستقبل وكيلًا أو ممثلاً لأية دولة أو حكومة في الكويت ، أو في أي مكان آخر داخل حدود أراضيه ، بدون الإذن السابق من الحكومة البريطانية . وفضلا عن ذلك ، فقد تعهد شيخ الكويت ألا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن أو يعطى بفرض الاحتلال أو لأي غرض آخر ، أي جزء من أراضيه إلى حكومة أو رعايا أية دولة أخرى بدون الموافقة السابقة للحكومة البريطانية . ونصت الاتفاقية على أن ينسحب هذا الارتباط كذلك على أي جزء من أراضى الشيخ مبارك ، والذي قد يكون الآن في حيازة أي من رعايا أية حكومة أخرى (١) . ويذكر المؤرخون أن بريطانيا قد تعهدت في مقابل ذلك بمنح شيخ الكويت مساعدة مالية والدفاع عن إمارته وحماية مصالحها في الخارج .

على أنه إذا كان ازدياد النشاط الروسي في الخليج العربي والخوف من أن تصبح الكويت محطة فحم روسي أو نهاية لخط حديدى روسي هو الذى دفع لورد كيرزون إلى الإسراع بإرسال الكولونيل ميد لإبرام اتفاقية عام ١٨٩٩ مع شيخ الكويت ، فإن ثمة عوامل أخرى هي التي حفزت الشيخ مبارك على الارتباط مع بريطانيا بالصورة المتقدمة ، وهي عوامل ناجمة عن توتر علاقاته مع الدولة العثمانية من جهة ومع بعض جيرانه من جهة

(١) سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي . الوثيقة رقم ٩ ص ٢٥٦

أخرى ، وخوفه من أن تلجأ الدولة إلى تسيير الحملات ضده وتأليب القوى الضالعة معها في شبه جزيرة العرب عليه .

فقد ظلت الدولة العثمانية تسعى لبسط نفوذها على الكويت ، وترددت شائعات عن تجمع القوات العثمانية في البصرة ، حيث كان من المنتظر أن تزحف من هناك على الكويت لعزل الشيخ مبارك الذي لم تكن علاقته طيبة بوالى البصرة . والواقع أن اشتراك الكويت مع حدود العراق كان يجعل إرسال الحملات التركية إلى تلك الإمارة سهلاً ميسوراً .

زد على ذلك أن السلطان عبد الحميد الثانى ، رغم أنه كان قد اعترف بالأمر الواقع في الكويت وأصدر في يناير عام ١٨٩٧ فرماناً بتعيين الشيخ مبارك قائماً على تلك الإمارة ، إلا أنه لم ينس أن مباركاً هذا قد قتل عام ١٨٩٦ شقيقه محمداً وهو يمثل السلطان في الكويت ثم تبوأ العرش دون أن يتم بالحصول على موافقة الباب العالى . ولم يكن من المنتظر أن تمر هذه المسألة دون عقاب ، ولهذا الغرض تحول الأتراك من جديد إلى مساندة عبد العزيز ابن متعب آل الرشيد أمير حائل ، وأفهموه بأن من يمتلك الرياض ونجداً ، عليه أن يمتلك أيضاً الكويت ومنفذاً على الخليج العربى ، ووعدوه بأن يتنازلوا له عن ميناء الكويت إذا تخلص من الشيخ مبارك واعترف بسيادة الدولة من جديد^(١) . ولقى تحريرى الدولة أذناً مصغية من جانب ابن الرشيد الذى كان يتطلع إلى التوسع صوب الخليج العربى . وعلى ذلك ، فقد كان من الطبيعى أن يشعر الشيخ مبارك بالقلق على إمارته من ناحية أطماع التوسع التى تراود ابن الرشيد^(٢) .

ولهذه الأسباب إذن ، وفى سبيل الحفاظ على الكويت من أطماع الأتراك وابن الرشيد ، لجأ الشيخ مبارك إلى عقد اتفاقية عام ١٨٩٩ مع

(١) Benoist-Méchin, J. : Arabian Destiny, p. 73.

(٢) أحمد على : آل سعود ص ١١٨ - ١١٩ .

بريطانيا . ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية كانت صورة طبق الأصل تقريباً من اتفاقية عام ١٨٩١ المعقودة بين بريطانيا و السلطان مسقط فيصل ابن تركى ، أو بالأحرى كانت الاتفاقيتان تستندان إلى أسس واحدة تقريباً^(١) . ورغم أن اتفاقية عام ١٨٩٩ لم تنص صراحة على فرض الحماية البريطانية على الكويت ، إلا أنها كانت من الناحية العملية تفرض حماية بريطانيا على هذه الإمارة .

وبما يستلقت النظر أن اتفاقية عام ١٨٩٩ بين بريطانيا والكويت قد أبرمت فى سرية تامة حرصاً على عدم إثارة الدولة العثمانية والدول الأوروبية المهتمة بالخليج . غير أن بعض المؤرخين يؤكدون أن الأتراك كانوا على علم بهذه الاتفاقية وبتطور النفوذ البريطانى فى الخليج^(٢) ، أو على الأقل أحسوا بأن هناك ارتباطاً معيناً بين بريطانيا والشيخ مبارك ، وهو ارتباط كان بطبيعة الحال موجهاً ضدهم وضد سياستهم التوسعية فى الخليج ، ولذا لجأوا إلى إثارة المتاعب فى وجه الشيخ مبارك . وكان الأخير يملك أراضى زراعية واسعة وبساتين نخيل فى منطقة البصرة ، فصار حمدى باشا والى البصرة يساند إخوة مبارك ضد ادعاءاته بملكية هذه الأراضى والبساتين ، كما حاول إدخال أمراء آل الصباح اللاجئين فى البصرة فى مشاريع سياسية تستهدف التخلص من مبارك ومحاربة النفوذ البريطانى فى الكويت .

وفى مايو عام ١٨٩٩ أسس الشيخ مبارك عوائد منتظمة أو دائرة مكوس جبركية فى ميناء الكويت ، وشرع يحصل رسوماً إضافية مقدارها ٥ ٪ على جميع الواردات بما فيها القادمة من الموانئ التركية . ويغلب على الظن أن الدولة العثمانية لما علمت بذلك ، وجرياً وراء إثارة المتاعب فى

(١) Wilson, A.T. : The Persian Gulf, pp. 237, 252.

(٢) محمود على الداود : الخليج العربى والملاقات الدولية ص ١٢١ .

وجه مبارك ، كلفت والى البصرة بإرسال أحد كبار موظفي الجمارك إلى الكويت ليشتمل دائرة الميناء الجمركية ، باعتبار أن الكويت خاضعة للسيادة العثمانية . وفي سبتمبر وصل لهذا الغرض الموظف التركي برفقة خمسة من الجنود إلى الكويت ، ولكن الشيخ مبارك رفض استقبالهم ، فاضطروا للعودة إلى البصرة (١) .

وفي أثناء ذلك كان السلطان عبد الحميد الثاني يبدي اهتماماً كبيراً بقضية الكويت . وفي ٤ سبتمبر عام ١٨٩٩ بعث برسالة إلى سيرنيقولا س أوكونور Nicholas O'Conor سفير بريطانيا في الآستانة ، قال فيها إنه يعلم بأهمية الخليج العربي بالنسبة للمصالح البريطانية ، وهو يقدّر رغبة الحكومة البريطانية بعدم السماح لأية دولة أوروبية أخرى بالتدخل في شئون الخليج وعرقلة الطرق التجارية المؤدية إلى الهند . وأكد السلطان بأن تركيا لن تسمح لأية دولة أوروبية (ماعدًا بريطانيا) بالحصول على امتيازات تجارية في مياه الخليج العربي ، ولكنها ليست مستعدة للتنازل عن البصرة أو الكويت أو البحرين أو القطيف (٢) .

وعلى كل حال ، فمع أن ولیم لانجر يرى أن اتفاقية عام ١٨٩٩ السرية بين بريطانيا والكويت كانت موجّهة بصفة أساسية ضد المخططات الروسية في منطقة الخليج العربي (٣) ، إلا أنه مما لا شك فيه أنه كان من بين أهداف إبرام هذه الاتفاقية سد الطريق أمام الدولة العثمانية في منطقة الخليج وإحباط محاولاتها للسيطرة على الكويت .

(١) Dickson, H.R.P. : Kuwait and her Neighbours, p. 137.

(٢) محمود على الداود : المصدر السابق ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٣) Langer, W.L. : The Diplomacy of Imperialism, p. 642.

كيزون وإحباط مشروعات فرنسا في مسقط :

ولقد تلا إبرام اتفاقية ١٨٩٩ بين بريطانيا والكويت أن أعلن سلطان مسقط في أوائل فبراير عام ١٨٩٩ تنازله عن بندر الجصة ، وهو ميناء يقع على مسافة خمسة أميال إلى الجنوب الشرق من ميناء مسقط ، للحكومة الفرنسية لكي تقيم فيه محطة للفحم . ولما كان من المعروف أن ثمة تفاهماً أو اتفاقاً بين روسيا وفرنسا لمقارمة النفوذ البريطاني في إيران والخليج العربي ، فقد أثار إعلان سلطان مسقط حفيظة لورد كيزون ، واعتبره مخالفاً لمعاهدة الصداقة والتجارة والملاحة المعقودة بين بريطانيا وسلطان مسقط في مارس عام ١٨٩١ ، وهي المعاهدة التي تعهد السلطان بموجبها « عن نفسه وورثته وخلفائه بعدم التنازل عن ممتلكات مسقط وعمان أو أي من ملحقاتها أو بيعها أو رهنها أو السماح باحتلالها لغير الحكومة البريطانية » (١) .

ومن الواضح أن معاهدة ١٨٩١ بين بريطانيا ومسقط قد حددت بشكل نهائي الحماية البريطانية على سلطنة مسقط دون أن تنص على ذلك صراحة . ولما كان ذلك يخل بالاتفاقات السابقة المعقودة بين بريطانيا وفرنسا ، وخصوصاً التمهيد البريطاني الفرنسي الصادر في ١٠ مارس عام ١٨٦٢ (٢) الذي تعهدت فيه الدولتان باحترام استقلال سلطنة مسقط (٣) ، فقد أبرمت بريطانيا معاهدة ١٨٩١ مع مسقط في سرية تامة ، وظلت حريصة على هذه السرية رغم ظهور النشاط الفرنسي في سلطنة مسقط خلال الأعوام التالية ،

(١) Wilson, A.T. : The Persian Gulf, p. 237.

(٢) Aitchison, C.U. : A Collection of Treaties, Engagements, and Sandas relating to India and Neighbouring Countries, vol. XII, pp. 226-7 ; Ortoy, V. : Conventions Internationales définissant les limites actuelles des Possessions, Protectorats et Sphères d'Influence en Afrique, p. 37.

(٣) إلى جانب سلطنة زنجبار في شرق إفريقيا .

حتى اضطرت أن تكشف النقاب عنها إبان اشتداد الأزمة بين بريطانيا وفرنسا بسبب تنازل سلطان مسقط لفرنسا عن بندر الجصة .

وبينما كان موقف حكومة سولسبرى الثالثة إزاء هذه الأزمة يشوبه التردد والحذر حرصاً على تهدئة العلاقات البريطانية الفرنسية ، فإن رد الفعل الحازم حيالها جاء من جانب حكومة الهند البريطانية . إذ أنه بمجرد أن أعلن سلطان مسقط عن تنازله السابق لفرنسا حتى أسرعت حكومة الهند بإرسال السكولونيل ميد إلى مسقط لكي يطالب السلطان بإلغاء هذا التنازل . وعندما انتهت المدة المحددة للإنذار الذي قدمه المقيم البريطاني إلى السلطان ، أفلعت بعض قطع الأسطول البريطاني من بومباي في ٩ فبراير صوب مسقط ، وتحت التهديد بقصف الميناء والمدافع ، اضطرت السلطان أن يرضخ لمشيئة بريطانيا ، فألغى تنازله السابق عن بندر الجصة لفرنسا .

ومع أن لورد سولسبرى قد ضايقته الطريقة التي تصرف بها حكومة الهند البريطانية ، خشية أن ينجم عنها انفصام العلاقات بين بريطانيا وفرنسا في وقت كانت المفاوضات جارية بين الدولتين لتسوية الخلاف الذي أثاره حادث فاشودة في أعالي النيل (١) ، فإنه لما لاريب فيه أن كيرزون قد نجح بهذه الطريقة المفجعة في مواجهة النشاط الفرنسي وإحباط مشروعات فرنسا في مسقط ، كما أحبط منذ شهر مضى مشروعات روسيا في الخليج ومحاولات الدولة العثمانية للسيطرة على الكويت . وبذا تفرغ أو كاد لمواجهة النشاط الألماني في الخليج ، وهو النشاط الذي يرتبط بمشروع سكة حديد برلين -

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان . تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ص ٥١٨ - ٥٣٧ وانظر كذلك :

Riker, T.W. : « A Survey of British Policy in the Fashoda Crisis », Political Science Quarterly, XLIV, New York, 1929, pp. 54-78.

القسطنطينية - بغداد ، الذي كانت نهايته المقترحة هي الكويت (١) .

النشاط الألماني ومشروع سكة حديد بغداد :

من المعروف أن الدولة العثمانية كانت تعتمد إبان القرن التاسع عشر على تأييد بريطانيا ضد الخطر الزاحف من روسيا القيصرية نحو البلقان والبحر الأسود ، وأن بريطانيا كانت تتبع سياسة حماية الإمبراطورية العثمانية والمحافظة على تكاملها السياسى ، مما أتاح لها الفرصة للسيطرة على الاقتصاد العثمانى . غير أن بريطانيا لم تلبث أن تخلت بصورة واضحة عن سياستها التقليدية إزاء الدولة العثمانية منذ مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ وراحت تعتدى على الممتلكات العثمانية ، فاحتلت قبرص عام ١٨٧٨ وصرعام ١٨٨٢ . وكان الاحتلال البريطاني لمصر - على حد قول سيرجون ماريوت - الضربة الأخيرة الموجهة للصداقة التقليدية بين بريطانيا وتركيا (٢) .

وكان على السلطان عبد الحميد الثانى أن يواجه اعتداءات بريطانيا ، بيد أنه لما كان لا يملك القوة العسكرية اللازمة لإرجاع الإنجليز عن غيهم فقد لجأ إلى محاربة المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق ، وحاول بناء استحكامات عسكرية على شط العرب لمقاومة التجارة البريطانية ، وأمد شيوخ العرب في البصرة بالمال والسلاح لمقاومة النفوذ البريطانى في الخليج كما أخذ يشجع أمراء قطر على احتلال جزر البحرين وبسط السيادة العثمانية عليها ، وأرسل البعث إلى آل الرشيد في حائل وإلى أمراء عمان ومسقط والهند يستحثهم ضد الإنجليز . زد على ذلك كله أن عبد الحميد اتجه إلى مقاومة المشاريع البريطانية الاقتصادية في آسيا الصغرى بمقاومة عنيفة ، وراح يستعين برؤوس الأموال الفرنسية والألمانية والفنيين والخبراء

Benoist-Méchin, J. : Arabian Destiny, pp. 75-6.

(١)

Marrriott, Sir J. : The Eastern Question, p. 394.

(٢)

الألمان في تنفيذ مشروعاته المختلفة ، مما نجم عنه أن احتل الألمان والفرنسيون مركز الإنجليز في الاقتصاد العثماني (١) .

ومما يجب الالتفات إليه أنه رغم أن ألمانيا قد أصبحت بعد الحرب السبعينية سيدة الدول الأوروبية ، كما غدا بسمارك مستشار الرايخ الألماني سيد الموقف السياسي في أوروبا ، إلا أن ألمانيا لم يكن لها إبان العقد السابع من القرن التاسع عشر نفوذ سياسي أو اقتصادي يذكر في منطقة الشرق الأدنى ، ولم يكن لها من أثر في ربوع هذه المنطقة سوى نشاط إرسالياتها الدينية في بلاد الشام . إذ أن بسمارك كان منذ عام ١٨٧٠ شديد الاهتمام بالموقف الأوروبي وبمحاولة عزل فرنسا سياسياً عن بقية الدول الأوروبية حتى لا تجد فرنسا حليفاً تعتمد عليه في الثأر لنفسها من هزيمة الحرب السبعينية واسترداد الألزاس واللورين (٢) . وقد ظل بسمارك يعمل في سبيل عزل فرنسا حتى نهاية حياته السياسية ، كما امتنع عن ممارسة أى نشاط استعماري في منطقة الشرق الأدنى حتى لا يغفل هذا النشاط يده عن تحقيق سياسته في عزل فرنسا . ومع ذلك ، فقد شاهد عهد بسمارك بداية ظهور النفوذ الألماني في الدولة العثمانية . وتعددت مظاهر هذا النفوذ فكان هناك التفوق السياسي الألماني في الآستانة ، كما كان هناك نفوذ البعثات العسكرية الألمانية التي تولت تنظيم وتدريب الجيش العثماني ، وفي مقدمتها بعثة الجنرال فون دير جولتز von der Goltz ، التي أقنع السفير الألماني في الآستانة السلطان عبد الحميد الثاني باستقدامها عام ١٨٨٣ (٣) .

(١) محمود علي الداود : الخليج العربي والعلاقات الدولية ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) عن سياسة بسمارك الأوروبية أنظر الكتاب التالي .

Taylor, A.J.P. : The Struggle for Mastery in Europe, Oxford 1954.

Earle, E.M. : op. cit., p. 38.

(٣)

على أن سقوط بسمارك عام ١٨٩٠ واستئثار الإمبراطور الشاب ولهم الثاني Wilhelm II بالحكم في ألمانيا ، كان فاصلاً بين عهدين أو بالأحرى بين سياستين مختلفتين : سياسة مستشار الرايخ السابق بسمارك ، وسياسة إمبراطور ألمانيا الجديد ولهم الثاني الذي اعتلى العرش في يونيو عام ١٨٨٨ . فقد كان ولهم الثاني يمثل عصر الطموح الألماني ، ولم يكن كبسمارك يخشى التكتلات ضد ألمانيا ويقنع بتفوق ألمانيا عسكرياً في أوروبا ، بل كان يتطلع إلى مجالات استعمارية فيما وراء القارة الأوروبية ، وفي كلا الاتجاهين : الاتجاه الغربي ببناء أسطول وبحرية كبيرة للسيطرة على المحيط الأطلسي ، والاتجاه الشرقي بيسط النفوذ الألماني فيما وراء النسا أي في الدولة العثمانية ، وهي السياسة المعروفة بالاتجاه نحو الشرق Drang Nach Osten ، التي كانت تحظى بتأييد مجموعة من الرأسماليين الألمان (١) ، والتي كان من المستطاع تحقيقها إن لم يكن عن طريق التوسع العسكري ، فعلى الأقل عن طريق التغلغل الاقتصادي .

ومن الضروري أن نشير إلى أن طبيعة الدولة الألمانية وقتئذ كانت تحتم اتباع سياسة التغلغل الاقتصادي في الدولة العثمانية . فقد كان عدد سكان ألمانيا في تزايد مستمر ، في حين كانت البلاد تعاني من نقص المواد الغذائية . ولا يخفى أن نمو ألمانيا الصناعي قد جاء على حساب الإنتاج الزراعي والأيدى العاملة في الريف ، كما أن الكثير من الصناعات الألمانية — وخصوصاً صناعة المنسوجات — كانت تعتمد على المواد الأولية ، وفي نفس الوقت كانت الدولة العثمانية غنية بمواردها الأولية . ولهذا كانت الطبقة الرأسمالية في ألمانيا تحبذ إقامة نظام من المحالفات الاقتصادية في وسط أوروبا على نمط المحالفات العسكرية التي أنشأها بسمارك من قبل ، وكانت

Somervell, D.C. : Modern Europe, 1871-1939, p. 49.

(١)

ترى أن إقامة هذه المحالفات الاقتصادية سوف يجعل من ألمانيا وحلفائها وحدة مكتفية ذاتياً بمواردها الاقتصادية ومتحررة من الاعتماد على قوة بريطانيا البحرية، على أن تدخل الدولة العثمانية في نطاق هذه المحالفات الاقتصادية. إذ كانت الرأسمالية الألمانية تدرك أنه فيما وراء البسفور شرقاً تقع بلاد غنية بمواردها الطبيعية، بلاد يمكن أن تمتد مصانع المنسوجات الألمانية بحاجتها من الاقطان الجيدة، بلاد كانت في العصور القديمة غنية بمواردها الزراعية، بلاد يمكن أن تصبح سوقاً رائجة للبضاعة الألمانية.

وهكذا كان تطور ألمانيا كدولة صناعية هو الذي أفضى إلى اهتمامها الكبير بمنطقة الشرق الأدنى، وظهور سياسة ألمانية واضحة المعالم لإزاء تركيا Die deutsche Türkenpolitik، وهي سياسة تهدف إلى استغلال موارد تركيا المعدنية والزراعية عن طريق بناء شبكة ضخمة من الخطوط الحديدية تحت السيطرة الألمانية (١).

وجدير بالذكر أنه حتى خريف عام ١٨٨٨ لم يكن الألمان يهتمون بمشروعات بناء السكك الحديدية في آسيا الصغرى. وكان السلطان عبد العزيز قد دعا عام ١٨٧٢ المهندس الألماني رولف فون برسل Von Pressel — الذي نال شهرة عالمية بسبب خدماته في بناء خطوط حديدية هامة في سويسرا والتيروول — لوضع مشروعات لتطوير طرق المواصلات في آسيا الصغرى، فتقدم هذا المهندس باقتراح لمد سكة حديدية من حيدر باشا إلى البسفور إلى أنقرة وديار بكر والموصل وبغداد، وهو الخط الذي بدأ تنفيذه تحت الإشراف التركي، إلا أنه لم يستمر إلى ما وراء أزمير (التي تبعد ٩١ ميلاً عن حيدر باشا) لضعف المقدرة المالية التركية على إكماله (٢).

(١) Earle, E.M. : op. cit., pp. 29-52.

(٢) محمود على الداود : الخليج العربي والعلاقات الدولية ص ١٩٦ .

وفي خلال السنوات التالية انهمك فون برسل في بناء شبكة من الخطوط الحديدية في البلقان، وتم بناؤها وافتتحت لنقل المسافرين والمتاجر في صيف عام ١٨٨٨. وكانت هذه الشبكة تمتد من حدود النمسا عبر شبه جزيرة البلقان إلى القسطنطينية، وترتبط في الوقت نفسه بالخطوط الحديدية في النمسا - المجر وغيرها من الدول الأوروبية، مما ترتب عليه أن صارت العاصمة العثمانية تتصل اتصالاً مباشراً بفينا وباريس وبرلين ولندن (عن طريق كاليه) (١).

وقبل أن يتم بناء شبكة الخطوط الحديدية في البلقان، كان السلطان عبد الحميد الثاني يفكر في تنفيذ اقتراح المهندس فون برسل بشأن مد خط حديد من البسفور إلى بغداد والخليج العربي، وهو خط من شأنه إذا اتصل بالخطوط الحديدية القائمة في الأناضول وبشبكة الخطوط الحديدية المزمع إنشاؤها في بلاد الشام، أن يربط القسطنطينية بأزمير وحلب ودمشق وبيروت والموصل وبغداد. ودون أدنى شك لم يكن السلطان عبد الحميد الثاني أقل اهتماماً من فون برسل والممولين ورجال الأعمال الأجانب عموماً بمد الخطوط الحديدية داخل إمبراطوريته. إذ كان يعتقد أن السكك الحديدية سوف تخدم أغراضه، فيواسطتها يستطيع :

أولاً — أن يمارس سلطة فعلية على رعاياه النائرين في بلاد الشام والعراق وكرديستان وشبه جزيرة العرب وغيرها من ولايات الدولة.

ثانياً — أن يرغم هذه الولايات باستخدام القوة إذا لزم الأمر على أن تقدم حصتها من الجند والأموال للدفاع عن الإمبراطورية من الأخطار الخارجية.

Earle, E.M. : op. cit., p. 29.

ثالثاً — أن يجمع الضرائب من ولايات الامبراطورية ، ويحافظ على الأمن والنظام فيها ، ويدافع عنها ضد الغزو الاجنبى .

ولهذه الاسباب إذن ، إن لم يكن لأسباب أخرى تتصل بتنمية الصناعة المعدنية والزراعية ، كان السلطان عبد الحميد الثانى يجهد مدسكة حديد بغداد .

وحين عرض مشروع بناء خط حيدى من البسفور إلى أنقرة على الممولين الانجليز رفضوه ، بينما أبدى الممولون الألمان استعدادهم لتنفيذه . ومن المرجح أن إعراض الممولين الإنجليز عن هذا المشروع يرجع إلى اهتزاز ثقة البيوت المالية الانجليزية بالاقتصاد التركى بعد الأزمة المالية الطاحنة التى عانتها تركيا منذ عام ١٨٧٥ والتى أدت إلى إعلان إفلاس الخزانة التركية فى هذا العام (١) وهلى كل حال ، فبمساعدة البنك الألمانى Deutsche Bank ، أنشئت مؤسسة ألمانية لتتولى تنفيذ المشروع . وفى ٦ أكتوبر عام ١٨٨٨ حصلت هذه المؤسسة على امتياز لبناء خط حيدى من البسفور إلى أنقرة ، وصار لفهامها بأن الباب العالى يرغب فى مد هذا الخط إلى بغداد عن طريق صامصون وسيفاس وديار بكر . وبذلك تأسست شركة خط حديد الأناضول (La Société du Chemin de Fer Ottomane d'Anatolie) وهى أول الشركات الألمانية التى كلفت بتنفيذ مشروعات السكك الحديدية فى تركيا (٢) .

على أن بسمارك لم يكن ينظر بارتياح إلى امتداد مصالح ألمانيا الاقتصادية ونفوذها السياسى إلى الإمبراطورية العثمانية ، لأنه كما سبق أن ذكرنا كان

بهم بصفة أساسية بعزل فرنسا سياسياً فى القارة الأوروبية ويريد أن يتجنب المنازعات التجارية والاستعمارية فيما وراء البحار ، كما أنه لم يكن يرغب فى التورط فى مشكلة الشرق الأدنى خوفاً من الاصطدام مع أطماع روسيا فى القسطنطينية ، وهى الدولة التى بذل كل ما فى وسعه لربطها بدول التحالف الثلاثى (ألمانيا والنمسا وإيطاليا) ضماناً لعزلة فرنسا . ولكن الامبراطور ولهم الثانى الذى اعتلى العرش فى يونيه عام ١٨٨٨ ضرب عرض الحائط بسياسة بسمارك ، وجاءت زيارته للسلطان عبد الحميد الثانى فى الأستانة فى نوفمبر عام ١٨٨٩ مؤذنة ببداية مرحلة جديدة تماماً فى سياسة ألمانيا تجاه تركيا (١) . ولا شك أن هذه الزيارة كانت لها دلالتها ومغزاها من الناحيتين السياسية والاقتصادية . إذ جاءت فى وقت كان الممولون ورجال الأعمال الألمان قد شرعوا فى بناء السكك الحديدية الأولى من خط حديد الأناضول . وفضلاً عن ذلك ، فقد تم أثناء هذه الزيارة الاتفاق على مشروع الخط الملاحي بين موانئ الليفانت وبحر الشمال . ولم يمض وقت طويل على هذه الزيارة حتى أقال الامبراطور ولهم الثانى مستشار الرايخ العجوز فى ٢٠ مارس عام ١٨٩٠ وعين مكانه الجنرال فون كابرني Caprivi ، وبذلك ذلك العقبة الرئيسية التى كانت تواجه سياسة الامبراطور التركية .

وأخذ العمل فى بناء خط حديد البسفور — أنقرة يسير بسرعة كبيرة تحت إشراف المهندسين الألمان ، ولم يحل شهر يناير عام ١٨٩٣ إلا وكان الخط الذى بلغ طوله ٤٨٥ كيلو متراً قد وصل إلى أنقرة وتم تشغيله بالفعل (٢) . ورغم معارضة الوكلاء البريطانيين فى القسطنطينية لإعطاء الممولين الألمان امتياز خط حديد فرع من اسكى شهر إلى قونية (٣) ، فقد

(١) Marriott, Sir J.A.R. : The Eastern Question, pp. 386-7.

(٢) Earle, E.M. : op. cit., p. 32.

(٣) The Cambridge History of the British Empire, vol. 3, p. 277.

(١) Blaisdell, D.C. : European Financial Control in the Ottoman Empire, p. 80.

(٢) Earle, E.M. : op. cit., pp. 31-2

حصلت شركة حديد الأناضول في ١٥ فبراير عام ١٨٩٣ على هذا الامتياز، وشرعت في بناء الخط الحديدي الذي تم بناؤه عام ١٨٩٦، وكان يبلغ طوله ٤٤٤ كيلو متراً. وفيما بين سنتي ١٨٩٦ و ١٨٩٨ لم تتخذ أية خطوات لمد خط حديد الأناضول فيما وراء أنقرة.

ومما يستلفت النظر أن النشاط الألماني في بناء شبكة الخطوط الحديدية في الأناضول قد واكبه امتداد مصالح ألمانيا الاقتصادية في منطقة الشرق الأدنى. ففي عام ١٨٨٩ أنشأت جماعة من أصحاب رؤوس الأموال في هامبورج «خط الليفانت الألماني» Deutsche Levante Linie للملاحة البخارية بين هامبورج وبرمن و أنتورب والقسطنطينية، بهدف تنشيط التجارة الألمانية في الدولة العثمانية. وقبل ذلك بعام واحد، أي في عام ١٨٨٨، وهو العام الذي حصل فيه البنك الألماني على الامتياز الأصلي لمد خط حديد الأناضول، كانت الصادرات من ألمانيا إلى تركيا تقدر بمبلغ ١١٠٧٠٠٠٠٠ مارك. وفي عام ١٨٩٣ عندما امتد الخط الحديدي إلى أنقرة، قدرت هذه الصادرات بمبلغ ٤٠٩٠٠٠٠٠ مارك، أي بزيادة تبلغ حوالى ٣٥٠٪. أما واردات ألمانيا من تركيا خلال الفترة نفسها، فقد ارتفعت من ٣٠٠٠ ر ٣٠٠ مارك إلى ١٦٥٠٠ ر ١٦٥ مارك، أي بزيادة تربو على ٧٠٠٪.

والواقع أنه في خلال الفترة من عام ١٨٨٨ إلى ١٨٩٨ أخذت رؤوس الأموال الألمانية تحل محل رؤوس الأموال الإنجليزية والفرنسية في تركيا. وكانت شركة «كروب - جرمانيا» Krupp Germania لبناء السفن تمد الأسطول العثماني بحاجته من الطوربيدات والأسلحة الكبيرة في حين كانت شركة «لودفيج لوف» Ludwig Loewe تزود الجيش العثماني بالأسلحة الصغيرة، وشركة «كروب إسن» Krupp Essen تشارك شركة

أرمسترونج Armstrong الإنجليزية في تقديم المدافع للدولة العثمانية. وفضلاً عن ذلك، فقد كانت هناك زيادة ملحوظة في التجارة الألمانية مع فلسطين وسوريا. ففي عام ١٨٨٩ أسس بعض الممولين الألمان «البنك الألماني الفلسطيني» Deutsche Palästina Bank، وفتحت له فروعاً في كل من بيروت ودمشق وغزة وحيفا ويافا والقدس ونابلس والناصرة وطرابلس (١).

وفيما بين سنتي ١٨٩٨ و ١٨٩٩ تلقت وزارة الأشغال العمومية العثمانية عدة طلبات من هيئات مختلفة للترخيص لها ببناء خط حديدي إلى بغداد. فعلى سبيل المثال، تقدم الكونت فلاديمير كابينيست عام ١٨٩٨ بمشروعه الذي سبقت الإشارة إليه، والذي يستهدف مد خط حديدي من ميناء طرابلس السوري إلى الخليج العربي. ومع أن السلطان عبد الحميد الثاني طلب من وزير الأشغال العمومية دراسة هذا المشروع وتقديم تقرير عنه، إلا أن السلطان كان في قرارة نفسه غير مرتاح للمشروع، لأنه يؤدي إلى امتداد نفوذ روسيا داخل تركيا، وهو أمر كان يعارضه السلطان بشدة. ولذا لم يحل ربيع عام ١٨٩٩ إلا وكان مشروع كابينيست - كما يقول البروفسور إيرل - قد رضع على الرف.

وفي أثناء ذلك كان الممولون الفرنسيون يتطلعون لبناء خط حديدي من البحر المتوسط إلى الخليج العربي، ويريدون أن يتخذوا من الخطوط الحديدية القائمة في سوريا نواة لشبكة حديدية أكثر اتساعاً. ولقى هذا المشروع تأييداً مالياً وسياسياً قوياً في القسطنطينية لدرجة أن البنك الألماني وجد أن من صالحه أن يفاوض الممولين الفرنسيين من أجل الإسهام في رأس المال اللازم لتنفيذ المشروع. وفي أوائل عام ١٨٩٩ أجريت في

برلين بين الممولين الألمان والفرنسيين مفاوضات اشترك فيها البنك الامبراطوري العثماني ، وانتهت بإبرام اتفاق في ٦ مايو عام ١٨٩٩ ، ينص على أن تؤسس شركة خط حديد بغداد ، وأن تسهم البنوك الألمانية والفرنسية في رأس مالها والإشراف عليها بنصيب متساو . وبدا أراح هذا الاتفاق مؤقتاً المعارضة الفرنسية لمد خط حديد بغداد .

على أنه لم يلبث أن ظهر في الميدان منافس ثالث ، ونعني بذلك البنك الإنجليزى التى تقدمت في صيف عام ١٨٩٩ بمشروع لمد خط حديدى من الاسكندرونة إلى بغداد والخليج العربى . ولما كانت العروض التى تقدم بها المليونون البريطانيون أفضل من عروض الألمان ، فقد بدا في غضون شهر أغسطس عام ١٨٩٩ أن الباب العالى سوف يقبلها ويرخص للانجليز ببناء خط حديد بغداد ، إلا أن اندلاع حرب البوير في أكتوبر من العام نفسه أدى إلى تحويل انتباه بريطانيا ومهندسيها من الشرق الأدنى إلى جنوب إفريقيا . وفي هذه الظروف لم يجد السلطان عبد الحميد الثانى مناصاً من أن يعلن في ٢٧ نوفمبر عام ١٨٩٩ قراره بمنح البنك الألمانى امتياز مد خط حديدى من قونية إلى بغداد والخليج العربى (١) .

وكان الامبراطور ولهم الثانى قد قام منذ عام مضى بزيارته الثانية للدولة العثمانية في جو مسرحى مشحون بالكثير من الصخب والضوضاء . ولم تقتصر هذه الزيارة على العاصمة العثمانية فحسب ، بل امتدت إلى بلاد الشام ، فمن الاستانة ذهب الامبراطور بصحبة زوجته الامبراطورة لاجب وزيارة الأماكن المقدسة في فلسطين ثم عادا إلى دمشق . وهناك ألقى الامبراطور في ٨ نوفمبر عام ١٨٩٨ خطاباً أعلن فيه صداقته للسلطان عبد الحميد الثانى وللملايين المسلمين (٢) . ومع أن زيارة الامبراطور الألمانى

Earle, E.M. : op. cit., pp. 58-61.

(١)

Marriott, Sir J.A.R. : op. cit., pp. 401-2.

(٢)

كان لها نتائج قليلة الأهمية بالنسبة إلى موضوع مسكة حديد بغداد ، إلا أن هذه الزيارة جاءت في الوقت الذى حصلت فيه شركة حديد الأناضول على امتياز بناء ميناء في حيدر باشا (١) ، وهو الامتياز الذى عارضه الفرنسيون بحجة وقوعه ضمن امتيازاتهم السابقة في غرب الأناضول . كذلك بدأ الروس حملة قوية ضد ازدياد النفوذ الألمانى في الدولة العثمانية ، خصوصاً بعد أن فشلت الحكومة الروسية في إقناع ألمانيا بوجوب التفاهم مع فرنسا حول مشاريع السكك الحديدية واتهمتها بأنها تسعى لاستعمار العراق وسوريا ولم يهتم الألمان بالمعارضة الروسية ، لأن العلاقات الدولية كانت متأزمة بين بريطانيا من جهة وبين روسيا وفرنسا من جهة أخرى (٢) .

زد على ذلك أن الامبراطور ولهم الثانى لم يلبث أن قام في نوفمبر عام ١٨٩٩ بزيارة بريطانيا ، لى يطلب من حكومتها — على حد قول رشتنتر Rechnitzer ممثل البيوت المالية البريطانية في الاستانة (٣) — أن تطلق يده في تركيا . وفي غضون هذه الزيارة التقى جوزيف تشمبرلين Joseph Chamberlain وزير المستعمرات مع الامبراطور ، وعلم منه بتفصيل المخططات الألمانية في الإمبراطورية العثمانية . ولما كان تشمبرلين أكثر اهتماماً بمشروع سيسيل رودس Cecil Rhodes في جنوب إفريقيا عن مشروع الممولين البريطانيين في تركيا ، وبخشى في الوقت نفسه من أطماع روسيا وفرنسا في منطقة الشرق الأدنى ، فقد كان من نتيجة هذا اللقاء أن أرسلت تعليقات إلى سفير بريطانيا في الاستانة لى يبلغ الباب العالى بأن

Marriott, Sir J.A.R. : op. cit., p. 404.

(١)

(٢) محمود على الداود : الخليج العربى والعلاقات الدولية ص ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٣) في خطاب شخصى أرسله رشتنتر فيما بعد إلى البروقسور ليرل بتاريخ ٣٠ سبتمبر

عام ١٩٢٢ .

الحكومة البريطانية قد سحبت تأييدها لعروض رشتنزر بشأن مد خط حديدي من الإسكندرونة إلى بغداد والخليج العربي (١).

وأكثر من ذلك يقول F.H. Hinsley في دراسته عن « سياسة بريطانيا الخارجية ومشاكل المستعمرات بين سنتي ١٨٩٥ و ١٩٠٤ » إنه لما كان لورد سولسبري رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها لا يزال معارضاً لإبرام تحالف بين بريطانيا وألمانيا ، فقد رأى تشمبرلين أن من الأفضل محاولة التوصل إلى تسوية أو وفاق بين الدولتين بصدد المشاكل الدولية ، ولذا اكتفى وزير المستعمرات البريطاني بإبلاغ ولهم الثاني بأن ألمانيا تستطيع أن تعتمد على مساعدات بريطانيا المالية في بناء خط حديد بغداد ، وفي تقسيم مراكش إلى منطقتي نفوذ بريطانية وألمانية (٢). وعلى هذا النحو لم تبد بريطانيا بادية ذي بدء أي اعتراض على إنشاء خط حديد بغداد طالما أن المصالح البريطانية ممثلة في هيئة مديري شركة حديد الأناضول ، وطالما أنه لم يتضح بعد أن الألمان يعملون لمد هذا الخط الحديدي إلى الخليج العربي . وفي غضون شهرى أبريل ومايو من عام ١٨٩٩ ظهرت بعض المقالات في الصحف والمجلات البريطانية لكبار الكتاب السياسيين ، الذين أعربوا فيها عن تفضيلهم لتواجد الألمان في الأناضول والعراق على أن يحصل الروس على موطن قدم هناك ، على أساس أن الروس سوف يغلقون الباب في وجه التجارة البريطانية في هذه المناطق . وحتى سفير بريطانيا في الأستانة سير نيقولا س أوكونور لم يجد أية غضاظة في أن يقوم الألمان ببناء خط حديد بغداد طالما أن هناك فرصة لاشتراك البريطانيين معهم في بنائه .

(١) Earle, E.M. : op. cit., p. 86.

(٢) The Cambridge History of the British Empire, vol. 3, p. 518.

وتمشياً مع هذا الاتجاه ، قام سيدسل رودس أثناء زيارته لبرلين في مارس عام ١٨٩٩ بتشجيع الألمان على المضي قدماً في بناء خط حديد بغداد ، وقارن بين رسالة ألمانيا التي تهدف إلى فتح آسيا الصغرى للاستثمارات الأجنبية وإدخال مشروعات الري في العراق وبين رسالة بريطانيا التي تهدف إلى تطوير القارة الإفريقية وإدخال الحضارة الأوروبية في ربوعها . وعلى ذلك ، فلم يكن من غير المنتظر أمام عدم اعتراض بريطانيا على مد خط حديد بغداد أن يعلن السلطان عبد الحميد الثاني في ٢٧ نوفمبر عام ١٨٩٩ عن منح شركة خط حديد الأناضول الامتياز الذي سبقت الإشارة إليه لبناء خط حديدي في خلال ثمانى سنوات من قونية إلى بغداد والبصرة (١).

دعم النفوذ البريطاني في الكويت :

ومن الضروري الإشارة إلى أن بريطانيا لم تكن تكثر تكثراً كثيراً لبناء خط حديدي تحت السيطرة الألمانية من قونية إلى بغداد وحتى إلى البصرة . ولكن عندما اتضح في عام ١٩٠٠ أن الألمان قد استقر عزيمتهم على أن يجعلوا من الكويت نهاية لهذا الخط الحديدي ، ثارت ثائرة بريطانيا ، لأن امتداد هذا الخط إلى الكويت من شأنه القضاء على ما كان لبريطانيا من السيطرة التامة على مياه الخليج العربي ، وربما أثر هذا على نفوذ بريطانيا في الهند . ولهذا قررت بريطانيا أن تمنع إنشاء هذا القسم من الخط الحديدي الذي سوف يمتد من البصرة إلى الكويت مهما كلفها ذلك من جهد (٢).

وفي سبيل ذلك لجأت بريطانيا إلى دعم نفوذها في الكويت مستغلة الظروف التي أوجأت شيخها مبارك آل الصباح إلى إبرام اتفاقية يناير عام ١٨٩٩ معها ، وهي الاتفاقية التي وضعت الكويت من الناحية العملية تحت

(١) Langer, W : op. cit., pp. 643-4.

(٢) سامح المصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ١٩٦ .

الحماية البريطانية . وكانت بعثة ألمانية برئاسة ستمريخ Stemrich القنصل الألماني العام في استانبول قد غادرت العاصمة العثمانية في مطلع عام ١٨٩٩ للقيام بمسح شامل للجهات التي سوف يمتد عبرها خط حديد بغداد واستكشاف إمكانياتها الاقتصادية والاستراتيجية ، وتحديد مسار الخط الحديدي في ضوء هذه الإمكانيات (١) . ووصلت البعثة الألمانية في أوائل عام ١٩٠٠ إلى الكويت للبحث عن نهاية مناسبة لخط حديد بغداد (٢) . وحاول ستمريخ مفاوضة الشيخ مبارك لتحديد موقع نهاية الخط الحديدي عند رأس كاظمة ، ولكن مبارك - بإيعاز من السلطات البريطانية في الخليج على ما يبدو - قابله بحفاء ظاهر ورفض الهدايا التي قدمها إليه ، كما رفض أن يتنازل له عن أية أراض حول رأس كاظمة تنفيذاً لاتفاقية يناير عام ١٨٩٩ مع بريطانيا . وفي مايو عام ١٩٠٠ وقع الشيخ مبارك اتفاقاً بحظر استيراد الأسلحة إلى الكويت وتصديرها منها ، وسمح للسفن البريطانية بتفتيش السفن التي يشتبه في حملها سلاحاً ومصادرة ما تحمله من أسلحة .

وحاول السلطان عبد الحميد الثاني تحت ضغط ألمانيا أن يرغم الشيخ مبارك على الاعتراف بتبعيته للدولة العثمانية . ففي ديسمبر عام ١٩٠١ وصلت السفينة الحربية التركية « زحاف » إلى ميناء الكويت ، ووجهت إنذاراً إلى الشيخ مبارك بأن يسمح ببقاء فصيل عسكري تركي في الكويت أو يعتزل منصبه ويغادر البلاد إلى القسطنطينية . ويقول ديكسون إن مبارك رد على الإنذار رداً سياسياً ولكنه سلبي ، واضطرت « زحاف » إلى الانسحاب . وعلى أواخر هذا الشهر كان هناك من الأسباب ما يحمل على الاعتقاد بأن المؤامرات التي كان ينسج خيوطها الشيخ يوسف بن عبد الله آل إبراهيم على وشك أن تؤتي ثمارها . إذ كان من الواضح أن

Earle, E.M. : op. cit., p. 34.

Wilson, Sir A : op. cit., p. 252.

(١)

(٢)

الكويت سوف تتعرض لهجوم بري مشترك من جانب القوات التركية وقبائل شمر ، فتزحف القوات التركية على الإمارة من البصرة ، في حين تزحف عليها من ناحية حائل قبائل شمر بقيادة عبد العزيز بن متعب آل الرشيد . وعلى الفور اتخذت القوات البحرية البريطانية في الخليج العربي ترتيبات عاجلة للدفاع عن الكويت ، مما اضطر ابن الرشيد للانسحاب هائلاً إلى حائل ، كما انسحب الأتراك بدورهم إلى البصرة (١) .

ومع ذلك ، فقد استمرت الدولة العثمانية تتطلع لغزو الكويت عن طريق أنبائها وصنائعها . ففي خريف عام ١٩٠٢ قام الشيخ يوسف بن عبد الله آل إبراهيم ، الذي كانت الدولة العثمانية قد اعترفت به حاكماً على منطقة الدورة على الجانب الفارسي من الخليج ، بإعداد حملة للاستيلاء على الكويت ، وهي الحملة التي أسندت قيادتها إلى حمود آل الصباح أحد أبناء إخوة مبارك المنافسين له على عرش الإمارة الكويتية ، واثمركت فيها بعض القبائل العربية من منطقة الدورة . وكانت خطة الحملة هي مهاجمة الكويت بغتة حتى لا يترك للانجليز فرصة للتدخل ، إلا أن قائد « لا بوينج » Lapwing - إحدى قطع الأسطول البريطاني في الخليج العربي - تلقى أنباء عن هذه الحملة في ٣ ديسمبر عام ١٩٠٢ بينما كانت سفينته راسية في الفار ، فأسرع بالإبحار صوب الكويت لتلافي هجوم الحملة المفاجيء . وأجرى البحث عن المغيرين دون جدوى في البداية . وفي ٥ ديسمبر عثر على بعضهم عند رأس المعجزة شرقي ميناء الكويت . وطاردت زوارق « لا بوينج » المسلحة سفينتين للحملة كانتا تحملان ١٥٠ رجلاً مسلحاً . وبعد معركة عنيفة تم الاستيلاء على السفينتين بما تحملان من أسلحة وذخيرة ، كما أسر من فيهما . وتمكن بقية أفراد الحملة من

Dickson, H.R.P. : Kuwait and her Neighbours, pp. 139- 140. (١)

الحرب عن طريق خور عبد الله صوب السواحل الفارسية للخليج (١).
وفي خلال عامي ١٩٠٢ و ١٩٠٣ كانت الطرادات الروسية والفرنسية
تخرج على ميناء الكويت للزيارة. ومع أن هذه الزيارات لم تؤثر على
الوضع الداخلي في الكويت (٢)، إلا أنها جعلت بريطانيا تنزل بكل ثقلها
لتأكيد نفوذها في الخليج العربي. ففي عام ١٩٠٣ قام اللورد كيرزون
بجولة في إمارات ومشيخات الخليج العربي زار خلالها الكويت في نوفمبر
من هذا العام، ومنح الشيخ مبارك لقب سير وقلده وشاح نجمة الهند.
وفي فبراير عام ١٩٠٤ وافق مبارك على عدم السماح لأية دولة بخلاف
بريطانيا بإقامة مكاتب للبريد في الكويت. وفي يونيو من هذا العام عين
أول وكيل سياسي لبريطانيا في الكويت، ووصل إليها في أغسطس أول
شاغل لهذا المنصب. وقد مدت الدولة العثمانية بهذا الصدد احتجاجات كانت
عديمة الجدوى (٣).

وفي أثناء ذلك كان السلطان عبد الحميد الثاني قد منح في ١٨ مارس عام
١٩٠٢ شركة حديد الأناضول الامتياز الثاني لبناء خط حديد بغداد، وأبرق
الإمبراطور ولهم الثاني إلى السلطان معبراً عن شكره الشخصي لصدور هذا
الامتياز (٤). وبعد حوالي عام عقدت الحكومة العثمانية مع أصحاب الامتياز
اتفاقية في ٥ مارس عام ١٩٠٣ (٥)، أسست بموجبها شركة خط حديد بغداد
برأس مال قدره ١٥ مليون فرنك، لكي تتولى مد الخط الحديدي فيها وراء
قونية إلى بغداد والبصرة، تحت الإشراف المشترك للبنك الإمبراطوري
العثماني.

- (١) Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 140.
(٢) Wilson, Sir A.T. : op. cit., p. 252.
(٣) Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 140 ; Wilson, Sir A. : op. cit.,
p. 252.
(٤) Earle, E.M. : op. cit., p. 68.
(٥) Hurewitz, J.C. : op. cit., Doc. No. 103, pp. 252-263.

وما يجدر ذكره أن البصرة لم تعين بصورة قاطعة كنقطة نهاية للخط
الحديدي، لأن عقد الامتياز الذي سبقت الإشارة إليه اشترط بناء خط فرعي
من الزبير إلى نقطة على الخليج العربي يتفق عليها فيما بعد بين الحكومة العثمانية
وبين أصحاب الامتياز. وكان من الواضح أن المقصود بهذه النقطة الواقعة
على الخليج هي الكويت.

وعلى العموم فقد منح أصحاب الامتياز حق إنشاء ما يلزم من منشآت في
بغداد والبصرة وعند نهاية الخط الحديدي على الخليج العربي لتسهيل رسو
السفن وشحن وتفريغ وتخزين البضائع. وفضلاً عن ذلك، فقد منحت
شركة خط حديد بغداد حق الملاحة في نهري دجلة والفرات وكذلك في شط
العرب طوال مدة بناء الخط الحديدي، وذلك لنقل المواد اللازمة لبناء
وتشغيل الخط الرئيسي وفروعه. وقد أثارت تلك الحقوق مخاوف وغضب
شركة «إخوان ليدش» Lynch Brothers البريطانية للملاحة النهرية في
دجلة والفرات، مما دفعها إلى معارضة بناء خط حديد بغداد (١).

وكان الألمان قد شرعوا منذ عام ١٩٠٣ في بناء خط حديد بغداد على
الرغم من معارضة بريطانيا وروسيا. أما فرنسا فقد توقفت عن معارضة
المشروع بعد أن اشترك الرأسماليون الفرنسيون في تمويله، وبعد أن منح
السلطان عبد الحميد الثاني الشركات الفرنسية امتيازات ماثلة في سوريا
وفلسطين. ومع أن الخط لم يمتد لأكثر من ٢٠٠ كيلو متر فيا وراء قونية
عام ١٩٠٤، ثم تأخر عبور الخط لجبال طوروس إلى سنة ١٩١٠ بسبب
المصاعب السياسية والمالية (٢)، إلا أن الإنجليز كانوا يعملون أثناء ذلك
لعرقلة وصول الخط إلى الكويت (٣). ففي عام ١٩٠٧ عقدوا مع الشيخ

- (١) Earle, E.M. : op. cit., pp. 74-81.
(٢) محمود علي الداود : الخليج العربي والعلاقات الدولية ص ٢٠١.
(٣) Newton, A.P. : A Hundred Years of the British Empire,
pp. 353-4.

مبارك اتفاقاً وافق بموجبه على أن يؤجر بصفة دائمة إلى الحكومة البريطانية مقابل ستين ألف روبية سنوياً قطعة من الأرض بين بندر الشويخ ومدينة الكويت. ومن المرجح أن هذه الخطوة من جانب بريطانيا كانت رداً على مشروع خط حديد بغداد، حيث كان من المفروض أن يمتد الخط من البصرة إلى الكويت. ولا يخفى أن تحصين قطعة الأرض هذه المؤجرة من جانب بريطانيا وتحويل بندر الشويخ إلى قاعدة بحرية أو محطة فحم بريطانية، كان من شأنه أن يمكن بريطانيا من التحكم في ثغر الكويت، وأن يجعل بالتالي الموقع المقترح لنهاية الخط الحديدي على الجانب الشمالي من خليج الكويت تحت رحمة تيران المدفعية البريطانية. وقد تعهدت بريطانيا مقابل استئجارها لهذه الأرض بالاعتراف بامارة الكويت بمحدودها الراهنة للشيخ مبارك وخلفائه من بعده، كما تعهدت ألا تحصل أية رسوم جمركية في المنطقة المؤجرة أو في أية أراض أخرى تستأجرها فيها بعد من الشيخ مبارك أو من خلفائه من بعده. واحتفظت الحكومة البريطانية لنفسها بحق إنهاء إيجار منطقة بندر الشويخ في أي وقت تشاء (١).

ومع أن المعارضة الروسية البريطانية لمشروع خط حديد بغداد قد ازدادت عقب الاتفاق البريطاني الروسي بشأن تقسيم فارس عام ١٩٠٧، وهو اتفاق - كما يقول سومرفيل - كان يسمح بأن يتجول الدب الروسي حراً في الأجزاء الشمالية من فارس والأسد البريطاني في أجزائها الجنوبية (٢)، إلا أن الحكومة البريطانية برئاسة سير هنري كامبل بانرمان H. Campbell-Bannerman (١٩٠٦ - ١٩٠٨) كانت على استعداد لسحب معارضتها لهذا المشروع إذا ما ترك للبيوت المالكة البريطانية بناء وتشغيل أجزاء الخط الحديدي من بغداد إلى الخليج العربي. وقد أحيط

(١)

Dickson, H.R.P. : op. cit., p. 141.

(٢)

Somervell, D.C. : Modern Europe, 1871-1939, p. 58.

الإمبرطور ولهم الثاني علماً بذلك أثناء زيارته لبريطانيا عام ١٩٠٧ من جانب لورد هالدين Haldane وزير الدفاع وسير إدوارد جراي Grey وزير الخارجية وغيرهما من الساسة البريطانيين المسؤولين.

أما المعارضة الروسية للمشروع فلم تستمر طويلاً. ففي مؤتمر بوتسدام بين امبراطور ألمانيا وقيصر روسيا، بحثت قضية سكة حديد بغداد. وبمقتضى اتفاقية بوتسدام في ١٩ أغسطس عام ١٩١١، تعهد قيصر روسيا بالكف عن معارضته لمشروع سكة حديد بغداد، مقابل تعهد إمبراطور ألمانيا بالكف عن التدخل في الشئون الداخلية الفارسية والاعتراف بالنفوذ الروسي في القسم الشمالي من فارس (١).

وكان رجال الاتحاد والترقي الذين استأثروا بالسلطة في القسطنطينية منذ عزل السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩، لا يكفون أثناء ذلك عن محاولة إخضاع الكويت بإرسال الحملات إليها عن طريق شيخ قبائل المنتفك سعدون باشا (٢)، الأمر الذي قوبل من جانب بريطانيا بالإصرار على الاستئثار بالنفوذ السياسي والاقتصادي في الكويت. ففي أغسطس عام ١٩١١ تعهد الشيخ مبارك للكاتب شكسبير Shakespeare الوكيل السياسي في الكويت، بالايستجيب إلى الطلبات التي تقدم إليه للبحث عن اللؤلؤ أو لصيد الاسفنج في مياهه الإقليمية إلا بمشورة المقيم السياسي البريطاني في الخليج وبموافقة حكومة الهند البريطانية (٣). وفي ٢٧ أكتوبر عام ١٩١٣ تعهد الشيخ مبارك كتابياً ألا يمنح حق التنقيب عن البترول واستغلاله في الكويت لأي شخص دون الرجوع إلى الحكومة

(١) The Cambridge History of the British Empire, vol. 3, p. 552.

(٢) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ١٨٤، ١٨٥.

(٣) سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي الوثيقة رقم ٤ ص ٢٦٠.

البريطانية (١).

ومع ذلك ، فقد كان بسبب رغبة الحكومة العثمانية في تسوية خلافاتها مع بريطانيا ، أن دخلت في مفاوضات مع حكومة هربرت هنري أسكويث Herbert Henry Asquith حول عدة مسائل تتعلق بالممتلكات التركية في آسيا وسكة حديد بغداد والامتيازات الأجنبية والرسوم الجمركية . وقد جرت هذه المفاوضات في لندن ، وتولاها من قبل الحكومة العثمانية حتى باشا الذي كان قد تولى من قبل منصب الصدارة العظمى ، وأسفرت عن عدة اتفاقيات ، يهمنها منها اتفاقيتا ٢٩ يوليه و ١٢ أغسطس عام ١٩١٣ . وكان أهم ما جاء بهاتين الاتفاقيتين بخصوص امارات الخليج العربي وسكة حديد بغداد ما يلي (٢) :

أولاً — تتنازل الدولة العثمانية عن كل ما لها من حقوق ومطالب في شبه جزيرة قطر ، وتتعهد بسحب كل ما كان لها من موظفين وجنود هناك كما تتنازل عن كل ما كان لها من حقوق ومطالب في جزر البحرين .

ثانياً — تعترف الدولة العثمانية بالاتفاقيات التي عقدت بين بريطانيا وشيخ الكويت ، وتتعهد ألا تتدخل في شئون الكويت الداخلية أو الخارجية ، على أن يرفع شيخ الكويت العلم العثماني ، وإذا أراد فإنه يستطيع أن يضيف إلى زاريفته كلمة « الكويت » . وفضلا عن ذلك ، فإن الدولة العثمانية تتعهد بالمحافظة على حقوق الشيخ مبارك في أملاكه بالعراق الجنوبي .

(١) سيد نوفل : المصدر السابق . الوثيقة رقم ٥ ص ٢٦١ وكذلك : Hurewitz, J.C. : op. cit., vol. 1, p. 272.

(٢) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٢٠٤ — ٢١٢ وكذلك : Earle, E.M. : op. cit., pp. 255-6 ; Dickson, H.R.P. : op. cit., pp. 147-8.

ثالثاً — تعترف بريطانيا بالسيادة العثمانية على الكويت ، كما تتعهد ألا تقوم بإعلان الحماية على تلك الإمارة .

رابعاً — يكون للدولة العثمانية ممثل لدى شيخ الكويت لكي يتولى حماية الرعايا العثمانيين والمصالح العثمانية في الإمارة .

خامساً — تتعهد الحكومة العثمانية بأن يكون في مجلس إدارة شركة حديد بغداد عضوان بريطانيان يتم انتخابهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانية .

سادساً — تكون البصرة هي نهاية خط حديد بغداد ، ولا يمد الخط إلى ما بعد البصرة إلا بعد اتفاق الحكومة البريطانية ، والشروط التي ترضى بها الحكومة الأخيرة .

سابعاً — تعلن الحكومة العثمانية بأن شركة حديد بغداد قد تخلصت عن جميع الحقوق التي كانت قد منحت لها لمد الخط الحديدي إلى ما بعد البصرة ولإنشاء مرفأ في الخليج .

ومن الجدير بالذكر أن هاتين الاتفاقيتين ظلتا دون تصديق بسبب قيام الحرب العالمية الأولى ، ودخول الدولة العثمانية هذه الحرب إلى جانب دول الوسط ضد بريطانيا وحلفائها .

مصادر مختارة

أولاً : المصادر العربية :

- ١ - أحمد بن زيني دحلان : تاريخ الدول الإسلامية بالجدول المرضية .
- ٢ - : خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام .
القاهرة ١٣٠٥ هـ
- ٣ - أحمد عزت عبدالكريم (الدكتور) : « العلاقات بين الشرق العربي وأوروبا بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر » . من دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة .
- ٤ - أحمد علي : آل سعود . مكة ١٩٥٧ .
- ٥ - أحمد فخرى (الدكتور) : اليمن ماضيها وحاضرها . القاهرة ١٩٥٧ .
- ٦ - أحمد مصطفى أبو حاكم (الدكتور) : تاريخ شرقي الجزيرة العربية في المصور الحديثة . القاهرة ١٩٦٨ .
- ٧ - أمين الربحاني : ملوك العرب أو رحلة في بلاد العرب (في مجلدين)
بيروت ١٩٢٩ .
- ٨ - : تاريخ نجد الحديث وملحقاته . بيروت ١٩٥٤ .
- ٩ - أمين محمد صعيد : ملوك المسلمين الماصرون ودولهم (في مجلدين)
القاهرة ١٩٣٣ .
- ١٠ - : اليمن . تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري . القاهرة ١٩٥٩ .
- ١١ - أنيس صايغ (الدكتور) : الهاشميون والثورة العربية الكبرى .
بيروت ١٩٦٦ .

- ٢٠٥ -

- ١٢ - السيد مصطفى سالم (الدكتور) : تكوين اليمن الحديث . اليمن والإمام يحيى ١٩٠٤ - ١٩٤٨ . القاهرة ١٩٦٣ .
- ١٣ - : الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨ - ١٦٣٥ .
القاهرة ١٩٦٩ .
- ١٤ - جمال زكريا قاسم (الدكتور) : الخليج العربي . دراسة لتاريخ الإمارات العربية - ١٨٤٠ - ١٩١٤ .
القاهرة ١٩٦٦ .
- ١٥ - حافظ وهبه : جزيرة العرب في القرن العشرين . القاهرة ١٩٥٦ .
- ١٦ - حميد مؤنس (الدكتور) : الشرق الإسلامي في العصر الحديث .
القاهرة ١٩٣٨ .
- ١٧ - صاطح الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية . بيروت ١٩٦٥ .
- ١٨ - صيد نوفل (الدكتور) : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي .
القاهرة ١٩٦٠ .
- ١٩ - صلاح الدين المختار : تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها (في مجلدين) بيروت ١٩٥٧ .
- ٢٠ - صلاح المقاد (الدكتور) : الاستعمار في الخليج الفارسي .
القاهرة ١٩٥٦ .
- ٢١ - عبد الحميد البطريق (الدكتور) : من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧ - ١٨٤٠ . القاهرة ١٩٦٩ .
- ٢٢ - عبد القادر المغربي : جمال الدين الأفغاني .
- ٢٣ - عبد الله عبد الكريم الجرافي : المقتطف من تاريخ اليمن .
القاهرة ١٩٥١ .

- 4 — Benoist-Méchin, J. : Arabian Destiny. Translated from the French by Denis Weaver, London, 1957.
- 5 — Blaisdell, D.C. : European Financial Control in the Ottoman Empire. A Study of the Establishment, Activities, and Significance of the Administration of the Ottoman Public Debt, New York, 1929.
- 6 — Burckhardt, J.L. : Notes on the Bedouins and Wahabys, London, 1830.
- 7 — Bury, G.W. : Arabia Infelix, or the Turks in Yemen, London, 1915.
- 8 — Cecil, Lady G. : The Life of Robert, Marquis of Salisbury, 4 vols., London, 1921, 1931, 1932.
- 9 — Curzon, G.N. : Persia and the Persian Question, 2 vols., London, 1892.
- 10 — de Gaury, G. : Rulers of Mecca, London, 1951.
- 11 — de Tott, Baron : Mémoires de Baron de Tott sur les Turcs et les Tartares (1785).
- 12 — Driault, E. : La formation de l'Empire de Mohamed Aly. De l'Arabie au Soudan (1814-1823), Le Caire, 1928.
- 13 — — : La Question d'Orient, depuis ses origines jusqu'à la paix de Sévres, Paris, 1921.
- 14 — Earle, E.M. : Turkey, The Great Powers, and the Bagdad Railway. A Study in Imperialism, New York, 1924.
- 15 — Encyclopaedia of Islam. 1st ed., 4 vols. and suppl., Leiden, 1913-38, 2nd ed., 1954.
- 16 — Engelhardt, E. : La Turquie et le Tanzimat, 2 vols., Paris, 1882-4.
- 17 — Gibb, H.A.R. : Modern Trends in Islam, Chicago, 1947.
- 18 — Gibb, H.A.R. and Bowen, H. : Islamic Society and the West. A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East, vol. 1, Oxford, 1960.
- 19 — Hasluck, F.W. : Christianity and Islam under the Sultans, ed. by Margaret M. Hasluck, 2 vols., Oxford, 1929.
- 20 — Haydar, A.M. : The Life of Midhat Pasha. A Record of his Services, Political Reforms, Banishment and Judicial Murder, London, 1903.
- 21 — Heyd, U. : Foundations of Turkish Nationalism. The Life and Teachings of Ziya Gökalp, London, 1950.
- 22 — Hogarth, D.G. : Arabia, Oxford, 1922.
- 23 — Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East. A Documentary Record, 2 vols., Princeton, 1956.
- 24 — Jacob, H. : Kings of Arabia, London, 1923.
- 25 — Kedourie, E. : England and the Middle East. The Destruction of the Ottoman Empire 1914-1921, London, 1956.

٢٤ — عبد الله، الملك : مذكرات الملك عبد الله . نشر أمين أبو الشعر .

عمان ١٩٦٥ .

٢٥ — عبد الواسع بن يحيى الواسعي الباني : تاريخ اليمن المسمى فرجة

الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن .

القاهرة ١٩٢٧ .

٢٦ — فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب . مكة ١٩٣٣ .

٢٧ — لوثرروب ستودار : حاضر العالم الإسلامي . ترجمة عجاج نويهض

وتعليق الأمير شبيب أرسلان . جزآن .

القاهرة ١٣٤٣ هـ .

٢٨ — محمد أنيس (الدكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي

١٥١٤ — ١٩١٤ .

٢٩ — محمد فريد : تاريخ الدولة العلية (١٨٩٦) .

٣٠ — محمود علي الداود (الدكتور) : الخليج العربي والعلاقات الدولية

١٨٩٠ — ١٩١٤ .

٣١ — نزيه . مؤيد العظم : رحلة في بلاد العرب السعيدة .

٣٢ — هاملتون جب وآخرون : وجهة الإسلام . نظرة في الحركات

الحديثة في العالم الإسلامي . ترجمة الدكتور

محمد عبد الهادي أبو ريده . القاهرة ١٩٣٤ .

ثانياً : المصادر الأوروبية :

- 1 — Abdullah, King : Memoirs of King Abdullah of Transjordan, ed. by Philip P. Graves, London, 1950.
- 2 — Aitchison, C.U. : A Collection of Treaties, Engagements and Sandas relating to India and Neighbouring Countries, 12 vols., Calcutta, 1876-1892.
- 3 — Anis, M. : England and the Suez-Route in the Eighteenth Century, Cairo, 1957.

فهرس

الموضوع	صفحة
الفصل الأول : الدولة العثمانية بين البقاء أو الزوال ... ٥ ... ٤١	
المسألة الشرقية ... ٩	
أصول مبدأ المحافظة على كيان الأمبراطورية العثمانية ... ١١	
النظام الجديد ... ١٢	
التنظيمات العثمانية ... ٢٠	
فشل التنظيمات ... ٢٩	
تعذر الاتفاق على حل المسألة الشرقية ... ٣٤	
الفصل الثاني : الحركة القومية التركية والإصلاح الدستوري ... ٤٢ - ٧١	
نشأة حركة تركيا الفتاة ... ٤٣	
عزل السلطان عبد العزيز ... ٤٩	
الاستعداد الحميدي ... ٥٣	
نشاط الأتراك الأحرار في المهجر ... ٥٧	
ثورة ١٩٠٨ وإعلان الدستور ... ٦٢	
إنقلاب ١٩٠٩ وعزل عبد الحميد ... ٦٦	
الفصل الثالث : اليمن تحت الحكم التركي ... ٧٢ - ٩٨	
الفتح العثماني الأول لليمن ... ٧٣	
الفتح العثماني الثاني لليمن ... ٧٥	
خروج العثمانيين من اليمن ... ٧٧	
اليمن المستقل تحت حكم الامامة الزيدية ... ٧٨	
محمد علي واليمن ... ٨٠	
عودة الحكم العثماني لليمن ... ٨٣	
الثورة على الحكم العثماني ... ٨٦	

- 26 — Langer, W.L. : The Diplomacy of Imperialism. A Penetrating and Revelatory Study of European Diplomacy in the Crucial Period from 1890 to 1902, New York, 1956.
- 27 — Lenczowski, G. : The Middle East in World Affairs, New York 1952.
- 28 — Lewis, B. : The Arabs in History, London, 1950.
- 29 — ——— : The Emergence of Modern Turkey, Oxford, 1961.
- 30 — Longrigg, S.H. : Four Centuries of Modern Iraq, Oxford, 1925.
- 31 — Marriott, Sir J.A.R. : The Eastern Question. An Historical Study in European Diplomacy. Fourth Edition, Oxford, 1958.
- 32 — Mears, E.G. and others : Modern Turkey. A Politico-Economic Interpretation 1908-1923, New York, 1924.
- 33 — Miller, W.M. : The Ottoman Empire and its successors 1801-1927, Cambridge, 1927.
- 34 — Niebuhr, C. : Description de l'Arabie, faite sur des observations propres et des avis recueillis dans les lieux mêmes, Amsterdam 1774.
- 35 — Palgrave, W.G. : A Narrative of a Year's Journey through Central and Eastern Arabia, 2 vols., London, 1865.
- 36 — Philby, H. St. J. : Saudi Arabia, London, 1955.
- 37 — Ramsaur, E.D. : The Young Turks. Prelude to the Revolution of 1908, Princeton, 1957.
- 38 — Sadlier, G.F. : Diary of a Journey across Arabia from el Katif in the Persian Gulf to Yambo in the Red Sea, during the year 1819, Bombay, 1866.
- 39 — Stitt, G. : A Prince of Arabia (1948).
- 40 — Temperley, H.W. : England and the Near East, London, 1936.
- 41 — The Cambridge History of the British Empire, vol. 3, Cambridge, 1959.
- 42 — Valyi, F. : Europe in Asia Minor.
- 43 — Weygand, Général : Histoire militaire de Mohamed Aly et de ses fils, 2 vols., Paris, 1936.
- 44 — Wilson, Sir A.T. : The Persian Gulf. An Historical Sketch from the earliest times to the beginning of the twentieth century, London, 1959.

الموضوع

صفحة

الأتراك يفاوضون الإمام يحيى	٨٩
تجدد الثورة	٩٢
اتفاق دعان	٩٤
الفصل الرابع : العثمانيون والحجاز	٩٩ - ١٢٧
- خضوع الحجاز للسيادة العثمانية	٩٩
= الحجاز خلال العصر العثماني الأول	١٠١
الصراع على الشرافة	١٠٣
محمد علي والحجاز	١٠٥
= تقوية قبضة العثمانيين على الحجاز	١٠٩
تجدد الصراع على الشرافة	١١٤
الحجاز وسياسة عبد الحميد الإسلامية	١١٧
الاتحاديون والحجاز	١٢٤
الفصل الخامس : محاولات التوسع العثماني في نجد	١٢٨ - ١٦٠
الإمارة السعودية الأولى	١٢٩
تأسيس الإمارة السعودية الثانية	١٣٤
الفتنة بين أبناء فيصل	١٤٠
التدخل التركي	١٤٢
تجدد الصراع بين سعود وعبد الله	١٤٥
استمرار الصراع بين إخوة سعود وأبنائه	١٤٨
إنهيار الإمارة السعودية الثانية	١٥٠
بداية تأسيس الإمارة السعودية الثالثة	١٥٤
الفصل السادس : محاولات التوسع العثماني في الخليج العربي	١٦١ - ٢٠٣
اهتمام الأتراك بالتوسع في الخليج العربي	١٦٢
التوسع العثماني في الأحساء	١٦٤

الموضوع

صفحة

محاولات التوسع العثماني في البحرين	١٦٧
محاولات التوسع العثماني في الكويت	١٧٠
النشاط الروسي واتفاقية ١٨٩٩ بين بريطانيا والكويت	١٧٣
كيرزون وإجباط مشروعات فرنسا في مسقط	١٨١
النشاط الألماني ومشروع سكة حديد بغداد	١٨٣
دعم النفوذ البريطاني في الكويت	١٩٥
مصادر مختارة	٢٠٤ - ٢٠٨

رقم الإيداع بدار الكتب $\frac{٢٧٦٣}{١٩٧٠}$

المطبعة العالمية ١٦، ١٧ شارع مصر بالقاهرة